

التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً

آذار/مارس 2020

فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً



التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً

فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً

آذار/مارس 2020

اكتملت الوثيقة في آذار/مارس 2023

لا تقع على عاتق المفوضية الأوروبية ولا أي شخص يتصرف بالنيابة عن المفوضية مسؤولية استخدام المعلومات

التالية. لوكسمبورغ: مكتب المنشورات التابع للاتحاد الأوروبي، 2023

© الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، 2023



يصرح بإعادة الاستخدام بشرط الإقرار بالمصدر.

يجري تنظيم سياسة إعادة استخدام وثائق المفوضية الأوروبية بموجب المقرر EU/833/2011 (OJ L 330 14.12.2011، ص.39). في حالة استخدام أو نسخ الصور أو المواد الأخرى التي لا تخضع لحقوق التأليف والنشر للاتحاد الأوروبي، يجب الحصول على الإذن مباشرة من أصحاب حقوق التأليف والنشر.

حقوق الطبع والنشر لصورة الغلاف: © UNHCR/John Wendle

الرسوم التوضيحية: © الأمم المتحدة/فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <http://ec.europa.eu/eurostat/about/policies/copyright>

الموضوع: السكان وظروفهم الاجتماعية

المجموعة: الأدلة والمبادئ التوجيهية

الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين) فقط ولا يتعين اعتبارها أنها تمثل الموقف الرسمي للمفوضية الأوروبية أو الأمم المتحدة. ولا يجوز تحميل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وهيئاتها ولا أي شخص يعمل نيابة عنها مسؤولية استخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

KS-GQ-20-005-AR-C

doi:10.2785/03553

ISBN 978-92-68-02420-1

Print

KS-GQ-20-005-AR-N

doi:10.2785/266602

ISBN 978-92-68-02421-8

PDF

شكر وتقدير

وضع الفريق الفرعي المعني بالنازحين داخلياً التابع لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً، بقيادة الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً، بدعم من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي، ومركز رصد النزوح الداخلي. ووُضعت التوصيات بالتعاون الوثيق بين خبراء من الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية، مما يضمن توافر مجموعة واسعة من وجهات النظر.

وساهم في إنجاز هذا العمل ممثلو البلدان والأقاليم التالية أسماؤهم: موحد حسيب الله (الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات في أفغانستان)؛ وزابيهة أصغر (اللجنة الإحصائية الحكومية لجمهورية أذربيجان)؛ وزلاتان هادزيتش (وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك)؛ وأوسكار إيفان ريكو (وحدة الضحايا التابعة لحكومة كولومبيا)؛ وكو في ديديه لوران كرا (المعهد الوطني للإحصاءات، كوت ديفوار)؛ وباتا شافيشفيلي وشورنا تسيكلاوري (المكتب الوطني للإحصاءات في جورجيا)؛ وأفني كاستراتي (وكالة كوسوفو للإحصاءات)؛ سيروان محمد وكوهدار محمد (هيئة إحصاء إقليم كردستان، العراق)؛ وإدغار فيلما أروزكو (المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك)؛ وسيميو أديمي أدنيران (المكتب الوطني للإحصاء، نيجيريا)؛ وفيبورن ألاندسليد وهيلج برونبورغ ويان تيريز أوتكلين (مكتب الإحصاء المركزي النرويجي)؛ ولوردين ديلا كروز وإديثار أوسبلا وهيندين بالابراس (الهيئة الفلبينية للإحصاءات)؛ ومحمد معلم وواهر محمد نور (وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، الصومال)؛ وعبد الرحمن محمد شيخ عبيدي (مديرية الإحصاءات الوطنية التابعة لوزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، الصومال)؛ وهيلين لاتيتيا ناميرمبي - نفييري (مكتب الإحصاءات في أوغندا)؛ وفاديم بيشيكو (دائرة الإحصاءات الحكومية في أوكرانيا).

وشارك في العمل الأشخاص التالية أسماؤهم من المنظمات الدولية والإقليمية: لياندر فوستر نغوغانغ وانديجي (المركز الأفريقي للإحصاءات، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة)؛ وموريس موببلا (بنك التنمية الأفريقي)؛ وأدريان كالفو - فالديراما وأفغيغ شاي (مركز رصد النزوح الداخلي)؛ ودنكان سوليفان وإدواردو زامرانو (المنظمة الدولية للهجرة)؛ وتيلمان بروك (المركز الدولي للأمن والتنمية)؛ وناتاليا كرينسكي بال، ومارتي كلاوسن، وكورينا ديموتاز، ولورين هيري (استشارية)، ولورا كيفيلا، وديفورا ليفاكوفا وميهيلا داري سبوساتو (الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً)؛ ومارتينا كاترينا (ولاية المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً)؛ وكاشف رحمن وخافير تيران وغريتا زيندر (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)؛ وألت سولبيرج (المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث)؛ وكريستيان بوريدر، ودانيال ماكغواير، وبيترا نجمياس، وكيمبرلي روبرسون، وأينا هيلين سيت، وكارولينا فبراري، وماري ستروود (كبيرة المستشارين الدوليين) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ وفيببكي أويستريتش نيلسن (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة)؛ وكاترينا كراشيفسكا وبيوتر جوشنو (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)؛ وكزافييه ديفيكتور، وكارولين سيرجنت، وإيمي سوزوكي، وبلولو فيرم (مجموعة البنك الدولي).

وقدمت المنظمات المذكورة أعلاه مساهمات كبيرة من خلال موظفيها. ونتوجه بشكر خاص إلى ناتاليا كرينسكي بال وديفورا ليفاكوفا وفيببكي أويستريتش نيلسن ومارتي كلاوسن وماري ستروود على مساهماتها في صياغة التوصيات وكورينا ديموتاز على التصميم المرئي. وأنتجت مساهمات مالية من الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً، ومكتب الإحصاء المركزي النرويجي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي.

المتطوعون الذين ساهموا في التدقيق اللغوي لترجمة IRIS إلى اللغة العربية. سروان محمد (KRSO)، وكوهدار محمد (KRSO)، وسارة فقيه (IOM)، ومحمد بكر (IOM)، وميرنا عبد العظيم (IOM)، ومحمد رزقي (IOM)، وكنزة العقاد (IOM)، ورنين دار خواجه (UNHCR). وكذلك جزييل الشكر مقدم إلى جو كوستانزو (IOM) لعمله على تنظيم عملية الترجمة.

المحتويات

شكر وتقدير	3
المختصرات	9
1. المقدمة	11
أ- الحاجة إلى توصيات بشأن إحصاءات النازحين داخلياً	11
ب- عملية إعداد التوصيات	12
ج- الأساس المنطقي والنطاق	13
د- الروابط مع النتائج الأخرى لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً	14
هـ- تنظيم هذه التوصيات	15
2. الأطر القانونية والسياسية	17
أ- مقدمة	17
ب- الأطر القانونية والسياسية فيما يتعلق بحماية النازحين داخلياً	17
1- الإطار الدولي	17
2- الأدوات الإقليمية	18
3- القوانين والسياسات الوطنية	18
4- تعريف النازحين داخلياً في المبادئ التوجيهية	18
ج- عناصر تعريف النازحين داخلياً في المبادئ التوجيهية	19
1- مكروهون أو مجبرون على الفرار أو المغادرة	19
2- المنازل أو أماكن الإقامة المعتادة	19
3- نتيجة لـ أو من أجل تجنب	20
4- الأسباب	20
5- لم يجر عبور حدود معترف بها دولياً	22
6- مسائل أخرى لم يُشر إليها صراحة في المبادئ التوجيهية	22
د- التوصل إلى حلول دائمة وإنهاء النزوح الداخلي	23
هـ- الخلاصة	25
3. وضع إطار إحصائي	27
أ- مقدمة	27
ب- الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي	27
1- الفئات المدرجة في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي	27
2- فئات النازحين غير المدرجة في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي	30
ج- تحديد عديد النازحين داخلياً وتدفقاتهم	33

33	1- العديد
35	2- التدفقات
36	د- تحديد التدفق الداخلى: أربعة شروط
36	1- أكرهوا أو أجبروا على الانتقال من مكان إقامتهم المعتادة نتيجة لحدث مسبب
37	2- أن يكون مقيماً اعتيادياً في المكان الذي وقع فيه الحدث المسبب وفي وقت حدوثه
38	3- أن يكونوا مقيمين بعيداً عن المسكن الذي كانوا يعيشون فيه وقت وقوع الحدث المسبب
39	4- متواجدون حالياً داخل حدود البلد المعترف بها دولياً
40	هـ- موجز التوصيات
41	4. الحلول الدائمة ومكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح
41	أ- مقدمة
41	ب- تحديد المعايير لكلا المقياسين
41	1- الموارد ذات الصلة
44	2- معايير مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح
47	ج- قياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة
48	1- الخطوط العريضة لقياس التقدم المحرز
50	2- استخدامات مقياس التقدم
51	د- مقياس مركب للتغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح
51	1- نطاق المقياس المركب
52	2- مخطط المقياس المركب
55	هـ- موجز التوصيات
57	5. المتغيرات والجدولة
57	أ- مقدمة
57	ب- المتغيرات التصنيفية الأساسية
58	ج- تدفقات النازحين داخلياً والسكان ذوو الصلة بالنازحين داخلياً
58	1- إحصاءات التدفقات الداخلة الأساسية
59	2- إحصاءات التدفقات الخارجة الأساسية
59	3- إحصاءات التدفقات الأساسية بين فئات العديد الفرعية للنازحين داخلياً
59	د- عدد النازحين داخلياً وعدد السكان ذوي الصلة بالنازحين داخلياً
60	1- إحصاءات العديد الأساسية
60	2- الإحصاءات الأساسية للتقدم المحرز
61	هـ- المؤشرات الرئيسية لعديد النازحين داخلياً والسكان ذوي الصلة بهم
61	و- موجز التوصيات
63	6. مصادر البيانات المتعلقة بجمع الإحصاءات عن النازحين داخلياً

أ-	مقدمة	63
ب-	نظرة عامة على مصادر بيانات النازحين داخلياً	63
	1- تعداد السكان والمساكن	65
	2- نماذج من المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية	68
	3- البيانات والسجلات الإدارية	71
	4- مصادر البيانات البديلة	74
ج-	البيانات التشغيلية المجمعة لأغراض إنسانية	75
	1- أوجه التباين بين البيانات التشغيلية والإحصاءات الرسمية	75
	2- وصف مصادر البيانات التشغيلية الكمية	76
	3- وصف مصادر البيانات التشغيلية النوعية	76
	4- اعتبارات الجودة للبيانات التشغيلية	77
د-	تكامل البيانات	77
	1- اعتبارات لإحصاءات النازحين داخلياً	77
	2- نُهج مطابقة البيانات	78
هـ-	الاختيار بين مختلف مصادر البيانات	78
	1- تقييم إيجابيات وسلبيات مصادر البيانات	78
	2- التغلب على مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح	80
واو-	موجز التوصيات	81
7.	تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً	83
أ-	مقدمة	83
ب-	التنسيق الوطني لإحصاءات النازحين داخلياً	84
	1- الأنظمة الإحصائية الوطنية	85
	2- استيفاء معايير الجودة الإحصائية	85
	3- البيانات التشغيلية للتصدي لأزمات النزوح	89
ج-	التنسيق الدولي لإحصاءات النازحين داخلياً	93
	1- المنظمات والعمليات الدولية ذات الصلة	93
	2- المبادئ ذات الصلة فيما يتعلق بجمع الإحصاءات الدولية	95
	3- تجميع الإحصاءات للمقارنات الدولية	96
د-	موجز التوصيات	96
	1- الارتقاء بالتنسيق الإحصائي على الصعيد الوطني	96
	2- الارتقاء بالتنسيق الإحصائي على الصعيدين الدولي والإقليمي	98
	3- التعليقات الختامية	100

الأطر والأشكال والجداول

29	الإطار 1-3 تعريف النازحين داخلياً (أو الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكامن ضعف ناجمة عن النزوح)
32	الإطار 2-3 التعريف الإحصائي للهجرة
38	الإطار 3-3 الإقامة المعهودة والإقامة المعتادة
39	الإطار 4-3 التعريف الإحصائي لبلد الإقامة المعهودة
84	الإطار 1-7 مبادئ التنسيق والجودة الإحصائية
86	الإطار 2-7 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة
92	الإطار 3-7 أبعاد الجودة لمخرجات إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات
44	الجدول 1-4 مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الموصى بتصنيفها حسب فئة النزوح القسري وفقاً لمجال السياسات ذات الأولوية
45	الجدول 2-4 معايير الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعايير الفرعية المحددة
52	الجدول 3-4 المعايير والمعايير الفرعية المدرجة في المقياس المركب
64	الجدول 1-6 اعتبارات الجودة الرئيسية في إحصاءات النازحين داخلياً
75	الجدول 2-6 أوجه التباين بين البيانات التشغيلية والإحصاءات الرسمية
79	الجدول 3-6 موجز مصادر البيانات الرئيسية المتعلقة بالنزوح
81	الجدول 4-6 مصادر البيانات واستخدامها في تحليل مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح
28	الشكل 1-3 فئات السكان في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي
31	الشكل 2-3 نازحون قسراً يعبرون حدوداً معترفاً بها دولياً وعلاقتهم بعدد النازحين داخلياً
34	الشكل 3-3 التدفقات الداخلة إلى عديد النازحين داخلياً والخارجة منه
43	الشكل 1-4 معايير الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: العملية المقترحة لتحديد المؤشرات الأساسية الخاصة بالسياق
47	الشكل 2-4 توضيح الإيجابيات والسلبيات فيما يتعلق بتحديد المجموعات السكانية المقارنة
48	الشكل 3-4 عرض النتائج التحليلية لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة
54	الشكل 4-4 منهجية للمقياس المركب

المختصرات

لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية	CCSA
المجلس الدماري للاجئين	DRC
مصفوفة تتبع النزوح	DTM
فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً	EGRIS
اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	IASC
مركز رصد النزوح الداخلي	IDMC
نازح داخلياً	IDP
القانون الدولي الإنساني	IHL
القانون الدولي لحقوق الإنسان	IHRL
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً	IRIS
التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين	IRRS
الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً	JIPS
منظمة غير حكومية	NGO
المجلس الدماري للاجئين	NRC
الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات	NSDS
مكتب الإحصاء الوطني	NSO
النظام الإحصائي الوطني	NSS
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	OECD
المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث	PDD
رقم التعريف الشخصي	PIN
هدف التنمية المستدامة	SDG
الأمم المتحدة	UN
المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة	UNFPOS
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة	UNSC
الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة	UNSD
إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات	UN-SQAF
برنامج الأغذية العالمي	WFP

1

المقدمة

أ- الحاجة إلى توصيات بشأن إحصاءات النازحين داخلياً

- 1- يهدف هذا الفصل التمهيدي إلى توفير السياق المناسب للتوصيات وعرض الأساس المنطقي والنطاق الذي يتناوله هذا التقرير. وسيعرض هذا الفصل بإيجاز معلومات أساسية وسيحدد الروابط الرئيسية التي تصل هذه التوصيات بغيرها من الجهود المبذولة، بما يشمل التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين⁽¹⁾، ويقدم ملخصاً لهيكل هذه التوصيات والعملية التي أُعدت من خلالها.
- 2- يُقصد بالنازحين داخلياً أنهم «أشخاص أو مجموعات من الأشخاص [أكرهوا] أو أُجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، بخاصة نتيجة نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، أو سعياً إلى تفادي أثارها، ولم يعبروا حدود دولة معترفاً بها دولياً»⁽²⁾. ويوفر هذا التعريف الأساس الذي يُبنى عليه تجميع الإحصاءات الرسمية والتوصيات الواردة في هذا التقرير.
- 3- واليوم، يشكل النازحون داخلياً الجزء الأكبر من السكان النازحين على الصعيد العالمي. وتعد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالنازحين داخلياً ضرورية لتوجيه استجابات السياسات للنزوح الداخلي. وتساعد بيانات النازحين داخلياً بوجه خاص في توفير مقياس يمكن من خلاله رصد حالة السكان النازحين داخلياً وقياس إنجازات السياسات والبرامج ذات الصلة. ومع ذلك، لا تزال التوجيهات الدولية بشأن أفضل السبل لإنتاج إحصاءات رسمية ذات جودة عالية للنازحين داخلياً نادرة حتى الآن، وتستند العديد من البيانات المتاحة إلى البيانات التشغيلية التي تنتجها الوكالات الإنسانية في إطار برامج المساعدة الخاصة بها، بدلاً من الإحصاءات الرسمية. وبما أن جمع بيانات النازحين داخلياً تخص الأشخاص المتأثرين بالنزاعات أو الكوارث أو أعمال العنف، فقد يصعب أو يستحيل جمع الإحصاءات الرسمية في المرحلة الأولى من النزوح، وغالباً ما يكون توافر البيانات التشغيلية هو الأفضل؛ وتناقش هذه التوصيات أدوار كلا النوعين من البيانات.
- 4- وتتطلب معايير الجودة الدولية⁽³⁾ أن تكون الإحصاءات الرسمية متنسقة داخلياً وعلى مر الزمن وقابلة للمقارنة بين الأقاليم والبلدان، وأن تتيج لمؤسسات النظام الإحصائي في البلدان باستخدام البيانات الصادرة عن مصادر مختلفة على نحو مشترك. وقدم فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً تقريراً عن قضايا الجودة الإحصائية في إطار تقييمه لهذه الإحصاءات. وقُدمت هذه الإحصاءات الواردة في التقرير التقني بشأن إحصاءات النازحين داخلياً⁽⁴⁾ إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين لعام 2018، حيث اعتمدها رسمياً.
- 5- وتُعد الإحصاءات ذات النوعية الجيدة عن النزوح شرطاً لرصد وتنفيذ عدد من جداول الأعمال والاتفاقات الدولية. وتشمل هذه الإحصاءات ما يلي:
 - أ) خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب، من فيهم داخلياً النازحون⁽⁵⁾؛
 - ب) إطار سندي للححد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾؛
 - ج) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - اتفاق باريس⁽⁷⁾؛
 - د) خطة مبادرة نانسن لحماية النازحين عبر الحدود نتيجة للكوارث⁽⁸⁾؛
 - هـ) خطة للإنسانية⁽⁹⁾؛

(و) خطة الاتحاد الأفريقي لعام 1963 (10)؛

(ز) خطة عمل قمة فاليتا (11)؛

(ح) والخطة الحضرية الجديدة (12).

- 6- وثمة حاجة أيضاً إلى إحصاءات موثوقة وشاملة عن النزوح الداخلي لرصد التقدم المحرز نحو الدعوة الطموحة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من النزوح الداخلي الجديد بنسبة 50 في المئة على الأقل بحلول عام 2030 (13). وستكون هذه الإحصاءات ضرورية أيضاً للاسترشاد بها في اتخاذ الإجراءات بموجب الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (14) والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (15)، على الرغم من أنهما لا يتناولان صراحة النزوح الداخلي، فضلاً عن عمليات السياسات الأخرى ذات الصلة (16). وعلى الرغم من أن العديد من المبادرات الدولية التي يدعمها شركاء التنمية تتعلق بتطوير إحصاءات النازحين داخلياً، فإن المسؤولية النهائية تقع دوماً على عاتق الحكومات الوطنية.
- 7- وهناك مجموعة من الممارسات الوطنية والدولية لتحويل التعريف الدولي للنازحين داخلياً إلى مفهوم إحصائي قابل للقياس. وتُبيّن أوجه التباين هذه الاختلافات في التفسير والاستجابات المخصصة للتحديات العملية والتقنية والسياساتية التي تُواجه عبر الأحداث الناجمة عن النزوح. وعلى الرغم من أن الإحصاءات في العديد من السياقات تخرج عن التعريف الشامل للنازحين داخلياً الوارد في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، إلا أن هناك قواسم مشتركة مهمة. وأقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بالحاجة إلى الارتقاء بالممارسة باستخدام إطار إحصائي متفق عليه دولياً لهذه الفئة من السكان وطالبت بإدراج توصيات توضح التحديات المفاهيمية وتتيح إمكانية مقارنة البيانات على نحو أفضل.

ب- عملية إعداد التوصيات

- 8- في أعقاب المناقشات التي دارت في عام 2015 بشأن ورقة تتناول إحصاءات اللاجئين (17)، طالبت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين بتنظيم مؤتمر للخبراء لإجراء تدقيق جدي في هذه المسألة. وبناء على نتائج مؤتمر الخبراء هذا، قُدم تقرير تقني إلى اللجنة يوصي بإعداد دليل عن الإحصاءات الرسمية للاجئين (18). وأسفرت المناقشات الإضافية التي دارت في الدورة السابعة والأربعين في عام 2016 عن قرار آخر بإنشاء فريق خبراء دولي معني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، يتألف من مشاركين من السلطات الوطنية والمنظمات المعنية بالإحصاء، الإقليمية منها والدولية، وكذلك خبراء تقنيين آخرين.
- 9- يرأس فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً كل من مكتب الإحصاء المركزي النرويجي، والمعهد التركي للإحصاء، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً، والبنك الدولي، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة طالبت بأن يضم فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً فئة النازحين داخلياً في نطاق عمله، بالإضافة إلى اللاجئين. وأنشئ أيضاً فريق فرعي تابع لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً للعمل على إعداد التقرير التقني عن إحصاءات النازحين داخلياً.
- 10- وكلفت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً بإصدار وثيقتين للدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2018، عقب مشاورات على الصعيد العالمي (19). ورحبت اللجنة بهاتين الوثيقتين (20)، وهما التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين والتقني بشأن إحصاءات النازحين داخلياً، وصادقت عليهما.
- 11- واتخذت الدورة التاسعة والأربعون للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2018 المقررات التالية فيما يتعلق بهاتين الوثيقتين والطريقة المقترحة للمضي قدماً في إعداد تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً (المقررات التي وُجه انتباه المجلس إليها: 115/49(21)):

1- أيدت مقترح رفع مستوى التقرير التقني المتعلق بإحصاءات النازحين داخلياً إلى مجموعة من التوصيات - التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً.

- 2- أقرت بالصعوبات التي تواجه تنفيذ التوصيات المتعلقة بإحصاءات اللاجئين وإحصاءات النازحين داخلياً، وأعربت عن تأييدها وضع دليل منهجي لتقديم توجيهات عملية ومنهجية منقحة لجمع الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً» - لكي يكون دليل منهجي بشأن إحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً.
- 3- طلبت تقديم التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات النازحين داخلياً ودليل منهجي إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، في عام 2020.
- 12- وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة:
- 1- سلّموا بأهمية وجود إطار إحصائي منسق بشأن إحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً للحصول على بيانات قابلة للمقارنة داخل البلد الواحد وبين البلدان والوكالات الدولية، وشددوا على ضرورة استخدام جميع مصادر البيانات، بما في ذلك تعدادات السكان، والمسوحات الإحصائية بالعين، والمصادر الإدارية.
- 2- وأعربوا عن ضرورة وضع تعاريف واضحة للاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً وضرورة بناء القدرات الإحصائية الوطنية لدعم الدول الأعضاء في تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة باللاجئين والنازحين داخلياً وتوافرها، ودعوا المنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، بناء على طلبها؛
- 3- وشددوا على ضرورة تنسيق أفضل لمختلف الاحتياجات من البيانات بين الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة (22).
- 13- ونتج عن هذا المقرر إعداد التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً. ووضع الفريق الفرعي المعني بإحصاءات النازحين داخلياً التابع لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً هذه التوصيات، بإشراف الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً وبدعم من مكتب الإحصاء المركزي الترويجي والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة ومركز رصد النزوح الداخلي. ويتألف الفريق الفرعي من أعضاء يمثلون الهيئات الحكومية، بما في ذلك مكاتب الإحصاء الوطنية والوكالات المسؤولة عن إحصاءات النازحين داخلياً (23). وشارك هؤلاء الممثلون رسمياً في اجتماعين بالحضور الشخصي بعد إرسال دعوات واسعة إلى جميع البلدان في أثناء انعقاد الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة وبعدها في عام 2016، وهم يمثلون معاً مجموعة متنوعة من المناطق وأنواع حالات النزوح.
- 14- واستفاد الفريق الفرعي أيضاً من المدخلات التي قدمها الخبراء التقنيون التابعون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتفويض المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمركز الأفريقي لإحصاءات الجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والمركز الدولي للأمن والتنمية، والمنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث.
- 15- وتعد التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً نتيجة لعملية تعاونية شاملة مبنية على تجربة جميع أعضاء الفريق الفرعي المعني بإحصاءات النازحين داخلياً وخبراتهم. وفي أعقاب المشاورات التي دارت بشأن المسودة الأولى، التي أُعدت استناداً إلى التقرير التقني عن إحصاءات النازحين داخلياً، والتي جرت مراجعتها ومناقشتها في كمبالا في كانون الثاني/ديسمبر 2018، وفي أنقرة في شباط/فبراير 2019، أنشئ فريقاً عمل فرعيان لمعالجة المواضيع الأكثر عرضة للتحديات. وشملت هذه التوصيات توصيات بشأن تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً على الصعيد العالمي وتوصيات لقياس التدفق الخارج من مجتمع النازحين لاستكمال الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي (24). وأدرج الفريق الفرعي المعني بإحصاءات النازحين داخلياً والفريق التوجيهي التابعان لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً نتائج الفرق الفرعية العاملة في المشروع واستعراضها ووضعها في صيغتها النهائية. وأخيراً، وقبل تقديم التوصيات إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2020، خضعت إلى مشاورات على الصعيد العالمي، يسهرتها الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

ج- الأساس المنطقي والنطاق

- 16- يتمثل الهدف من هذا التقرير في تقديم توصيات بشأن إنتاج إحصاءات النازحين داخلياً ونشرها. وسيساعد ذلك على تعزيز السياسة العامة القائمة على الأدلة الاستجابات الوطنية على النزوح في الأجل الطويل وذلك من خلال ما يلي:

أ) إبراز صورة النزوح الداخلي على نحو متزايد من خلال تقديم أدلة أقوى على هذا الموضوع؛

- (ب) الارتقاء بنوعية الإحصاءات بشأن النازحين داخلياً وقابليتها للمقارنة وللانتفاع بها واتساقها؛
- (ج) الارتقاء بتوجيه الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لضمان حماية النازحين داخلياً وتقديم المساعدة لهم وتمكينهم من التوصل إلى حلول دائمة.
- (د) دعم عمليات تحليل الآثار المترتبة على النزوح الداخلي والتقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة للسكان المتضررين؛
- (هـ) التنظيم الممنهج لعمليات تحليل بيانات أوجه الضعف المتعلقة بالنزوح وتحسين استهداف السكان الذين يحتاجون إلى تدخلات إنسانية وإمائية استجابة لذلك؛
- (و) دعم إدراج النزوح الداخلي في خطط التنمية المحلية والوطنية والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة.

17- ولا يزال هذا التقرير معنياً في المقام الأول بإنتاج إحصاءات رسمية بشأن النازحين داخلياً، بيد أن هناك عناصر تنطبق أيضاً على البيانات التشغيلية بشأن النازحين داخلياً والتي تُنتج في سياق الاستجابة الإنسانية. ولا تفي البيانات التشغيلية عادةً بمتطلبات الإحصاءات الرسمية ولكن، نظراً إلى نقص الإحصاءات الرسمية الخاصة بالنازحين داخلياً، فقد يُستشهد بالبيانات التشغيلية في إنتاج الإحصاءات الرسمية الجديدة أو قد يُيسر الانتقال إلى الإحصاءات الرسمية. وينبغي لهذه التوصيات أيضاً أن تساعد في الارتقاء بنوعية البيانات التشغيلية واتساقها، لتحسين إمكانية انتفاع المستخدمين بها وتيسير استبدالها بالإحصاءات الرسمية الصادرة عن السلطات الوطنية أو بانتقالها إلى الإحصاءات الرسمية.

18- وتُقبل الإحصاءات الرسمية بوجه عام بوصفها إحصاءات تنتجها وتنشرها المؤسسات الحكومية أو التشكيلات العامة مثل المنظمات الدولية. وتُعرّف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الإحصاءات الرسمية بوصفها «إحصاءات ينشرها النظام الإحصائي الوطني، باستثناء تلك التي يشار صراحة إلى أنها ليست رسمية». ويقدم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي تعريفاً مماثلاً، مضيفاً الأساس القانوني للتجميع والمعايير المهنية⁽²⁵⁾. ولم تقدم الأمم المتحدة أي تعريف رسمي ولكنها توفر المبادئ الأساسية العشرة للإحصاءات الرسمية، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2014 (المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة؛ للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الفصل السابع).

19- واستناداً إلى التقرير التقني بشأن إحصاءات النازحين داخلياً الذي عُرض في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2018، تقدم هذه الوثيقة توصيات بشأن كيفية الارتقاء بنوعية إحصاءات النازحين داخلياً وتوافرها، لكي تنظر فيها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين في عام 2020.

د- الروابط مع النتائج الأخرى لفريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً

20- على الرغم من أن هذا التقرير نتاج منفصل، إلا أنه يتماشى مع التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين إلى أقصى حد ممكن، وقد أعدّه أيضاً فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً. والرابط بين هاتين الوثيقتين مهم بسبب أوجه التشابه بين إنتاج الإحصاءات بشأن السكان المعنيين، والتي غالباً ما تكون ذات صلة في نفس البلدان، وبوجه خاص حيث يمكن إعادة إدماج اللاجئين العائدين مع النازحين داخلياً. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري مواءمة التوصيات الإحصائية لكلتا الفئتين من السكان من أجل جمع البيانات بكفاءة وإنتاج إحصاءات قابلة للتشغيل المتبادل بشأن مختلف السكان النازحين لإثراء عملية صنع السياسات والاستجابات الشاملة. وعلى الرغم من اختلاف الوثيقتين من حيث الأهداف والنطاق، إلا أن كلتاهما تتبعان هيكلًا مماثلاً وتسعيان لمواءمة المفاهيم والتعاريف إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، تشير هذه الوثيقة إلى التوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية⁽²⁶⁾ وغيرها من المبادئ التوجيهية التقنية المعتمدة على نطاق واسع بشأن المعايير والتعاريف الإحصائية.

21- وتستند هذه التوصيات إلى التقرير التقني عن إحصاءات النازحين داخلياً، الذي أقرته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والأربعين في عام 2018، وتشير الروابط بين الوثيقتين إلى كافة جوانبهما، ولا سيما فيما يتعلق بممارسات البلدان.

22- وترتبط هذه التوصيات أيضاً بالدليل المنهجي بشأن إحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، الذي يقدّم على نحو متزامن إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وسيوفر الدليل المنهجي إرشادات أكثر تحديداً بشأن جمع وتصنيف الإحصاءات المتعلقة بالنازحين داخلياً واللاجئين.

هـ- تنظيم هذه التوصيات

23- تشمل التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً جميع العناصر الرئيسية للإطار الإحصائي وتقدم توصيات بشأن كيفية تحسين الأطر. وتتماشى التوصيات قدر الإمكان مع التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين. وقد نُظمت الفصول المتبقية على النحو التالي:

- أ) **الفصل الثاني:** تُلخص الأطر القانونية والسياساتية الأطر الدولية والإقليمية الحالية ذات الصلة فيما يتعلق بحماية النازحين داخلياً وتحديد هويتهم. وتستعرض هذه الأطر القوانين والسياسات ذات الصلة وتتطرق إلى التحديات المتعلقة بالتعاريف الشائعة الاستخدام للنازحين داخلياً والانحرافات الناجمة عنها.
- ب) **الفصل الثالث:** يعتمد وضع إطار إحصائي على الفصل الثاني لتحديد الفئات السكانية في نطاق التوصيات والتصنيفات وقياس عديد مجتمع النازحين وتدققاتهم فيما يتعلق بإنتاج الإحصاءات ذات الصلة بشأن النازحين داخلياً.
- ج) **الفصل الرابع:** تركز الحلول الدائمة ومكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح على تحليل مكامن الضعف لدى النازحين داخلياً وتقتراح مقياساً إحصائياً لتقييم التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة وتحديد ما إذا كان النازحون داخلياً قد تغلبوا على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح أم لا.
- د) **الفصل الخامس:** تحدد المتغيرات والجداول المتغيرات والجداول الموصى بها لمختلف فئات الأشخاص التي تندرج ضمن الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي والتي يتعين اعتمادها في السياق الوطني.
- هـ) **الفصل السادس:** تحدد مصادر البيانات لجمع الإحصاءات بشأن النازحين داخلياً الأنواع الرئيسية لمصادر البيانات المتاحة فيما يتعلق بإنتاج إحصاءات النازحين وتفاصيل بعض القضايا المتعلقة بجودة البيانات والقيود الملزمة لكل مصدر.
- و) **الفصل السابع:** يصف تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً كيف يمكن لمختلف منتجي البيانات ومستخدمي إحصاءات النازحين داخلياً أن يعملوا على نحو تعاوني للارتقاء بنوعية إحصاءات النازحين داخلياً وإمكانية الانتفاع بها، ويناقش مقاييس الجودة وحوكمة إحصاءات النازحين داخلياً.

2

الأطر القانونية والسياساتية

أ- مقدمة

24- نظراً إلى أن الأطر القانونية والسياساتية المعيارية فيما يتعلق بحماية النازحين داخلياً تُستخدم بوصفها أساساً لإحصاءات النازحين، يلخص هذا الفصل هذه الأطر. ويصف هذا الفصل، على وجه التحديد، المعايير الدولية والإقليمية، وكذلك القوانين والسياسات الوطنية (الجزء ب)؛ ويحدد التعاريف غير الإحصائية الشائعة الاستخدام فيما يتعلق بالنازحين داخلياً والخروج عن تلك التعاريف (الجزء ب)؛ ويسلط الضوء على التحديات المتمثلة في تفعيل الأطر القائمة فيما يتعلق بالانتقال إلى نازح داخلياً (الجزء ج) وتأمين حلول دائمة (الجزء د). وتتناول الفصول التالية بالتفصيل تأثير هذه العناصر المختلفة على الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي.

ب- الأطر القانونية والسياساتية فيما يتعلق بحماية النازحين داخلياً

1- الإطار الدولي

25- يصف النزوح الداخلي حالة الأشخاص الذين أُكْرِهوا أو أُجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم ولم يعبروا حدود دولة معترفاً بها دولياً⁽²⁷⁾. وأقر رؤساء الدول والحكومات بالإجماع بالمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، والتي قُدمت إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 1998، بوصفها «إطاراً دولياً مهماً لحماية النازحين داخلياً»⁽²⁸⁾. وعلاوة على ذلك، شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة «جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الاستفادة من المبادئ التوجيهية عند تعاملها مع حالات النزوح الداخلي»⁽²⁹⁾. وتحدد المبادئ التوجيهية 30 مبدأً⁽³⁰⁾ تشمل نطاقاً واسعاً من المساعدة للنازحين داخلياً ومن احتياجات الحماية المطلوبة لهم أثناء نزوحهم وعودتهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. وتشمل هذه المبادئ أيضاً الحماية من النزوح التعسفي.

26- وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية لا تشير صراحة إلى ضرورة جمع البيانات عن النازحين داخلياً، إلا أن التعليقات التوضيحية⁽³¹⁾ عن المبادئ التوجيهية تشير إلى ضرورة أن تحدد الدول الأفراد والمجموعات المحتاجة بسبب النزوح، بما في ذلك أولئك الذين قد يكون لديهم احتياجات خاصة مرتبطة بسنهم أو بنوع جنسهم أو بغيرها من العوامل المتنوعة.

27- ولا تنشئ المبادئ التوجيهية أي وضع قانوني للنازحين داخلياً أو لا تمنحهم أي وضع قانوني. بل إنها تستند إلى مبدأ أن للنازحين داخلياً نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأشخاص الآخرون الذين يعيشون في بلدانهم. وهي تساعد في تحديد الاحتياجات ومكامن الضعف المحتملة لأولئك الذين نزحوا قسراً. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية ليست وثيقة ملزمة قانوناً، إلا أنها تسلط الضوء على القانون الدولي لحقوق الإنسان وتتسق معه، والقانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين عن طريق التجانس، ومن ثم تطورها قانونياً وجعل ضمانات الحماية الصريحة للنازحين داخلياً متصلة في متن القوانين هذه⁽³²⁾. ومنذ تقديم المبادئ التوجيهية لأول مرة، حظيت هذه المبادئ باعتراف شبه عالمي بوصفها نقطة انطلاق معيارية للتعامل مع النزوح الداخلي⁽³³⁾. كما أنها استرشدت بوضع الاتفاقات الإقليمية والقوانين الوطنية المتعلقة بالنزوح الداخلي.

2- الأدوات الإقليمية

- 28- يمثل أهم تقدم معياري فيما يتعلق بالنزوح الداخلي منذ إعداد المبادئ التوجيهية في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (يشار إليها فيما بعد باتفاقية كمبالا) ⁽³⁴⁾. وأدرجت المبادئ التوجيهية مباشرة في العديد من الأحكام الأساسية لاتفاقية كمبالا، مثل تعريف النازحين داخلياً. ومع ذلك، في حين أن المبادئ التوجيهية لا تُبَيِّن سوى المعايير القائمة مسبقاً من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن اتفاقية كمبالا تتجه نحو مزيد من التقدم في المعايير الدولية المتعلقة بالنزوح الداخلي ⁽³⁵⁾. ومن بين أوجه التقدم التي تتسم بها اتفاقية كمبالا، توسيع نطاق مسؤوليات حماية النازحين داخلياً إلى ما يتجاوز الدول لتشمل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية والوكالات الإنسانية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية (هما في ذلك الجماعات المسلحة). وتظهر اتفاقية كمبالا أيضاً مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن تؤدي إلى النزوح الداخلي، مثل العنف القائم على نوع الجنس وغيرها من الممارسات الضارة أو المعاملة اللاإنسانية.
- 29- وسبق اتفاقية كمبالا ميثاق عام 2006 بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، والذي يتضمن البروتوكول بشأن حماية النازحين داخلياً ومساعدتهم والبروتوكول المتعلق بحقوق الملكية للعائدين. وكان البروتوكول الأول بمثابة حافز للاتحاد الأفريقي لصياغة اتفاقية كمبالا من خلال إلزام الدول بإدراج المبادئ التوجيهية في أطرها القانونية ⁽³⁶⁾. وهو يوضح كيف تنصح الهيئات الإقليمية بإدراج المبادئ التوجيهية في تشريعاتها الوطنية. ودعت منظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا أيضاً الدول الأعضاء فيهما إلى استخدام المبادئ التوجيهية وإدراجها في قوانينها وسياساتها المحلية ⁽³⁷⁾.
- 30- يرد وصف صريح لضرورة جمع البيانات عن النازحين داخلياً في الأدوات على المستوى الإقليمي. ويسلط البروتوكول الضوء بشأن حماية النازحين داخلياً ومساعدتهم على أن تكون الدول الأعضاء مسؤولة عن تقييم احتياجات النازحين داخلياً وبنص على إنشاء قواعد بيانات في حالات محددة لتسجيل النازحين داخلياً ⁽³⁸⁾. وتتضمن اتفاقية كمبالا حكماً مماثلاً يفرض التزاماً على الدول بتقييم أو تسهيل تقييم احتياجات النازحين داخلياً ومكامن الضعف لديهم والمجتمع المضيف لهم، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الدولية ⁽³⁹⁾. وتطلب اتفاقية كمبالا أيضاً من الدول الأطراف، بالتعاون مع المنظمات الدولية أو الوكالات الإنسانية أو منظمات المجتمع المدني، إنشاء سجل محدث لجميع النازحين داخلياً والحفاظ عليه ⁽⁴⁰⁾. ويورد وصف لجمع البيانات الإدارية بمزيد من التفصيل في الفصل السادس.

3- القوانين والسياسات الوطنية

- 31- هناك علامة أخرى على القبول الدولي للمبادئ التوجيهية تتمثل في وضع واعتماد وتنفيذ العديد من القوانين والسياسات والمرايم الوطنية التي تتناول النزوح الداخلي في شتى أنحاء العالم - سواء كانت تستند صراحةً إلى المبادئ التوجيهية أو تتسق معها بطريقة ما ⁽⁴¹⁾.
- 32- ويتجلى الاستخدام القانوني للمبادئ التوجيهية أيضاً في أحكام المحاكم، مثل قرار المحكمة الدستورية في كولومبيا T-025 لعام 2004، والذي أدرجها رسمياً في الإطار القانوني للبلد ⁽⁴²⁾. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة الألمانية الموقف الرسمي بأن «المبادئ التوجيهية يمكن اعتبارها الآن قانوناً عرفياً دولياً» ⁽⁴³⁾، وذكرت الحكومة العراقية في سياستها الوطنية لعام 2008 أن المبادئ التوجيهية أصبحت جزءاً من القانون الدولي ⁽⁴⁴⁾، مما يشير إلى وجهة نظر مفادها أن المبادئ التوجيهية ينبغي أن توفر مبادئ توجيهية للقواعد واللوائح المعتمدة على المستوى الوطني.

4- تعريف النازحين داخلياً في المبادئ التوجيهية

- 33- على النحو المشار إليه أعلاه، لا يضيف تعريف النازحين داخلياً الوارد في المبادئ التوجيهية والمبني في الأطر الإقليمية والوطنية وضعاً قانونياً، بل يورد وصفاً لتحديد فئة الأشخاص المعنيين ⁽⁴⁵⁾. ولم يكن الهدف منه التوصية بأن تمنح الدول النازحين داخلياً وضعاً قانونياً معيناً يمكن منحه (وإلغاؤه في نهاية المطاف). وسيؤدي القيام بذلك إلى إثارة المسائل المرتبطة بتحديد أوضاع النازحين داخلياً، وزيادة مخاطر حرمانهم من مزاياهم أو عدم الاعتراف بها قانوناً بحكم الواقع، وزيادة المخاطر الناجمة عن أي تمييز يترتب على ذلك، ويمكن أن يفضي إلى صعوبات في تحديد نهاية وضعهم. وبدلاً من ذلك، يعمل التعريف على تسليط الضوء على المخاطر والاحتياجات ومكامن الضعف المحتملة للنازحين داخلياً، ويوفر إطاراً لحماية حقوقهم ويمكّنهم من التوصل إلى حلول دائمة. وبما أن هذا التعريف حظي بتأييد واسع النطاق وأدرج في العديد من الوثائق المعيارية الوطنية

- والإقليمية، فهو يُعد نقطة الانطلاق الأنسب لوضع إطار عمل للإحصاءات بشأن النزوح الداخلي. ومع ذلك، لا بد من تفعيله لاستخدامه في الإنتاج الإحصائي.
- 34- وتنص المبادئ التوجيهية على أن النازحين داخلياً هم «أشخاص أو مجموعات من الأشخاص أُكْرهوا أو أُجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، بخاصة نتيجة نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، أو سعياً إلى تفادي آثارها، ولم يعبروا حدود دولة معترفاً بها دولياً»⁽⁴⁶⁾.
- 35- ويعتمد مفهوم النازحين داخلياً على مكونين اثنين هما: (1) أن يكون تنقلهم بالإكراه أو غير طوعي (لتمييزهم عن المهاجرين الاقتصاديين وغيرهم من المهاجرين الطوعيين)؛ و (2) أن يظلوا داخل الحدود الدولية المعترف بها للدولة (على عكس اللاجئين). وفي حين أن هناك اتفاقاً دولياً واسع النطاق بشأن تعريف يتضمن هذين المكونين الأساسيين، إلا أن تفسيرات هذا التعريف وتفعيله العملي تختلف من دولة إلى أخرى.
- 36- ويُقبل الخروج من التعريف المقبول دولياً عندما يُوسَّع نطاقه، بيد أنه يصبح إشكالياً عند تضييقه. وقد يركز القانون أو السياسة على سبب النزوح أو مرحلة محددة منه، أو مجموعة محددة ضمن إجمالي السكان النازحين، ولكن الدولة والكيانات الأخرى لا تزال تضطلع بمسؤوليات لمساعدة وحماية جميع النازحين داخلياً بموجب أحكام المبادئ التوجيهية. ولذلك ينبغي، في إطار تطبيق أي أداة وطنية، ألا يسمح بالتمييز أو بمعاملة الآخرين معاملة غير منصفة. وعلى النحو المذكور في المبادئ التوجيهية، ينبغي تطبيق الأدوات «دون تمييز من أي نوع سواء بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاثني أو الاجتماعي أو المركز القانوني أو الاجتماعي أو السن أو العوق أو الملكية أو المولد أو أي معيار مماثل آخر»⁽⁴⁷⁾. ولذلك، ينبغي اعتبار عناصر تعريف النازحين داخلياً الواردة في المبادئ التوجيهية الحد الأدنى من المتطلبات⁽⁴⁸⁾.

ج- عناصر تعريف النازحين داخلياً في المبادئ التوجيهية

- 1- **مكرهون أو مجبرون على الفرار أو المغادرة**
- 37- تميز الطبيعة القسرية أو الإجبارية للتنقل، الأشخاص الذين لديهم «طابع قسري أو غير طوعي للتنقل» من «الذين ينتقلون طوعاً من مكان إلى آخر فقط من أجل تحسين ظروفهم الاقتصادية»⁽⁴⁹⁾. ومن ثم، فإن التعليقات التوضيحية على المبادئ التوجيهية تُبيِّن أن كلاً من الإكراه أو الإجبار على الفرار، على الرغم من أنهما يشيران إلى مستويين مختلفين من الفعل، فهما مرادفان لنقص الطوعية.
- 38- يشير القانون الجنائي والإنساني الدولي إلى أن الإكراه، أو الافتقار إلى الطوعية، يقاس في ظروف معينة من خلال عدم الموافقة الشخصية للفرد في سياق الظروف المحيطة⁽⁵⁰⁾. ويمكن أيضاً قياس الافتقار إلى الطوعية أو التنقل الاضطراري بموضوعية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالكوارث التي يتسبب فيها البشر أو الكوارث الطبيعية. ويعد إدراج العناصر الذاتية والموضوعية على السواء في إطار تحليل ما يمثل «الإكراه» أو «الاضطرار» تسليط للضوء على أهمية كليهما في تقييم أسباب النزوح.
- 39- ومن المهم أن نلاحظ أن عنصر الإكراه أو الاضطرار لا يشير إلى الطبيعة القانونية أو غير القانونية للحركة، مما يدل على أن التحركات المشروعة وغير المشروعة مدرجة على السواء في التعريف. ويمكن اعتبار الأشخاص النازحين بصورة قانونية، مثل الأشخاص الذين تم إجلاؤهم أو إخلاؤهم أو نقلهم بطريقة ما، نازحين داخلياً

2- المنازل أو أماكن الإقامة المعتادة

- 40- يُعد هذا العنصر الخاص بالتعريف مهماً في إطار التوضيح بأن النازح داخلياً ليس بالضرورة مواطناً في البلد المعني، إذ إن الإقامة المعتادة كافية. وتُحدّد الإقامة المعتادة على أساس موضوعي (التواجد خلال فترة زمنية معينة) وأساس غير موضوعي («نية البقاء» أو *animus manendi*)، على الرغم من أن التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية لا يوفر اختباراً لأي من الأساسين. وتتوالى الحجج القانونية بشأن الحاجة إلى العنصر غير الموضوعي لإثبات الإقامة المعتادة. ومن ثم، فإن المقيمين من غير المواطنين والأجانب وعديمي الجنسية الذين يقيمون على نحو اعتيادي في البلد المعني قد يتأهلون أيضاً إلى فئة النازحين

داخلياً إذا استوفوا المعايير المحددة. ومن المأهلين أيضاً للاجئين السابقون الذين عادوا إلى بلدتهم الأصلي والذين لم يتمكنوا مع ذلك من إيجاد حل دائم⁽⁵¹⁾.

41- ويشير هذا العنصر الخاص بالتعريف إشارة هامة إلى المكان المعتاد لإقامة الشخص في الوقت الذي يقع فيه الحدث المسبب للنزوح. بيد أنه لا يشير إلى الموقع الحالي للنازحين داخلياً الذين قد يقيمون بعيداً عن هذا المكان (أي في مكان النزوح أو المكان الآخر لإقامتهم) أو الذين قد يقيمون بعض الوقت أو كل الوقت في مكان إقامتهم المعتادة بينما لا يزالون يعانون من تأثير النزوح القسري؛ ينبغي اعتبار هؤلاء دوماً نازحين داخلياً.

42- ويثير استخدام مصطلح «الإقامة المعتادة» أيضاً التساؤل بشأن ما إذا كان الرعاة والبدو يندرجون ضمن تعريف النازحين داخلياً. وتنعكس حقيقة أن الرعاة قد يصبحون نازحين داخلياً في الالتزام الخاص المنصوص عليه في المبدأ 9 من المبادئ التوجيهية، والذي ينص على أن الدول ملزمة بوجه خاص بحماية السكان الأصليين من النزوح وكذلك الأقليات والفلاحين والرعاة والجماعات الأخرى التي تعتمد خاصة على أراضيها وترتبط بها. وعلى سبيل المثال، تعترف حكومة كولومبيا بكون مجتمعات السكان الأصليين على أنها ضحايا النزاع وتُدرج الحق في جبر الحقوق الإقليمية لمجموعات السكان الأصليين⁽⁵²⁾. وينعكس ذلك أيضاً في بروتوكول منطقة البحيرات الكبرى بشأن النازحين داخلياً⁽⁵³⁾ واتفاقية كمبالا⁽⁵⁴⁾. ويصف أحد النُهج المدعوم من المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً ومركز رصد النزوح الداخلي⁽⁵⁵⁾، تشريد أحد الرعاة على أنه عملية يتعذر من خلالها الوصول إلى مكان معيشي معتاد يعتمد عليه أسلوب حياتهم الرعوي⁽⁵⁶⁾.

3- نتيجة ل أو من أجل تجنب

43- يُقر هذا العنصر الخاص بالتعريف بأنه يمكن للأشخاص أن يصبحوا نازحين داخلياً ليس فقط بعد تعرضهم لعوامل قسرية أو أحداث خطيرة أو ظروف تهدد حياتهم أو تجبرهم على الانتقال فحسب، بل أيضاً تحسباً لذلك (على سبيل المثال، خوفاً من احتمال وقوع هجوم). وتشمل هذه الظروف عمليات الإخلاء الطارئة والإلزامية أو إعادة التوطين بعيداً عن المناطق التي تعتبر غير آمنة أو غير صالحة للسكن. وعلى غرار عنصر الإكراه، يصعب تقييم هذا التحليل الاستباقي في الممارسة العملية لأن الحدث المسبب لم يحدث بعد. وبالإضافة إلى ذلك، عندما ترتبط الحركات الوقائية بحالات الكوارث البيئية الظهور (الوارد شرحها بالتفصيل في الفقرة 54)، فقد يكون من الأصعب إثبات عنصر الإكراه. وغالباً ما يرد وصف هذه الحركات بصورة أفضل بأنها أشكال من الهجرة التكميلية⁽⁵⁷⁾.

4- الأسباب

44- تدرج المبادئ التوجيهية عدداً من الأسباب المحتملة للنزوح الداخلي. ومع ذلك، فإن القائمة ليست شاملة، وفي حين أن بعض القوانين والسياسات الوطنية تتوسع في أسباب النزوح أو تحددها في سياقاتها المحددة (حتى أن بعضها يحدد أحداثاً معينة مرتبطة بالسبب الأوسع نطاقاً الذي يمكن أن يدفع الأفراد أو الأسر أو المجموعات إلى الفرار)، فإن البعض الآخر قد حصر نطاقه أو تركيزه على قائمة أقصر من الأسباب المدرجة في المبادئ التوجيهية. وعلى سبيل المثال، فإن قانون أذربيجان بشأن وضع اللاجئين والنازحين داخلياً⁽⁵⁸⁾ يقصر أسباب النزوح الداخلي على العدوان العسكري أو الكوارث الطبيعية أو الكوارث التكنولوجية. وبالمثل، فإن كلاً من القانون البيروفي والمتعلق بالنازحين داخلياً⁽⁵⁹⁾ والقانون الكولومبي بشأن النزوح الداخلي⁽⁶⁰⁾ لا يدرجان الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع البشر كسبب في تعريفهما للنزوح الداخلي. ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأنه في عام 2018، اعتمدت بيرو قانوناً بشأن تغير المناخ يتضمن إشارة إلى الهجرة القسرية نتيجة لتغير المناخ⁽⁶¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الأخذ في الحسبان أنه في كثير من الحالات، يؤدي الجمع بين الأسباب أو تسلسلها أو تراكمها وتعدد العوامل إلى النزوح الداخلي.

45- ويرد وصف لأسباب النزوح الداخلي المشار إليها صراحة في المبادئ التوجيهية في الأقسام التالية.

أ- النزاع المسلح

46- النزاع المسلح هو شرط مسبق لتطبيق القانون الدولي الإنساني بالإضافة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبينما يميز القانون الدولي الإنساني بين النزاع المسلح الدولي وغير الدولي، فإن أيّاً من هذين الشكلين يمكن أن يتسبب في النزوح الداخلي. وفي حالات النزاع المسلح، يمكن أن ينجم النزوح القسري عن الآثار الثانوية للأعمال العدائية (بضغوط عامة وخوف)؛ أو التأثير المباشر للأعمال العدائية والعواقب الإنسانية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني، مثل الهجمات ضد المدنيين وإساءة معاملتهم،

وتدمير ممتلكاتهم، والعنف الجنسي، وتقييد الانتفاع بالرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية⁽⁶²⁾؛ أو الأمر الصريح بالتهجير أو النية المتعمدة لذلك، عند استخدام التهجير القسري كأسلوب من أساليب الحرب. وترد قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحمي النازحين داخلياً وتمنع النزوح الداخلي بصورة رئيسية في اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافيين الأول والثاني، وكذلك في القانون الدولي العرفي.

ب- حالات العنف العامة

47- تشمل هذه الفئة الاضطرابات التي هي دون عتبة النزاع المسلح. وتشمل العنف الإجرامي والعرفي والسياسي والطائفي على نطاق واسع. ومن الأمثلة على ذلك أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في عامي 2007-2008 والعنف المتعلق بنشاط العصابات أو الجريمة المنظمة، على سبيل المثال في أمريكا الوسطى.

ج- انتهاكات حقوق الإنسان

48- تعد انتهاكات حقوق الإنسان من الأسباب الشائعة للنزوح. وقد تشمل هذه الانتهاكات الموثقة الدولية العامة لحقوق الإنسان، أو معاهدات دولية محددة لحقوق الإنسان أو أحكاماً وطنية لحقوق الإنسان.

49- وعلى سبيل المثال، يُعرّف قانون الضحايا الكولومبي «الضحايا» بأنهم أشخاص عانوا فردياً أو جماعياً من الأذى بسبب انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، في إطار النزاع المسلح الداخلي⁽⁶³⁾. وتشمل هذه الانتهاكات التخلي عن الأراضي أو نزع ملكيتها، والهجمات الإرهابية، والتهديدات، والجرائم ضد الحرية الجنسية والسلامة الجنسية، والاختفاء القسري، والقتل، واستخدام الألغام الأرضية، والاختطاف. ووفقاً لسجل الضحايا الأفراد الكولومبيين، فإن كل ضحية من عشر ضحايا النزوح الداخلي قد جرى تسجيلها أيضاً على أنها تعرضت لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وكان التهديد وقتل الأقارب هو الأكثر شيوعاً⁽⁶⁴⁾.

50- وتتطلب مسألة النزوح الناجم عن الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين الداخلي القسري نتيجة لمشاريع التنمية الواسعة النطاق والإخلاء القسري اهتماماً خاصاً. وعلى الرغم من أن هذه المسألة لم يُشر إليها على وجه التحديد في تعريف النازحين داخلياً في المبادئ التوجيهية، إلا أن النزوح الناجم عن مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبرها مصلحة الجمهور العليا والغالبية يوصف بأنه شكل من أشكال النزوح التعسفي بموجب المبدأ التوجيهي 6 ويعتبر نوعاً من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. ويشمل بروتوكول منطقة البحيرات الكبرى النزوح الناجم عن مشاريع التنمية الواسعة النطاق الوارد في بند منفصل ولكن قريب من تعريف النازح داخلياً⁽⁶⁵⁾. وبالمثل، فإن اتفاقية كمبالا تتضمن بنداً محدداً بشأن «النزوح الناجم عن المشاريع»⁽⁶⁶⁾ والذي يورد وصفاً للخطوات التي يجب أن تتخذها الدولة لتفادي النزوح القسري للأشخاص أثناء التنمية، بناءً على المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن عمليات الإخلاء والنزوح القائمة على التنمية⁽⁶⁷⁾.

51- وعلاوة على ذلك، تعتبر بعض الأدوات الوطنية صراحةً أن النازحين داخلياً يشملون أولئك الذين تم إجلاؤهم قسراً. ومن الأمثلة على ذلك السياسة الوطنية لأفغانستان بشأن النزوح الداخلي، والتي تعرّف النازحين داخلياً بأنهم «أشخاص أو مجموعات من الأشخاص نزحوا نتيجة لمشروع إنمائي ولم يحظوا بسكن لائق و/أو أرض بديلة أو تعويض مناسب يسمح لهم باستعادة حياتهم بطريقة مستدامة»⁽⁶⁸⁾.

د- الكوارث الطبيعية أو الكوارث من فعل البشر

52- الكوارث هي من الأسباب الرئيسية للنزوح الداخلي في شتى أنحاء العالم. وتحدد التعاريف المقبولة على نطاق واسع مصطلح «كارثة» بأن الكارثة هي شيء ينتج عن مزيج من مكان الضعف القائمة مسبقاً والتعرض للمخاطر، والكارثة قد تكون «طبيعية» (مثل الزلازل والعواصف والأمطار الغزيرة)، أو من فعل البشر (مثل الحوادث الناجمة عن قطاع الصناعة)، أو «طبيعية-اجتماعية»، أي مزيج من الاثنين معاً (مثل الفيضانات في المناطق الحضرية السيئة الصرف والانهايارات الأرضية على سفوح التلال التي أزيلت منها الغابات). وفي جميع الحالات باستثناء الحالات الأكثر خطورة، فإن ضعف الأشخاص أمام هذه المخاطر وافتقارهم إلى القدرة على درء الخطر أو التعامل معه هو الذي يُحدث الكارثة وليس الخطر نفسه⁽⁶⁹⁾. وعادة ما يكون الأشخاص المعرضون للنزوح والعنف عرضة أيضاً لأنواع أخرى من المخاطر. وفي الواقع، غالباً ما يكون النزوح متعدد الأسباب.

- 53- وكما هو محدد في المصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث⁽⁷⁰⁾، «الكارثة المفاجئة هي كارثة ناجمة عن حدث خطير يظهر بسرعة أو على نحو غير متوقع. ويمكن أن ترتبط الكوارث المفاجئة، مثل الزلزال، والثوران البركاني، والفيضان المفاجئ، والانفجار الكيميائي، وتهدم حرج في البنية التحتية.» والنزوح الناجم عن ذلك يسهل تحديده نسبياً في مواجهة التهديدات الحادة أو الآثار المترتبة عن هذه المخاطر، بما في ذلك عمليات الإخلاء في حالات الطوارئ لإخراج الأشخاص من المناطق الخطرة على الفور.
- 54- وتُعرّف الكارثة البيئية الحدوث بأنها كارثة تظهر تدريجياً بمرور الوقت. ويمكن أن ترتبط الكوارث البيئية بالحدوث، على سبيل المثال، بالجفاف أو التصحر أو ارتفاع مستوى سطح البحر. ويُعد تحديد النزوح أكثر تعقيداً في مثل هذه السياقات، حيث تظهر تنقلات السكان على مدى سلسلة متصلة من التنقلات الطوعية والقسرية، والتي تتطور بمرور الوقت مع تغير الأوضاع. ويُعد رصد النزوح البطيء أكثر تعقيداً لأن العوامل المختلفة قد تتحد لتساهم في النزوح، مما يجعل من الصعب عزو النزوح إلى سبب واحد.

5- لم يجزِ عبور حدود معترف بها دولياً

- 55- يتطلب المكون الأساسي الثاني لتعريف النازحين داخلياً عدم عبور حدود دولة معترف بها دولياً (وهي صيغة تم اختيارها عمداً لتوجيه التعريف في حالة الأراضي المتنازع عليها). وهذا العنصر بالغ الأهمية، لأنه يسلط الضوء على الاختلاف الجوهرى بين النازح داخلياً واللجوء، الأمر الذي تترتب عليه آثار حاسمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة والحماية.
- 56- ويتعين فهم هذا المكون الخاص بالبقاء داخل حدود الدولة بمعناه الواسع. ويمكن أن يعني المكان الذي يجد فيه النازح داخلياً ملجأً أو يتوقف فيه فقط في ترحاله. ومع ذلك، يُستوفى هذا الشرط أيضاً، على سبيل المثال، إذا كان يتعين على شخص نازح داخلياً المرور عبر دولة مجاورة بهدف الوصول إلى منطقة من بلده أكثر أماناً. ويُعتبر أيضاً مستوفياً الشرط من يهاجر منتقلاً إلى منطقة أخرى من بلده طوعاً ثم يجد نفسه غير قادر على العودة إلى منزله بسبب الأحداث التي تجعل العودة مستحيلة أو غير معقولة⁽⁷¹⁾. وبهذا المعنى، فإن الأطر المعيارية ذات الصلة في بعض البلدان تتطلب ببساطة أن يكون النازح داخل أراضي بلده (على سبيل المثال أدريبيجان⁽⁷²⁾ أو البوسنة والهرسك⁽⁷³⁾) أو يعيش في مكان آخر في بلده (على سبيل المثال نيبال⁽⁷⁴⁾).
- 57- وعلى النحو الموضح في الفقرة 40، فإن التماس اللجوء إلى خارج البلد ثم العودة (بصورة طوعية أو غير طوعية) إلى البلد الأصلي، دون التمكن من العودة إلى المنزل أو مكان الإقامة المعتادة أو التوصل إلى حل دائم للأسباب المبينة في الفقرة 2 من المبادئ التوجيهية، يمكن اعتباره أيضاً نزوحاً داخلياً وفقاً للأطر الدولية.
- 58- ومن ثم، فإن مفهومَي اللجوءين والعائدين والنازحين داخلياً لا يستبعد أحدهما الآخر، وفي ظروف معينة، يمكن للفرد أن يكون لاجئاً عائداً ونازحاً داخلياً على السواء. وتشير اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين إلى عودة اللاجئين بموجب المادة 1 ج (4)⁽⁷⁵⁾، والتي تشير إلى أن الشخص يفقد صفة اللجوء عندما يكون قد أعاد تأسيس نفسه طوعاً في البلد الذي غادره بسبب الخوف من الاضطهاد، أو في الخارج في البلد الذي يقيم فيه. وقبل «إعادة التأسيس» (وهو مفهوم يشمل مدة الإقامة والالتزام بالبقاء ولا يرتبط بالضرورة بالعودة إلى مكان النشوء)، يمكن أن يكون الفرد، مع ذلك، لاجئاً عائداً ونازحاً داخلياً على السواء⁽⁷⁶⁾. وتدرج بعض الأطر الوطنية صراحةً العائدين في تعريفها للنازحين داخلياً. وتدرج السياسة الخاصة بالنازحين داخلياً في أفغانستان، على سبيل المثال، في إطارها «العائدين (عودة اللاجئين والمهاجرين المُرحّلين إلى أفغانستان) غير القادرين على الاستقرار في منازلهم و/أو أماكن إقامتهم الأصلية»⁽⁷⁷⁾.

6- مسائل أخرى لم يُشر إليها صراحة في المبادئ التوجيهية

أ- مدة النزوح وتوقيته

- 59- لا تحتوي المبادئ التوجيهية على أي مواصفات تتعلق بالمدة الزمنية التي يجب أن ينزح فيها الشخص لتلبية معايير النزوح داخلياً. وحتى الإخلاء الطوعي الاستباقي الوجيز قد يلبي المعايير. ومع ذلك، قد لا تُؤدّ عمليات الإخلاء القصيرة احتياجات خاصة أو شواغل تتعلق بحقوق الإنسان إذا كان النزوح ضرورياً ومُعَدّاً له ومنقَداً بأمان، خاصة إذا أُولى الاهتمام الواجب للاحتياجات المحددة للسكان المستضعفين وإذا لم تتقطع بهم سبل الإقامة والعيش إلى حد كبير. وبالمثل، ليس للتوقف عن

النزوح فترة زمنية محددة. ويظل العديد من النازحين داخلياً نازحين لعقود من الزمن وقد تكون هناك مكامن ضعف بين الأجيال (انظر الفقرة 61 والفصل 3 بشأن تصنيف أطفال النازحين داخلياً كأشخاص مرتبطين بالنازحين داخلياً).

60- وفي بعض الحالات، تحصر الأدوات الوطنية تعريف النازحين داخلياً بمجموعات محددة من خلال تحديد إطار زمني يجب أن يحدث خلاله النزوح للاعتراف بالنازحين داخلياً على هذا النحو لأغراض تتعلق بأحكام القوانين. وعلى سبيل المثال، ينص قانون اللاجئين في البوسنة والهرسك والنازحين في البوسنة والهرسك (78) على أن «النازح هو مواطن من البوسنة والهرسك، ويقدم داخل البوسنة والهرسك، وقد طرد من مكان إقامته المعتادة نتيجة للنزاع، أو ترك مكان إقامته المعتادة بعد 30 أبريل 1991».

ب- أطفال النازحين داخلياً

61- لا ينص تعريف النازحين داخلياً في المبادئ التوجيهية على ما إذا كان الأطفال يعتبرون نازحين داخلياً أم لا عندما يولدون لأبوين نازحين داخلياً بعد حدث النزوح نفسه. ويشير التفسير الصارم إلى أن الأطفال المولودين تحت النزوح ليسوا نازحين داخلياً، لأنهم هم أنفسهم لم يُجبروا أو لم يُضطروا على الهروب. ومع ذلك، من منظور حقوق الإنسان، هناك حجج قوية تدعو إلى أن أطفال النازحين داخلياً ينبغي أن يتمتعوا بنفس الحقوق التي يتمتع بها والديهم ويحصلوا على نفس المساعدة التي تقدم لوالديهم، حسب السياق. ولكن لا يعني ذلك تلقائياً أنه ينبغي اعتبارهم نازحين داخلياً. وفي حين أن الممارسة المعيارية للدولة تميل عموماً إما إلى عدم تحديد أطفال النازحين داخلياً في التعريف أو إلى عدم إدراجهم فيه، إلا أن هناك بعض الاستثناءات (79).

ج- المسافة من المنزل/مكان الإقامة المعتادة

62- لا يحدد تعريف النازحين داخلياً الوارد في المبادئ التوجيهية المسافة التي يتعين على النازح أن تفصله عن منزله أو مكان إقامته المعتادة ليتم الاعتراف به نازحاً داخلياً. وقد يشمل النزوح الحالات التي يصبح فيها الناس بلا مأوى ولكنهم يظلون قريبين من مسكنهم الأصلي، سواء كان ذلك باختيارهم الشخصي أو بسبب افتقارهم إلى الوسائل المتاحة أو إلى حريتهم في الحصول على المأوى والمساعدة في أماكن أخرى. وفي كثير من الحالات، قد يعود النازحون إلى منازلهم أو يعودون إليها مؤقتاً أو يزورونها بانتظام. وهناك التزام بحماية الرعاة من النزوح من أماكن معيشتهم المعتادة؛ وينطبق ذلك أيضاً على الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والبدو والرحل والجماعات الأخرى التي تعتمد اعتماداً خاصاً على أراضيها وترتبط بها (انظر الفقرة 42).

د- الموقع

63- ينبغي اعتبار الأشخاص النازحين داخل الحدود الرسمية لبلدهم نازحين داخلياً بغض النظر عن موقعهم، بما في ذلك إذا كانوا في أراضٍ تسيطر عليها قوات متمردة أو منشقة أو محتلة. ومع ذلك، تحدد بعض الأدوات الوطنية مواقع جغرافية يمكن أن تشكل مكاناً منشأً للنازحين داخلياً. وعلى سبيل المثال، نص قانون جورجيا لعام 1996 بشأن النازحين قسراً والمضطهدين على أن الشخص يجب أن يأتي من إحدى المناطق المحتملة المحددة بوضوح ليُعتبر نازحاً داخلياً. وجرت معالجة هذه المسألة عندما عدل القانون في عام 2014، ولكن يمكن إيجاد قيود مماثلة في الأطر الوطنية الأخرى.

64- وعلوّة على ذلك، يعيش النازحون داخلياً في ظروف متنوعة، بما في ذلك في المخيمات، وأماكن الاستيطان غير الرسمية، والمسكن المؤقتة مثل الخيام، ومع عائلات مضيقة، وفي مساكن مستأجرة أو مشتركة على نحو مستقل. ومن المهم النظر في هذا التنوع من أجل تخفيض مخاطر الرقابة والإهمال والتمييز ضد مجموعات مختلفة من النازحين داخلياً.

د- التوصل إلى حلول دائمة وإنهاء النزوح الداخلي

65- في حين أن تعريف النازح داخلياً الوارد في المبادئ التوجيهية راسخ جيداً ويساعد في تحديد الوقت الذي يصبح فيه الفرد نازحاً أو الجماعة نازحة، إلا أنه لا يوفر سوى القليل من المعلومات بشأن مسألة متى ينتهي النزوح. وتتناول المبادئ 28-30 مسألة الحلول الدائمة للنازحين داخلياً. وتمشياً مع حق الإنسان في حرية التنقل، يحق للنازحين داخلياً أن يختاروا بحرية بين عودتهم إلى منازلهم السابقة أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو اندماجهم محلياً في المناطق التي لجأوا إليها، أو استيطانهم واندماجهم في

أماكن أخرى من البلاد. وتضطلع السلطات المختصة بمسؤولية تهيئة الظروف التي تسمح للنازحين بإعادة بناء حياتهم في أي من هذه المواقع. وليس من خيار أفضل من خيار آخر.

66- ويهدف إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً إلى توضيح مفهوم الحل الدائم ويوفر إرشادات عامة بشأن كيفية التوصل إلى حلول دائمة ودعمها⁽⁸⁰⁾. وهو ليس أداة ملزمة قانوناً. وعلى غرار المبادئ التوجيهية، يشدد إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أن النازحين داخلياً لديهم الحق في اتخاذ خيار طوعي ومستنير بشأن الحل الدائم الذي يتعين السعي إليه بأمان وكرامة والمشاركة في تخطيط وإدارة الحلول الدائمة. وينص إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أنه يتم التوصل إلى الحل الدائم عندما «لا يصبح النازحون داخلياً بحاجة لأي مساعدة محددة واحتياجات من حيث الحماية ناجمة عن نزوحهم ويصبحوا بإمكانهم التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم دون تمييز بسبب نزوحهم»⁽⁸¹⁾. وينطلق هذا التعريف للحل الدائم من مبدأ مفاده أن نهاية النزوح لا تُحدد بموقع الشخص النازح، بل بالأحرى بمستوى حصوله على حقوق الإنسان الخاصة به.

67- ولم يرد، مع ذلك، في الإطار كيفية تفعيل هذا التعريف لأغراض محاسبية أو إحصائية. وفي كثير من الحالات، حتى عندما يبدو أن النزوح قد انتهى مادياً، يمكن أن يستمر الناس في مواجهة العواقب ذات الصلة، بما في ذلك التمييز وانتهاك حقوق الإنسان. ويمكن أن تشمل هذه العواقب عدم الحصول على السكن الملائم والخدمات الأساسية والأمن وفرص كسب العيش وعدم القدرة على استرداد الأصول الشخصية. ولهذا السبب، من الضروري مراعاة استدامة الوضع وظروف النازحين داخلياً عند تقييم التوصل إلى حلول دائمة. إن مجرد العودة المادية إلى مكان الإقامة المعتادة أو التواجد الطويل الأمد في مكان اللجوء أو الانتقال إلى موقع استيطان جديد في نهاية النزوح المادي لا يشير إلى أنه جرى التغلب على الاحتياجات ومكامن الضعف الناجمة عن النزوح.

68- وبناءً على ذلك، يقترح إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ثمانية معايير تستند إلى حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي النظر فيها للمساعدة في تحديد ما إذا كان قد تم التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً. وهذه المعايير الثمانية هي:

1- السلامة والأمن.

2- المستوى المعيشي اللائق.

3- الانتفاع بسبل العيش.

4- استعادة المساكن والأراضي والممتلكات.

5- الانتفاع بالوثائق.

6- لم شمل الأسرة.

7- المشاركة في الشؤون العامة.

8- الوصول إلى سبل الانصاف الفعالة والعدالة.

69- ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بقياس التوصل إلى حلول دائمة في الممارسة العملية، لا يزال هناك استخدام عالمي محدود لإطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد يرجع ذلك إلى طبيعته النوعية. بيد أن بعض الدول، مثل سري لانكا⁽⁸²⁾ وزمبابوي⁽⁸³⁾، أدرجت معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في إطار سياساتها المتعلقة بالنازحين داخلياً وأدرجت بلدان أخرى، مثل كينيا⁽⁸⁴⁾، هذه المعايير في تشريعاتها الخاصة بالنازحين داخلياً. وفي الوقت نفسه، تحاول مختلف الأدوات حالياً قياس مدى التوصل إلى حلول دائمة، مع إبراز الصعوبات التي تواجهها الدول في تفعيل مثل هذه القياسات.

70- وتوفر المبادئ التوجيهية وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأساس الموضوعي لتفعيل تعاريف النازحين داخلياً و إيجاد حلول دائمة لغرض استخدامها في الإنتاج الإحصائي⁽⁸⁵⁾. ومع اختلاف أسباب وعواقب النزوح الداخلي، فإن الظروف التي تعتبر كافية للاعتراف بالتوصل إلى حلول دائمة ستختلف باختلاف السياقات. ولدى وضع الإحصاءات الوطنية بشأن النزوح الداخلي، يُقترح إجراء قياس إحصائي لدعم البلدان في قياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة والتغلب على مواطن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، وذلك تمييزاً عن قياس الإنجاز القانوني للحلول الدائمة⁽⁸⁶⁾. ومن الأهمية بمكان تحديد الوقت الذي يتوقف فيه احتساب النازحين داخلياً على هذا النحو لأغراض الإحصاءات الرسمية، وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية، وذلك لإنتاج إحصاءات بشأن النزوح الداخلي، ولا سيما لقياس مجتمع النازحين (انظر الفصلين 3 و 4).

هـ- الخلاصة

71- هناك قبول دولي واسع النطاق لتعريف النازح داخلياً الوارد في ديباجة المبادئ التوجيهية. لذلك، يمكن استخدام هذا التعريف بوصفه نقطة انطلاق لتعريف من هو النازح داخلياً لأغراض إحصائية. وعلى وجه الخصوص، هناك عنصران من عناصر تعريف النازح داخلياً مطلوبان لأغراض إحصائية، هما: الانتقال القسري والانتقال داخل حدود دولة معترف بها دولياً. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتفاق الواسع النطاق على التعريف، فإن الممارسة على الصعيد الوطني تختلف من دولة إلى أخرى. وهناك اتفاق أقل توافقاً بشأن الوقت الذي يتعين أن يتوقف فيه احتساب النازحين داخلياً على أنهم نازحين. وفي حالة وجود قانون على الصعيد الوطني يغطي السكان النازحين داخلياً، فإن معظم الدول لا تتبع التعريف النوعي والإطار الذي اقترحه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لأغراض القياس. وتُعد التباينات في ممارسات الدول الحالية واسعة الانتشار، مما يجعل القابلية للمقارنة على الصعيد الدولي مستحيلة في الوقت الراهن.

3

وضع إطار إحصائي

أ- مقدمة

72- تميل الأدوات القانونية الوطنية والإقليمية، على النحو الذي جرت مناقشته في الفصل الثاني، إلى اتباع تعريف النازحين داخلياً المستخدم في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي. وغالباً ما تتباين التطبيقات العملية للتعريف الدولي⁽⁸⁷⁾، لا سيما في تحديد الحلول الدائمة. ويترتب تأثير ضار على اتساق إحصاءات النزوح الداخلي. وفي حين توفر المبادئ التوجيهية إطاراً قانونياً، وهو بالضرورة معقد ودقيق للتنفيذ على أساس كل حالة على حدة، تتطلب التعريفات الإحصائية تفسيراً واضحاً ونهائياً لمجموعات واسعة من السكان. ويجب أن تكون قابلة للتنفيذ بسهولة وقابلة للفهم من جانب جامعي البيانات في مجموعة متنوعة من المواقف وأن تكون بعيدة عن كل لبس لضمان قابليتها للمقارنة على الصعيد العالمي. ويتطلب ذلك بالضرورة تبسيط التعقيدات الواردة في الفصل الثاني.

73- ويعرض هذا الفصل الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي. ويحدد الجزء ب المجموعات السكانية التي تقع ضمن نطاق التوصيات وتلك التي تقع خارج هذا النطاق. ويلخص الجزء ج التدفقات السكانية الواردة والعديد والتدفقات الخارجة من الإطار الإحصائي. ويتناول الجزء د مزيد من التفصيل العناصر المطلوبة لتحديد التدفق الوارد إلى السكان النازحين داخلياً، والتي تنطبق على كل من الأنظمة الإحصائية الوطنية والدولية، لغرض القياس الإحصائي. ويستند هذا الفصل إلى العناصر الأساسية الموضحة في الفصل الثاني، والتي تستند بدورها إلى تعريف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للنزوح الداخلي. ويورد وصفاً أكثر تفصيلاً لكيفية قياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة إحصائياً ويحدد الوقت الذي جرى فيه التغلب على مكانم الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح داخلياً وإمكانية إخراج مجموعات النازحين داخلياً من العديد الوارد في الفصل الرابع.

ب- الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي

1- الفئات المدرجة في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي

74- يوجز هذا القسم مختلف فئات الأشخاص المدرجين في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي والذين يعقون إذن في نطاق هذه التوصيات. وينصب التركيز الأساسي لهذه التوصيات على ما يلي:

1- النازحون داخلياً (أو الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكانم ضعف ناجمة عن النزوح)؛

2- والسكان المرتبطون بالنازحين داخلياً.

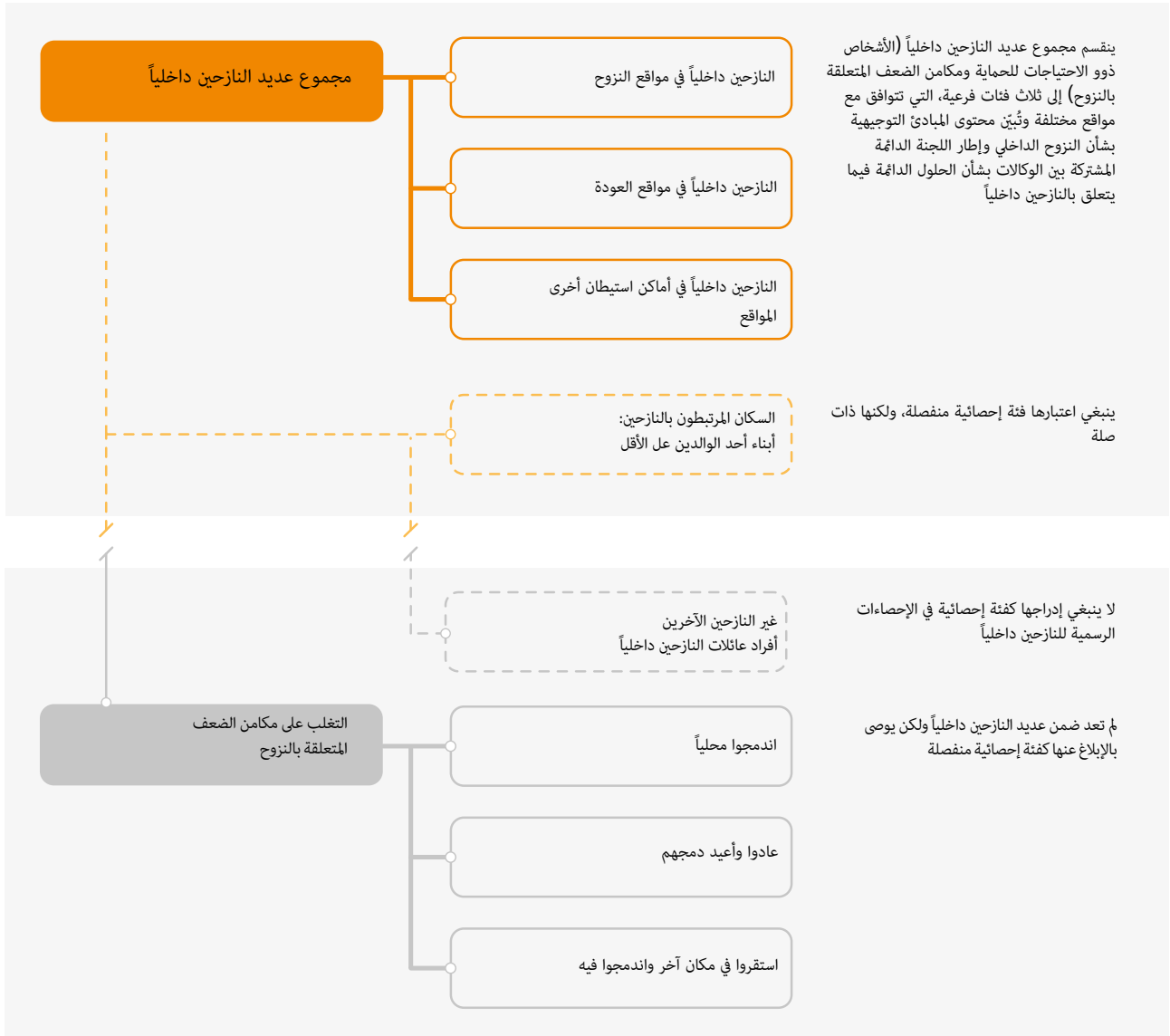
وتندرج فئتان أخريان ضمن الإطار الإحصائي؛ ومع ذلك، ونظراً إلى خصائصها المحددة، فهي ليست الشاغل الرئيسي لهذه التوصيات:

1- أفراد أسر النازحين داخلياً الآخرين غير النازحين؛

2- وأولئك الذين تغلبوا على مكانم الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح.

تُصوّر هذه الفئات وعلاقتها مع بعضها البعض في الشكل 3-1. ويرد في الفصل الرابع وصف للاحتياجات من حيث الحماية ومكانم الضعف الناجمة عن النزوح، وكيفية ارتباطها بالإطار الإحصائي للنزوح الداخلي. وترد في هذه التوصيات فئة أخرى من الأشخاص، غير مدرجة في الإطار الإحصائي على هذا النحو (انظر الفصل الرابع، الفقرات 138-144) بوصفها مجموعة سكانية مقارنة، إما على المستوى الوطني (عموم السكان لبلد/إقليم) أو مجموعة فرعية منها، لإظهار خصائص معاكسة للنازحين داخلياً (أي السكان غير النازحين أو السكان المضيفين).

الشكل 3-1 فئات السكان في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي



أ- الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكانم ضعف ناجمة عن النزوح

75- يُعرّف النازح داخلياً، على النحو الموضح سابقاً، بأنه الشخص الذي أكره أو أُجبر على مغادرة مكان إقامته المعتادة (أي مكان إقامته المعتادة في وقت وقوع النزوح)، والذي يوجد داخل حدود دولة معترف بها دولياً (انظر الإطار 3-1 للحصول على نظرة عامة على تعريف النازح داخلياً). وينبغي إدراج جميع أسباب النزوح، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية (انظر الفصل الثاني)، وتمييزها عن بعضها البعض على النحو الملائم⁽⁸⁸⁾. ويظل النازح داخلياً نازحاً داخلياً من سافر إلى الخارج بعد النزوح لفترة مؤقتة لا تتجاوز 12 شهراً وأو لم يؤسس لنفسه بلداً جديداً يقيم فيه إقامة معتادة. وينقسم مجموع الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكانم ضعف ناجمة عن النزوح إلى ثلاث مجموعات فرعية تتوافق مع المواقع

المختلفة التي قد يقيمون فيها وقت جمع البيانات وتُبيّن محتويات المبادئ التوجيهية وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ وعلى الرغم من موقعهم المادي، فلا يزالون يعاونون من الاحتياجات ومكانم الضعف الناجمة عن النزوح (انظر الفقرات 65-67):

- 1- النازحون داخلياً الذين بقوا في مواقع النزوح (النازحون داخلياً في مواقع النزوح)؛
 - 2- النازحون داخلياً الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة (النازحون داخلياً في مواقع العودة)؛
 - 3- النازحون داخلياً الذين استقروا في أماكن أخرى من البلاد (النازحون داخلياً في مواقع استيطان أخرى).
- 76- ومن أجل قياس إجمالي عدد الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكانم ضعف ناجمة عن النزوح، من الضروري إجراء تقييم إحصائي لمدى توصل هؤلاء السكان إلى حل دائم. وعلى النحو الذي سيورد وصفه بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع، يتمثل النهج الموصى به في استخدام إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بوصفها نقطة انطلاق لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة وفي إمكانية التغلب على مكانم الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، على النحو الموضح في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الإطار 3-1 تعريف النازحين داخلياً (أو الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكانم ضعف ناجمة عن النزوح)

يجب أن يستوفي الشخص المعايير التالية ليُدرج في هذه الفئة:

- أن تكون إقامته المعتادة في المكان الذي وقع فيه الحدث المسبب، في وقت وقوع الحدث؛
- أن يكون قد نزح قسراً، بما في ذلك الانتقالات الوقائية، من خلال:
 - نزاع مسلح؛
 - أعمال عنف عامة؛
 - انتهاكات لحقوق الإنسان؛
 - كوارث طبيعية أو كوارث من صنع البشر؛
 - عمليات طرد أو إخلاء قسرية أخرى؛
- وبعد ذلك، أن يكون فعلياً بعيداً عن المسكن الذي كان يعيش فيه في وقت وقوع الحدث المسبب؛
- وأن يكون موجوداً داخل الحدود المعترف بها دولياً للبلد الذي نزح فيه (حتى لو سافر مؤقتاً إلى الخارج لمدة لا تتجاوز 12 شهراً بعد الحدث المسبب)؛
- وألا تكون مكانم الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح قد قُيّمت (على النحو المستمد من إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً) أو، بناءً على التقييم، أن يكون قد ثبت أنه لم يتم التغلب عليها. وينقسم هذا العديد الإجمالي إلى ثلاث فئات فرعية تتوافق مع المواقع المختلفة التي قد يقيم فيها النازحون داخلياً:
 - النازحون داخلياً الذين ما زالوا في مواقع النزوح (النازحون داخلياً في مواقع النزوح).
 - النازحون داخلياً الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة (النازحون داخلياً في مواقع العودة).
 - النازحون داخلياً الذين استقروا في أماكن أخرى من البلاد (النازحون داخلياً في مواقع استيطان أخرى).

77- وفي بعض السياقات، لا تنزح الأسر المعيشية دائماً بوصفها وحدة واحدة. قد يبقى أفراد الأسرة في الخلف بعد وقوع الحدث الذي أدى إلى النزوح، ولكنهم بعد ذلك يتبعون أفراد أسرهم النازحين أصلاً. وفي مثل هذه الحالات، وعلى الرغم من أنه قد يكون من الصعب تصنيف هؤلاء الأشخاص، إلا أنه ينبغي إدراجهم في الفئة الإحصائية للأشخاص الذين لديهم احتياجات من

حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح، حيث يتأثرون بالحدث المسبب على الرغم من أن حركتهم الجسدية تأتي متأخرة.

ب- السكان ذوو الصلة بالنازحين داخلياً

78- لا ينبغي إدراج الأطفال من أحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل والذين ولدوا بعد حدوث النزوح في العدد الإجمالي، لأنهم لم يتعرضوا للنزوح بأنفسهم. ومع ذلك، نظراً إلى أن العديد من أطفال النازحين داخلياً يتأثرون أو يتعرضون للاحتياجات من حيث الحماية ومكان الضعف الناجمة مباشرة عن نزوح أسرهم، إلا أنه ينبغي الإشارة إليهم واحتسابهم بوصفهم فئة إحصائية منفصلة ولكنها ذات صلة: السكان ذوو الصلة بالنازحين داخلياً (انظر الشكل 1-3).

79- وتتألف المجموعة السكانية ذات الصلة بالنازحين داخلياً من أولئك الذين ولدوا بعد حدوث النزوح، من أحد الوالدين أو كليهما ممن نزحوا أو كانوا نازحين داخلياً. ومن الناحية العملية، قد يكون من الصعب تحديد الأطفال الذين لم يعودوا يعيشون مع والديهم. وعمر الطفل غير مهم في تحديد السكان وقد يزيد عمر السليل عن 18 عاماً. وعلى الرغم من أن بعض البلدان تمنح وضعاً قانونياً موسعاً للنازحين داخلياً أو تقدم مزايا محددة لأطفال النازحين داخلياً، إلا أنه لأغراض الإحصاءات الرسمية، لا ينتقل التعريف إلى الأجيال اللاحقة. وتُمنَّ هذه الفئة المنفصلة من تحديد هذه المجموعة السكانية لأغراض البرمجة والسياسات، ومن المطلوب تمييزها عن النازحين داخلياً لأغراض إحصائية.

ج- أفراد أسر النازحين داخلياً الآخرين من غير النازحين

80- لا ينبغي إدراج أفراد أسر النازحين داخلياً الآخرين غير المتأثرين مباشرة بالحدث المسبب في العديد الخاص بالنازحين داخلياً. ومع ذلك، فمن المسلم به أن توافر الإحصاءات الرسمية عن هذه المجموعة (خاصة المعالين الذين يعيشون في أسر متأثرة من النازحين داخلياً أو في أسر تدعمهم) غالباً ما يكون ذا صلة لأغراض السياسات والبرامج؛ ومن ثم، فقد أُدرجت بوصفها فئة في إطار العمل ولكنها ليست محور التركيز الأساسي لهذه التوصيات. وغالباً ما تُجمع المعلومات عنهم في إطار المسوحات الإحصائية الخاصة بالنازحين داخلياً وغيرها من عمليات جمع البيانات، لأنه قد يكون من الصعب تمييزهم عن النازحين داخلياً، ويمكن إتاحة هذه المعلومات إذا لزم الأمر. ويمكن الإبلاغ عن هذه البيانات على نحو منفصل عن البيانات المتعلقة بالسكان ذوي الصلة بالنازحين داخلياً، كما هو موضح في هذه التوصيات (انظر الشكل 1-3).

د- أولئك الذين تغلبوا على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح.

81- يظل النازحون موضع قلق وضمن عديد النازحين داخلياً إلى أن يتجاوزوا نهائياً مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، ما لم يُهَيأ لهم بلد إقامة جديد أو يموتون. ويتطلب قياس ما إذا كان قد تم التغلب على مكان الضعف هذه أم لا إجراء تقييم لظروفها، ويتعين إجراء هذا التقييم لجميع فئات العديد الفرعية الثلاث للنازحين داخلياً (انظر الفصل الرابع). وعلى الرغم من أن أعضاء هذه المجموعة لم يعودوا ينتمون إلى الفئة الإحصائية للنازحين داخلياً لأنهم تغلبوا على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، إلا أنهم ما زالوا موضع اهتمام ويوصى بالإبلاغ عنهم بوصفهم فئة منفصلة (انظر الشكل 1-3). ويرجع ذلك إلى أنه لا يزال مهماً في السياسة فهم كيفية تغير ظروفهم بعد تغلبهم على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح. وينبغي التسليم أيضاً بأنه على الرغم من عدم اعتبارهم نازحين داخلياً لأغراض إحصائية، فسيظل بعض الأفراد، في بعض السياقات، يعرفون أنفسهم نازحين داخلياً. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى أن مقياس الضعف الموصى به قد صُيِّق نطاقه بحيث يُركز على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح فقط (انظر الفصل الرابع، الفقرة 164)، وأنه قد تكون هناك أيضاً أوجه عدم دقة في تنفيذ التدبير، فإن اتباع أولئك الذين تغلبوا مؤخراً على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح قد يكون له أيضاً قيمة في هذا الصدد.

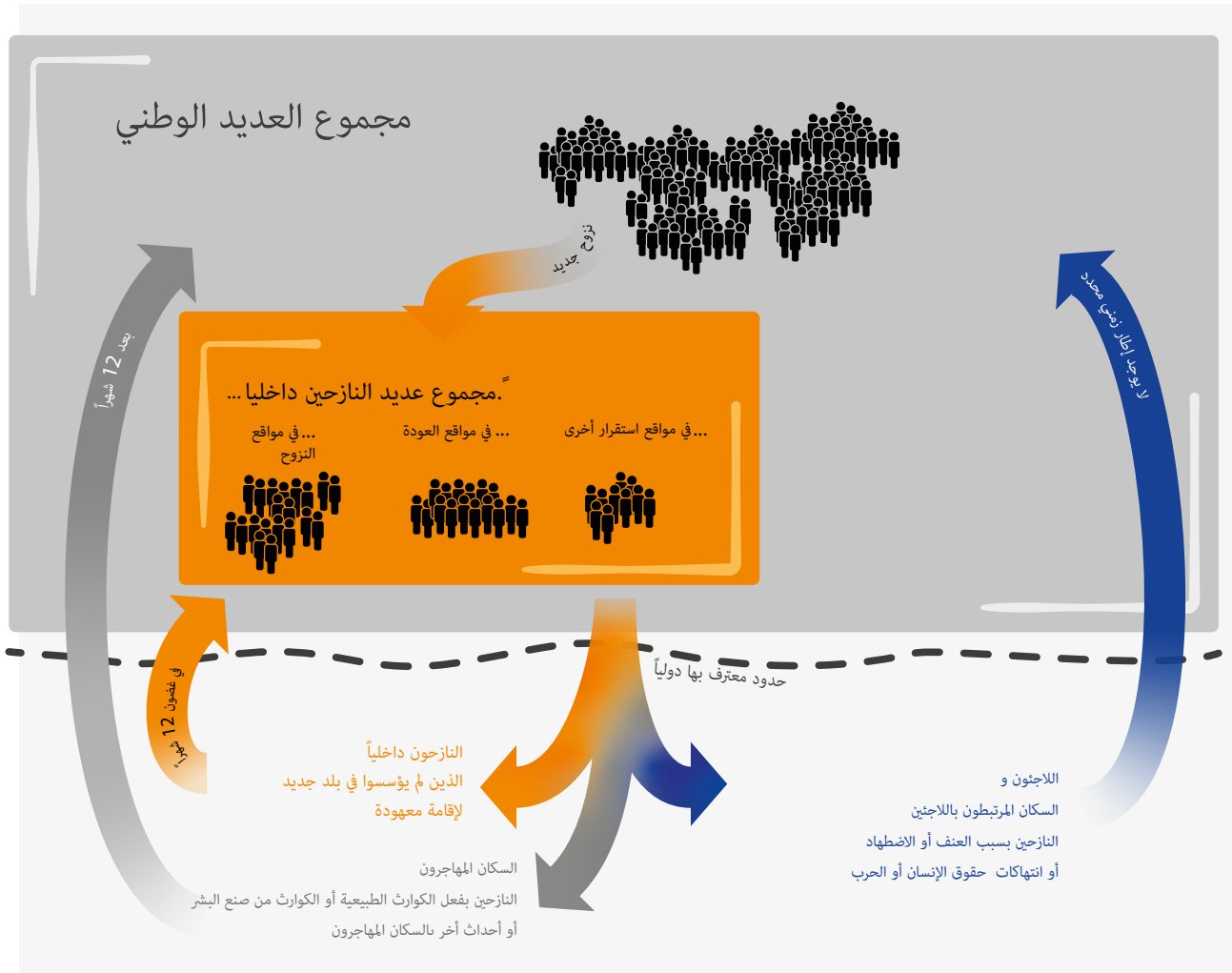
2- فئات النازحين غير المدرجة في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي

82- يورد هذا القسم وصفاً لمجموعات أخرى من السكان النازحين التي لم تُدرج في الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي وتقع خارج نطاق التوصيات الحالية. وتشمل هذه المجموعات ما يلي:

1- الأشخاص الذين نزحوا قسراً عبر حدود معترف بها دولياً؛

- 2- الأشخاص العائدون من الخارج بعد طلب الحماية الدولية.
- 3- النازحون الآخرون الذين عادوا من الخارج بعد فترة 12 شهراً.
- ويُفهم أن الأشخاص المدرجين في الفئتين 2 و3 قد أقاموا، لأسباب مختلفة، إقامة معهودة في بلد آخر قبل عودتهم (انظر الفقرات 85-89). ويهدف الشكل 2-3 إلى تصور العلاقات بين هذه المجموعات.

الشكل 2-3 نازحون قسراً يعبرون حدوداً معترفاً بها دولياً وعلاقتهم بعديد النازحين داخلياً



أ- الأشخاص الذين نزحوا قسراً عبر حدود معترف بها دولياً

- 83- يخضع النازحون الذين يعبرون حدوداً معترفاً بها دولياً لأطر مختلفة بالنظر إلى سبب نزوحهم. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الخاص بوضع اللاجئين، فإن اللاجئ هو شخص «متواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، بسبب خوف يبرره التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، وهو غير قادر أو، بسبب هذا الخوف، غير راغب في الاستفادة من حماية ذلك البلد». ويقع هؤلاء الأشخاص ضمن نطاق التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين، سواء تقدموا بطلب للحصول على اللجوء أو حصلوا عليه⁽⁸⁹⁾.
- 84- ولا تشمل اتفاقيات اللاجئين النازحين الذين يعبرون حدوداً معترفاً بها دولياً لأسباب أخرى، مثل الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع البشر، ومن ثم فهم في وضع قانوني مختلف⁽⁹⁰⁾. وتختلف هذه الفئة من النازحين عن النازحين داخلياً، حيث أنهم

لم يبقوا داخل حدود بلادهم، بل أقاموا خارج البلاد. ومن الناحية الإحصائية، تُدرج هذه المجموعة بوصفها مجموعة سكانية مهاجرة في تصنيف التدفقات الدولية الداخلة والخارجة للأشخاص الواردة في «توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية»، وإن كان ذلك دون تمييز بين أولئك الذين نزحوا قسراً وأولئك الذين كان قرارهم بمغادرة مكان إقامتهم المعهودة طوعياً بطبيعته (انظر الإطار 2-3).

الإطار 2-3 التعريف الإحصائي للهجرة

وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1، فإن المهاجر الدولي هو «أي شخص يغيّر بلد إقامته المعهودة» (الأمم المتحدة، 1998). وتميز التوصيات بين المهاجرين الدوليين في الأجل القصير والأجل الطويل استناداً إلى «بلد الإقامة المعهودة» للشخص. ويُعرّف المهاجر في الأجل الطويل، على وجه التحديد، بأنه:

«الشخص الذي ينتقل إلى بلد غير بلد إقامته المعهودة لمدة سنة على الأقل (12 شهراً)، بحيث يصبح بلد المقصد فعلياً بلد إقامته المعهودة. ومن منظور بلد المغادرة، سيكون الشخص مهاجراً لأجل طويل، ومن منظور بلد الوصول، يكون الشخص مهاجراً لأجل طويل» (الأمم المتحدة، 1998، ص 7-10).

وللمساعدة في توضيح تعريف الأمم المتحدة، يقدم دليل الأمم المتحدة بشأن قياس الهجرة الدولية من خلال تعدادات السكان تعريفاً تشغيلياً للمهاجر الدولي:

ويجب أن يستوفي الشخص الشروط التالية لكي يعتبر مهاجراً لبلد ما:

- دخول البلد بعبور حدودها،
- أن يكون مقيماً إقامة معهودة في بلد آخر قبل الدخول أو غير مقيم إقامة معهودة في البلد عند الدخول، و
- أن يكون باقياً أو لديه النية في البقاء في البلد لمدة سنة واحدة على الأقل.

ويجب أن يستوفي الشخص الشروط التالية لكي يعتبر مهاجراً من بلد ما:

- مغادرة البلد بعبور حدودها،
- أن يكون مقيماً إقامة معهودة في البلد، و
- أن يكون باقياً أو لديه النية في البقاء في بلد آخر أو في الخارج لمدة سنة واحدة على الأقل.

ولا ترد أية إشارة إلى أي سبب (قسري أو طوعي) للانتقال عبر الحدود في هذا التعريف أو هذه الإرشادات الداعمة.

ب- الأشخاص العائدون من الخارج بعد التماس الحماية الدولية

85- يُعد الأشخاص الذين، بعد نزوحهم قسراً بسبب خوف مبرر من الاضطهاد أو الإخلال بالنظام العام أو العنف، يعبرون الحدود طلباً للحماية الدولية ويقومون إقامة معهودة في بلد آخر، لاجئون أو ملتمسو لجوء (انظر الفقرة 83). وإذا عادوا لاحقاً إلى البلد الذي نزحوا منه، فيُعتبرون لاجئين عائدين أو «أشخاصاً عائدين من الخارج بعد التماس الحماية الدولية»⁽⁹¹⁾. ويمكن أن تعرّفهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الجهات الفاعلة الأخرى بأنهم «أشخاص موضع اهتمام» وغالباً ما يُميزون عن العائدين الآخرين من الخارج من خلال تلقيهم الدعم من الوكالات الإنسانية أو الحكومية.

86- وقد يتمتع اللاجئون العائدون بخصائص مشابهة جداً لخصائص النازحين داخلياً، لا سيما في السياقات التي لا تتم فيها عودتهم، بعد التماسهم الحماية الدولية، بأمان وكرامة. ويمكن أن يستمروا في مواجهة مكان الضعف المتعلقة بالنزوح أو التمييز عند عودتهم؛ ومع ذلك، لا يُحتسبون تلقائياً نازحين داخلياً. ويندرج هؤلاء الأشخاص ضمن نطاق التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين، والتي توصي بضرورة احتسابهم عند عودتهم إلى وطنهم بوصفهم تدفقاً، وحيثما أمكن، عديداً⁽⁹²⁾. ولا يتم احتسابهم عند عودتهم بوصفهم نازحين داخلياً، بغض النظر عن المدة التي قضاها في الخارج، وذلك لتجنب ازدواج العد في الإحصاءات الرسمية. وللاطلاع على مزيد من الأمثلة على جمع بيانات اللاجئين العائدين يرجى الرجوع إلى دليل تجميع الإحصاءات (انظر الشكل 2-3). وإذا تم نزوحهم بعد عودتهم مرة أخرى نتيجة لحدث مسبب جديد، فسيصبحون نازحين داخلياً، ومن ثم يندرجون في نطاق هذه التوصيات.

87- ويشار إلى إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى وطنهم بـ«إعادة التوطين» (انظر الفصل الثاني، الفقرة 58). وتجدر الإشارة إلى أن جمع البيانات بشأن إعادة توطين اللاجئين العائدين في المجتمع المحلي بعد نزوحهم إلى الخارج قد نوقش في دليل تجميع الإحصاءات ويتبع تقييماً مشابهاً للتقييم الوارد وصفه في الفصل الرابع من التوصيات الحالية. ويهتم صانعو القرار بكلتا المجموعتين وغالباً ما يُطبَّق العديد من مكامن الضعف نفسها. ويوفر التحليل الذي يُمكن من المقارنة بين النازحين داخلياً واللاجئين العائدين والسكان المحليين غير النازحين أدلة قوية على السياسات والاستجابات الشاملة الخاصة بالنزوح. وفي السياقات التي يمكن فيها تناول كلتا المجموعتين من السكان، يوصى بإدراج كلتا المجموعتين عند إجراء المسوحات الإحصائية أو غيرها من أنشطة جمع البيانات التي تركز على مكامن الضعف بشأن النزوح⁽⁹³⁾.

ج- عودة نازحين آخرين من الخارج بعد فترة 12 شهراً

88- ينبغي إدراج النازحين الذين قضاؤهم مؤقتاً في الخارج، نتيجة لكارثة، مدة تقل عن 12 شهراً والذين لم يتخذوا لهم بلد إقامة معهودة جديد في نطاق إحصاءات النازحين داخلياً (انظر الفقرة 117). ومع ذلك، فإن أولئك الذين ينتقلون إلى الخارج ويقيمون لفترة تزيد عن 12 شهراً، ومن ثم يُفهم أنهم اتخذوا لهم بلد إقامة معهودة جديد، قد يعودون لاحقاً إلى بلدهم الأصلي ولكنهم قد لا يتمكنون من العودة إلى مكان إقامتهم المعتادة داخل ذلك البلد، نتيجة للحدث الأصلي أو غيرها من الأحداث المسببة (على سبيل المثال، مدينة دُمرت بزلزال). ونظراً إلى أن الهجرة أدت إلى أن يتخذوا لهم بلداً جديداً لإقامة معهودة، فلا يمكن أن يعتبروا نازحين داخلياً، على أساس أنهم غيروا بلد إقامتهم المعهودة ولم ينزحوا منذ عودتهم إلى بلد إقامتهم المعتادة.

89- أما فيما يتعلق باللاجئين، فلا يمكن اعتبار غيرهم من النازحين دولياً الذين عادوا من الخارج بعد أن أقاموا فترة تزيد عن 12 شهراً نازحين داخلياً إلا إذا عانوا من نزوح جديد بعد عودتهم إلى بلد إقامتهم المعتادة. ومع ذلك، فقد تظل هذه المجموعات السكانية تعاني من مكامن ضعف مماثلة لمكامن ضعف النازحين داخلياً وتعيش في أوضاع مماثلة لأوضاعهم، ومن ثم يمكن تقييماً بطريقة منسقة مع مجتمعات النازحين داخلياً ومجتمعات اللاجئين العائدين، على الرغم من عدم إدراجهم إحصائياً في عديد النازحين داخلياً.

ج- تحديد عديد النازحين داخلياً وتدفقاتهم

90- تُنتج الإحصاءات السكانية على نحو أكثر شيوعاً في صيغتي عديد وتدفقات. ويقدم العديد السكاني حجم العضوية السكانية في نقطة زمنية محددة، وتسمى التاريخ المرجعي. ويُعد التدفق مقياساً للتغيير في العضوية السكانية خلال فترة زمنية محددة. وعلى النحو الذي أشار إليه تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً المقدم إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 2016: «يتطلب إنتاج إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء تمييزاً واضحاً بين الأعداد والتدفقات»⁽⁹⁴⁾. والخلط بين البيانات الصادرة عن الأعداد والتدفقات أمر شائع ويمكن أن ينتج عنه أخطاء كبيرة تفضي لتقييم غير دقيق لحجم النزوح داخل البلد. وعلى سبيل المثال، قد ينزح السكان أكثر من مرة، ومن ثم فإن جمع إحصاءات التدفق المختلفة المستمدة من حدث واحد أو أحداث متتالية لا ينتج عنه مجموع أعداد النازحين داخلياً ولا مجموع التدفق. ولذلك، من المهم فهم التباينات بين هذه الأنواع من البيانات، وكيف يمكن تفسيرها واستخدامها.

1- العديد

91- في سياق النزوح الداخلي، يشير عديد الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكامن ضعف ناجمة عن النزوح إلى العدد الإجمالي للنازحين داخلياً في موقع محدد ووقت محدد. وينتمي الشخص إلى هذه المجموعة عندما يفي بالمعايير المحددة سابقاً (انظر الإطار 1-3) في تاريخ مرجعي محدد، بغض النظر عن وقت اكتسابه لتلك الخصائص أو عدد المرات التي أُجبر على النزوح فيها ضمن هذا الإطار الزمني. وعلى الصعيد الوطني، ينقسم هذا العديد الإجمالي إلى ثلاث فئات فرعية من الأعداد التي تتوافق مع مواقع مختلفة قد يقيم فيها النازحون داخلياً في بلد ما:

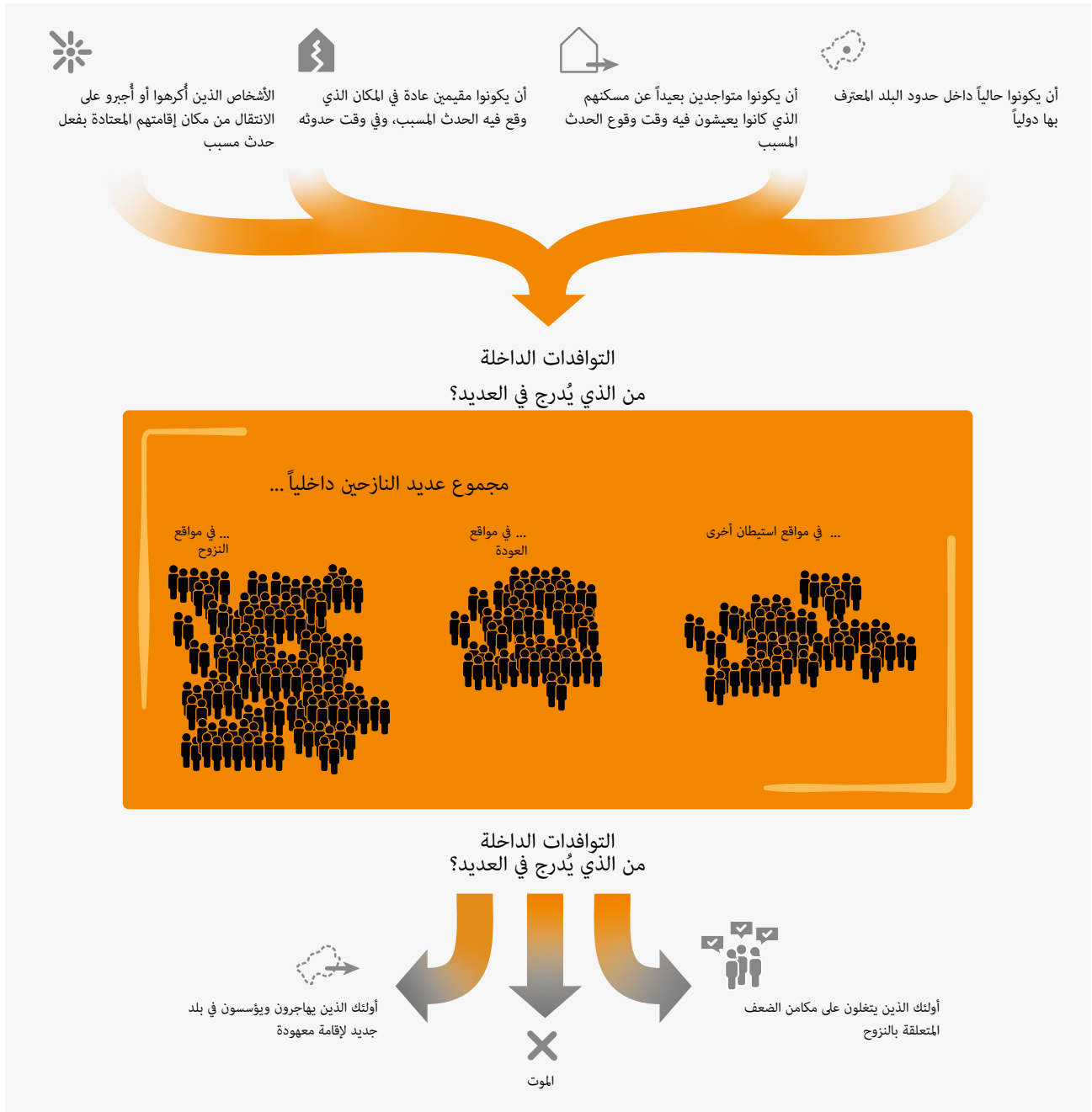
- النازحون داخلياً الذين ما زالوا في مواقع النزوح (النازحون داخلياً في مواقع النزوح).
- النازحون داخلياً الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة (النازحون داخلياً في مواقع العودة).

- النازحون داخلياً الذين استقروا في أماكن أخرى من البلاد (النازحون داخلياً في مواقع استيطانية أخرى).

ويفيد هذا التصنيف الوارد في ثلاثة أجزاء للمجموع الفرعية في الحصول على أشكال عملية فيما يتعلق بالنزوح الداخلي في الحالات التي يكون فيها التمييز مهماً، على سبيل المثال، بين النازحين داخلياً في مواقع النزوح وأولئك الموجودين في مواقع العودة.

ويرد ذلك بوضوح في الشكل 3-3، إلى جانب التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة به والوارد وصفها في الفقرات التالية.

الشكل 3-3 التدفقات الداخلة إلى عديد النازحين داخلياً والخارجة منه



2- التدفقات

- 92- في المقابل، يعد التدفق السكاني مقياساً ديناميكياً لعدد الأشخاص الذين اكتسبوا (أو فقدوا) خصائص معينة خلال فترة زمنية معينة. والعامل المهم هو الفترة الزمنية التي يشملها: يُستخدم شهر واحد أو (في كثير من الأحيان) سنة واحدة. وتتسم التدفقات بمكون اتجاهي: يمكن حسابها على أنها تدفقات داخلية (الأشخاص الذين تُدرج أسماؤهم في العديد السكاني المعني) وتدفقات خارجية (الأشخاص الذين يتكون العديد السكاني المعني). ويُطلق على الفرق بين التدفق الداخل والخارج اسم التدفق الصافي، ويمكن أن يتسم هذا الفرق بقيمة إيجابية (التدفقات الداخلة أكثر من الخارجة) أو سلبية (التدفقات الداخلة أقل من الخارجة).
- 93- لذلك، يزداد عدد عديد النازحين داخلياً أو ينقص بمرور الوقت بناءً على صافي التدفق الذي يُحصل عليه بمقارنة التدفقات الداخلة (الأشخاص الذين أصبحوا نازحين) والتدفقات الخارجة (الأشخاص الذين يمكن اعتبار نزوحهم قد انتهى أو الذين تركوا المجموعة السكانية بسبب الموت أو الهجرة).

أ- التدفقات الداخلة

- 94- يشير تدفق النازحين داخلياً في فترة زمنية معينة إلى عدد الأشخاص الذين أصبحوا نازحين داخلياً ولم يكونوا كذلك في السابق. وقد يتبع تدفق حالات النزوح الجديدة حدثاً محدداً يفرض للنزوح، ولكن نظراً إلى أن التدفقات تشير إلى فترة إبلاغ محددة، فقد تعكس عدداً من حالات النزوح التي تحدث في بلد أو إقليم خلال الفترة المرجعية المذكورة. وعلى النحو الوارد بمزيد من التفصيل في الجزء (دال) من هذا الفصل، يتألف تدفق النازحين داخلياً من الأشخاص الذين أُكروهوا أو أُجبروا على الانتقال من مكان إقامتهم المعتادة نتيجة لحدث مسبب، والذين كانوا يقيمون عادةً في المكان الذي وقع فيه الحدث المسبب، والذين يتواجدون فعلياً بعيداً عن مسكنهم، والذين يتواجدون حالياً داخل حدود دولة معترف بها دولياً.
- 95- ولا تعتبر ولادة طفل لأبوين نازحين تدفقاً داخلياً إلى عديد النازحين داخلياً. وعلى النحو الذي ورد شرحه سابقاً (الفقرة 78)، ينبغي إدراج الطفل المولود لأحد الأبوين أو لكليهما من النازحين داخلياً في عديد السكان المرتبطين بالنازحين داخلياً. ولا يوصى بإدراج الولادات في سجلات عديد النازحين داخلياً، لأنها تزيد من الأعداد على الرغم من أن حالات النزوح الجديدة لم تعد تحدث⁽⁹⁵⁾.

ب- التدفقات الخارجة

- 96- يتألف التدفق الخارج من عديد الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح من أولئك الذين هاجروا أو ماتوا أو تغلبوا على مكان ضعفهم الرئيسية المرتبطة بالنزوح. وتصدر الإشارة إلى أن هذا التعريف يجعل قياس تدفق النزوح الداخلي أكثر تعقيداً من قياس التدفق الداخل، مما قد يؤدي إلى عدم الدقة في أرقام عديد النازحين داخلياً المبلغ عنها (انظر الفصل الرابع، الفقرة 160). ويتعلق التدفق الإضافي من العديد الفرعي للنازحين داخلياً في مواقع النزوح بأولئك النازحين داخلياً الذين عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة (النازحون داخلياً في مواقع العودة) وأولئك الذين اختاروا أن يستقروا في أماكن أخرى من البلاد (النازحون داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى).

الموت:

- 97- قد تؤدي وفاة شخص من الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح أو وفاة شخص ذي صلة بنازح داخلياً إلى انخفاض عديد السكان المعنيين.

مغادرة بلد النزوح:

- 98- قد تؤدي هجرة شخص لديه احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح أو هجرة شخص ذي صلة بنازح داخلياً إلى انخفاض في عديد السكان المعنيين. وينبغي أن تتماشى مغادرة بلد النزوح مع التعريف الإحصائي للهجرة (انظر الإطار 2-3).

- 99- ويمكن أن تحدث هذه الهجرة بنية التماس اللجوء في بلد آخر، حيث يشكل هؤلاء الأشخاص جزءاً من عديد اللاجئين إذا كان سبب الهجرة هو الهروب من «خوف يُبرره الاضطهاد»⁽⁹⁶⁾. وبدلاً من ذلك، قد يهاجر النازحون داخلياً لإرساء مكان إقامة

معهودة في بلد آخر لأسباب أخرى، مثل الهجرة الاقتصادية أو لم شمل الأسرة، وفي هذه الحالة سيُعتبرون مهاجرين (انظر الفقرتين 83 و 84).

التغلب على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح:

- 100- عندما يتغلب شخص لديه احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، فإن ذلك سيؤدي أيضاً إلى انخفاض إجمالي العديد. يجب إجراء تقييم لتحديد ذلك، وينبغي تطبيقه على الأشخاص بغض النظر عن مكان إقامتهم (أي الأشخاص في المخزونات الفرعية الثلاثة جميعها: النازحون داخلياً في مواقع النزوح، والنازحون داخلياً في مواقع العودة، والنازحون داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى). ولأغراض الإحصاءات الرسمية، يُجمَع التقييم على مستوى السكان والمجموعة بناءً على البيانات المجمعة على مستوى الفرد والأسرة (انظر الفصل الرابع، الفقرة 162)؛ ويجري إخراج أولئك الذين تغلبوا على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح وفقاً للقياس من العديد الإجمالي للأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح (انظر الفصل الرابع). كما ينبغي أن يُقِيم الأشخاص ذوو الصلة بالنازحين داخلياً، وأن يؤدي ذلك بالمثل إلى احتمال انخفاض إجمالي العديد لهذه المجموعة السكانية.

د- تحديد التدفق الداخل: أربعة شروط

- 101- يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين السكان الذين أجبروا على النزوح داخلياً بالقوة وغيرهم من الأشخاص الذين انتقلوا طوعاً داخل حدود البلد، وذلك لتقديم إحصاءات عنهم لا لبس فيها. واستناداً إلى تعريف المبادئ التوجيهية وشروطها، هناك أربعة شروط ضرورية يتعين أن تنطبق على الشخص ليعتبر نازحاً داخلياً (انظر الفصل الثاني، الفقرات 37-58).
- 102- ولا علاقة للجنسية في تحديد النازحين داخلياً ويمكن أن يكون الأشخاص المدرجون في إحصاءات النازحين داخلياً مواطنين أو عديمي الجنسية أو أجانب طالما أن المكان الذي فروا منه وقت نزوحهم هو مكان إقامتهم المعهودة، وما زالوا يقيمون داخل حدود البلد المعترف بها دولياً. وليس هناك علاقة بين وضعهم القانوني كمواطنين في البلد وتحديد هويتهم كنازحين داخلياً، لغرض القياس الإحصائي.
- 103- ولا يعد تاريخ وقوع الحدث المسبب للنزوح مناسباً أيضاً لأغراض جمع عديد النازحين داخلياً، على الرغم من أنه وثيق الصلة بحساب التدفقات التي تم حسابها في فترة زمنية محددة، ولهذا السبب غالباً ما يُدرج في الإحصاءات التشغيلية (انظر الفصل 2، الفقرة 59).
- 104- ويرد أدناه وصف مفصل للشروط المؤهلة للإدراج في التدفق الداخل إلى عديد الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح (انظر الفقرة 94). ولأسباب مختلفة، يتطلب كل شرط من هذه الشروط مزيداً من التفصيل هنا لأغراض إحصائية:

- 1- أن يكونوا قد أُكْرهوا أو أُجبروا على الانتقال من مكان إقامتهم المعتادة نتيجة لحدث مسبب؛
- 2- أن يكونوا مقيمين عادة في المكان الذي وقع فيه الحدث المسبب في وقت حدوثه؛
- 3- أن يكونوا متواجدين بعيداً عن المسكن الذي كانوا يعيشون فيه وقت وقوع الحدث المسبب؛
- 4- أن يكونوا حالياً داخل حدود البلد المعترف به دولياً.

1- أُكْرهوا أو أُجبروا على الانتقال من مكان إقامتهم المعتادة نتيجة لحدث مسبب

- 105- أُكْره (أكْرهت) أو أُجبر (أجبرت) على مغادرة مكان إقامته (إقامتها) المعتادة نتيجة لتجنب الآثار المترتبة عن حدث أو أكثر من حدث مسبب، أو بغية تجنب ذلك. وترد أدناه قائمة بالأحداث الرئيسية المسببة، مشفوعة بقائمة بالمحفزات المحددة لكل حدث من الأحداث (هذه ليست قائمة شاملة وينبغي أن تُقرأ مشفوعة بالمخطط القانوني الوارد في الفقرات من 45 إلى 54 من الفصل الثاني).

(1) نزاع مسلح

(2) عنف عام

(3) انتهاكات حقوق الإنسان؛

(4) كوارث طبيعية أو من صنع البشر؛ أو

(5) عمليات إخلاء أو نزوح قسري أخرى.

106- ويمكن اعتبار الشخص نازحاً داخلياً ما دام معرضاً لخطر مباشر ناتج عن تعرض لحدث مسبب، بغض النظر عما إذا كان قد تعرض للحدث نفسه أم لا. وتمثل عمليات النزوح الوقائية، مثل عمليات الإخلاء، نزوحاً داخلياً (انظر الفقرة 43 من الفصل الثاني).

107- ويصعب التحقق من بعض الأحداث المسببة بطريقة موضوعية. ومن أجل حصر التنقلات الوقائية (أي «من أجل تجنب الآثار المترتبة على، حدث ما)، أو تناول النزوح الناجم عن أسباب يصعب التحقق منها مثل بعض انتهاكات لحقوق الإنسان، فإن التوصية العامة بشأن تحديد النازحين داخلياً لغرض الإحصاءات الرسمية تتمثل في استخدام الانطباع الشخصي للنازحين داخلياً للحدث المسبب بناءً على تصريحهم الذاتي. ومن الناحية العملية، فإن الجزء من تعريف المبادئ التوجيهية الذي يتناول «من أجل تجنب حدث مسبب للنزوح» لا يطرح في كثير من الأحيان إشكالية إحصائية، لأن الحدث ربما يكون قد وقع بالفعل في الوقت الذي تُجمع فيه البيانات وكان الناس قد اضطروا بالفعل إلى الانتقال في ذلك الوقت.

108- ولا ينبغي أن يُدرج في إحصاءات النازحين داخلياً الأشخاص الذين ينتقلون طوعاً من مكان إلى آخر لمجرد تحسين ظروفهم الاقتصادية أو المحلية. ومع ذلك، قد يصعب في بعض الظروف تحديد السبب الرئيسي للنزوح، على سبيل المثال في حالات الكوارث البيئية الحدوث مثل ارتفاع منسوب مياه البحر والجفاف⁽⁹⁷⁾. ولأغراض الإحصاءات الرسمية للنازحين داخلياً، من الضروري النظر في السبب الرئيسي للنزوح؛ وعلى سبيل المثال، في المناطق المتأثرة بالكوارث البيئية الحدوث، يمكن أن يكون الحرمان الاقتصادي وما يرتبط به من تنقلات للسكان ناجماً عن الكوارث، وفي هذه الحالات تعتبر الكارثة البيئية الحدوث السبب الرئيسي للنزوح. أما البلدان، إدراكاً منها بأنه قد يكون من الصعب تحديد السبب الرئيسي للنزوح بوجود عوامل متعددة تضطلع بدور ما، وأن هناك حاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال، فمن المستحسن أن تتخذ جانب الحذر عند تحديد النزوح الناجم عن الكوارث البيئية الحدوث. ومن أجل الحد من انعدام اليقين إلى حده الأدنى بشأن تحديد الأسباب الرئيسية للنزوح، ينبغي للمؤسسات الإحصائية المسؤولة أن تحدد مناطق البلد التي تأثرت بالكوارث البيئية الحدوث، مثل الجفاف وارتفاع مستويات المياه وفقدان سبل العيش الناجم عن تغير المناخ. وقد تتمكن السلطات الوطنية المعنية برسم الخرائط (بدعم من السلطات الإحصائية الإقليمية إذا لزم الأمر) من توفير صور الأقمار الصناعية كدليل داعم للكوارث البيئية الحدوث. وينبغي تحديد هذه المناطق المتضررة على نحو واضح وإعلانها مناطق متأثرة بالكوارث البيئية الحدوث قبل جمع إحصاءات النازحين داخلياً، وينبغي تحديثها بصورة منتظمة.

2- أن يكون مقيماً اعتيادياً في المكان الذي وقع فيه الحدث المسبب وفي وقت حدوثه

109- يجب أن يكون النازحون مقيمين اعتيادياً في مكان وقوع الحدث المسبب أو التهديد به داخل البلد، في وقت حدوثه. ويشار إلى ذلك من الناحية القانونية إلى أنه مكان إقامتهم المعتادة (انظر الفقرة 40 من الفصل الثاني). وقد يصبح الأشخاص نازحين في أثناء وقوع حدث مسبب أو رداً عليه نتيجة لعدم قدرتهم على العودة أو عدم تمكنهم من الوصول إلى مكان إقامتهم المعتادة في وقت النزوح (انظر الفقرة 43 من الفصل الثاني). وذلك يعني أنه يمكن لأي شخص أن يصبح نازحاً داخلياً نتيجة لحدث مسبب إذا حاول العودة إلى مكان إقامته المعتادة ولم يتمكن من ذلك، حتى لو لم يكن موجوداً فعلياً في الوقت الذي وقع فيه الحدث.

110- ولأغراض إحصائية، يُعرّف مكان الإقامة المعهودة بأنه المكان الذي يعيش فيه الشخص في وقت جمع البيانات، والذي يتوافق مع المكان الذي عاش فيه الشخص أو يعتزم العيش فيه لمدة 12 شهراً على الأقل (انظر الإطار 3-3)⁽⁹⁸⁾. لذلك، يمكن أن يتغير مكان إقامته المعهودة. وفي حالات النزوح الداخلي، قد يكون من الصعب تطبيق ذلك، لا سيما عندما يُكره الناس على التنقل مراراً وتكراراً أو يُجبرون على فعل ذلك خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. ونية بقاء الناس في مكانهم في وقت جمع البيانات هي العامل المهم في تحديد الإقامة المعهودة من الناحية الإحصائية، وسيعتمد ذلك على الإجابات الشخصية للمجيبين⁽⁹⁹⁾. ولذلك، ينبغي إحالة النازحين داخلياً الذين يعيشون في مساكن مؤقتة أو ملاجئ للمكان الجغرافي الذي يعيشون فيه وقت جمع البيانات.

111- أما مفهومي مكان الإقامة المعتادة ومكان الإقامة المعهودة فهما مفهومان متميزان. وقد يجبر على النزوح النازحون داخلياً في مناسبات متعددة وقد يكون لديهم عدة أماكن إقامة معهودة خلال فترة زمنية معينة، ولكن مكان إقامتهم المعتادة هو المكان الذي كانوا يقيمون فيه عادةً في وقت نزوحهم الأولي، وهو تعريف إحصائي للإقامة المعتادة (انظر الإطار 3-3). وينبغي جمع البيانات لأغراض إحصائية لكل من مكان الإقامة المعهودة في وقت جمع البيانات ومكان الإقامة المعتادة.

الإطار 3-3 الإقامة المعهودة والإقامة المعتادة

«مكان الإقامة المعهودة» و«مكان الإقامة المعتادة» هما مصطلحان متميزان ويجب التمييز بينهما بوضوح لأغراض إحصائية.

لأغراض إحصائية، يكون مكان الإقامة المعهودة في البلد هو المكان الذي يعيش فيه الشخص في وقت جمع البيانات. وينبغي استخدام تعريف مكان الإقامة المعهودة وفقاً لمبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن، من أجل الامتثال للمعايير الدولية. ويستخدم هذا التعريف عموماً لغرض التمييز بين المقيمين المعهودين في الأسرة المعيشية والزائرين المقيمين مع الأسرة المعيشية في وقت العد.

«بوجه عام، يتم تعريف الإقامة المعهودة ... على أنها المكان الذي يعيش فيه الشخص ... وكان هناك لبعض الوقت أو ينوي البقاء هناك لبعض الوقت. ويوصى بأن تطبق البلدان عتبة 12 شهراً عند النظر في مكان الإقامة المعهودة وفقاً لأحد المعيارين التاليين:

- (أ) المكان الذي يعيش فيه الشخص بصورة مستمرة خلال معظم الأشهر الـ 12 الماضية (أي لمدة ستة أشهر ويوم واحد على الأقل)، ولا يشمل ذلك فترات الغياب المؤقت لقضاء العطلات أو مهام العمل، أو المكان الذي ينوي الإقامة فيه لمدة لا تقل عن ستة أشهر؛
- (ب) المكان الذي يعيش فيه الشخص بصورة مستمرة لمدة 12 شهراً على الأقل، ولا يشمل ذلك فترات الغياب المؤقت لقضاء العطلات أو مهام العمل، أو المكان الذي يعتزم العيش فيه لمدة 12 شهراً على الأقل».

ويناقش تعريف مكان الإقامة المعتادة في الفصل الثاني (الفقرة 40). ووفقاً للتعريف الدولي، فإن مكان الإقامة المعتادة هو المكان الذي كان يقيم فيه الشخص وقت نزوحه الأولي (أي مكان إقامته المعهودة قبل النزوح). ومن ثم، فإن مكان الإقامة المعتادة للنازحين داخلياً ثابت، في حين أن مكان الإقامة المعهودة، كما هو الحال فيما يتعلق بالمجموعات السكانية الأخرى، فهو عرضة للتغيير.

112- وإذا كان الشخص قد تغيب عن مكان إقامته المعتادة لأكثر من سنة واحدة قبل الحدث المسبب، فلن يُعتبر، لأغراض إحصائية، مقيماً عادة في ذلك المكان في وقت وقوع الحدث المسبب. ومن ثم، لن يُعتبر الشخص نازحاً داخلياً. ومع ذلك، إذا كان الشخص قد تغيب عن مكان إقامته المعتادة لمدة تقل عن سنة واحدة قبل الحدث المسبب، فيُعد من الناحية الإحصائية أنه عادة يكون مقيماً في ذلك الموقع في وقت وقوع الحدث المسبب، ومن ثم يحسب أنه نازحاً داخلياً.

113- وفي حالة الرعاة أو البدو الرحل، يجب الاستعاضة عن مفهوم مكان الإقامة المعتادة بمساحة معيشية معتادة أو منطقة يكسبون منها رزقهم أو يرعون فيها حيواناتهم. وفي حالة نزوح السكان الرحل، فإن مكان الإقامة المعتادة هو الأراضى التقليدية التي لم يعد بإمكانهم الوصول إليها بسبب الحدث المسبب أو الظاهرة المسببة. ولذلك، فإن الرعاة والبدو الرحل الذين لم يعد بإمكانهم الوصول إلى أراضيهم التقليدية بسبب حدث تسبب في نزوحهم يُعدون نازحين داخلياً.

3- أن يكونوا مقيمين بعيداً عن المسكن الذي كانوا يعيشون فيه وقت وقوع الحدث المسبب

114- نتيجة لتجنب تأثير الحدث المسبب أو سعيًا لذلك، يكون الأشخاص قد أُكروهوا أو أُجبروا على الهرب فعلياً، أو لم يتمكنوا من العودة إلى منازلهم أو مكان إقامتهم المعتادة. ولذلك، فإن مجرد التعرض للضرر أو فقدان الممتلكات وحده لا يشكل أساساً لاعتبار الشخص نازحاً داخلياً؛ كما أنهم بحاجة إلى الهروب من الموقع. غير أنه لم يُحدد إلى أي مدى يتعين على الشخص أن يتحرك لكي يصبح نازحاً داخلياً ويُدرج في التدفق الداخل للنازحين داخلياً؛ ويكفي ببساطة أن يُكره المرء على ترك منزله أو يُجبر على فعل ذلك.

115- وعادة ما تتعلق إحصاءات الهجرة الداخلية بالأشخاص الذين انتقلوا من منطقة إدارية إلى أخرى، ولكن يمكن إكراه الناس على ترك منازلهم وممتلكاتهم ومن ثم إيجاد مأوى في نفس منطقتهم المحلية. ويمكن إيواءهم في ملاجئ الإخلاء أو في الخيام أو مع الجيران في نفس المنطقة الإدارية. ولذلك فإن المعيار الجغرافي لمفهوم النزوح يتجاوز معيار الهجرة الداخلية ليشمل النازحين والباقيين في نفس المنطقة الإدارية وحتى أولئك الذين هم على مقربة شديدة من موطنهم السابق. ويتعين على النازح أن ينتقل مكرهاً أو مجبراً من المسكن الذي يعيش فيه وقت وقوع النزوح. ومن السمات المميزة الهامة أن يكون الانتقال

من المسكن ناجم عن النزوح القسري وليس عن الانتقال الطوعي. ويرد في الفصل السادس وصف للآثار المترتبة على مختلف مصادر البيانات.

4- متواجدون حالياً داخل حدود البلد المعترف بها دولياً

- 116- ويتواجد النازح داخلياً داخل حدود البلد المعترف بها دولياً والذي حدث فيه النزوح، أي بلد الإقامة المعتادة. وذلك يعني، من الناحية الإحصائية، أن بلد الإقامة المعهودة (انظر الإطار 3-4) للنازحين داخلياً لا يزال هو البلد المعني.
- 117- وفي بعض الظروف، قد يؤدي الحدث المسبب إلى عبور النازحين داخلياً للحدود المعترف بها دولياً بحثاً عن ملجأ، ولكن قد لا تؤدي هذه المعابر الحدودية إلى قيام هؤلاء الأشخاص بإتخاذ بلد جديد للإقامة المعهودة. وفي ضوء عدم التيقن الذي يكتنف ظروفهم وتمشياً مع التعاريف الإحصائية القائمة (انظر الإطار 3-4)، ينبغي الاستمرار في اعتبار النازحين داخلياً الذين يعبرون حدوداً معترفاً بها دولياً ولكنهم يعودون لاحقاً في غضون فترة 12 شهراً دون أن يقيموا إقامة معهودة جديدة في الخارج نازحين داخلياً؛ وسيظل بلد إقامتهم المعتادة هو بلد إقامتهم المعهودة (انظر أيضاً الفقرة 56 من الفصل الثاني). وخلافاً لذلك، لا ينبغي اعتبار النازحين الذين يعبرون حدوداً معترفاً بها دولياً، ولا يعودون إلا بعد 12 شهراً وأو الذين أنشأوا في بلد جديد إقامة معهودة، تلقائياً نازحين داخلياً.
- 118- ولا يُعتبر الرعاة أو الرحل الذين ينزحون عبر الحدود الدولية أنهم يتخذون بلداً جديداً لإقامتهم المعهودة بسبب طبيعة أسلوب حياتهم، ومن ثم تنطبق نفس القاعدة المطبقة على البدو والرعاة داخل بلد إقامتهم (الفقرة 113)، أي إذا لم يعد بإمكانهم الوصول إلى أراضيهم التقليدية بسبب حدث مسبب للنزوح وأكروها على عبور الحدود، فينبغي الاستمرار في اعتبارهم نازحين داخلياً. والجدير بالذكر أن المعيار الرئيسي، فيما يتعلق بالرعاة والبدو الرحل، يظل الوصول إلى أراضيهم وطرقهم التقليدية، وليس طول الفترة الزمنية التي يعبرون فيها حدوداً معترفاً بها دولياً.

الإطار 3-4 التعريف الإحصائي لبلد الإقامة المعهودة

وفقاً لتوصيات الأمم المتحدة بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1، فإن الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر لمدة لا تقل عن سنة (12 شهراً) يتخذ له بلداً جديداً لإقامته المعهودة، بحيث يصبح بلد المقصد فعلياً البلد الجديد لإقامته المعهودة.

يقدم دليل الأمم المتحدة بشأن قياس الهجرة الدولية من خلال تعدادات السكان بعض الأمثلة على الاستثناءات من هذه التوصية ويحدد الحالات التي لم يطرأ فيها أي تغيير في بلد الإقامة المعهودة أو الحالات التي يلزم فيها النظر في معايير إضافية من أجل تحديد بلد الإقامة المعهودة على نحو فعال. ويشمل ذلك الحالات التالية:

- الأشخاص الذين أقاموا في عدد من البلدان قبل انتقالهم الأخير إلى بلد معين (الفقرة 25) ؛
 - الأشخاص الذين لا يمكن تحديد بلد إقامتهم المعهودة دون لبس، على سبيل المثال الدبلوماسيون والقوات المسلحة والبدو الرحل والعاملون على الحدود (الفقرة 33)؛
 - الأشخاص الذين يحتفظون بمكاني إقامة أو أكثر في بلدان مختلفة في سنة معينة، على سبيل المثال الطلاب والعمال الموسميون (الفقرة 34)، أو الذين يقضون وقتهم بالتساوي بين بلدين (الفقرة 35).
- وفقاً للتوصيات الواردة هنا، فإن النازحين داخلياً الذين يعبرون الحدود مؤقتاً ولا يتخذون بلداً جديداً لإقامتهم المعهودة يندرجون أيضاً ضمن هذه الاستثناءات.

هـ- موجز التوصيات

- 119- يوجز هذا الفصل الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي، ويورد وصفاً لمختلف فئات الأشخاص الذين يشملهم هذا الإطار. ويقدم أيضاً تعاريف إحصائية للتدفقات الداخلة للنازحين داخلياً وعديدهم وتدفقاتهم الخارجة استناداً إلى المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي وإطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً وتفصيل أكثر تحديداً لمختلف العناصر المدرجة في القياس الإحصائي للتدفق الداخل للنازحين داخلياً.
- 120- ومن الجوانب المهمة لهذه التوصيات العلاقة بين تعاريف التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة وإحصاءات العديد في الإطار. ويتبع القياس الإحصائي للتدفق الداخل للنازحين داخلياً تعريف المبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً بدقة؛ وينقسم عدد الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكانن ضعف ناجمة عن النزوح إلى ثلاث فئات فرعية من العديد قائمة على الموقع (النازحون داخلياً في مواقع النزوح، والنازحون داخلياً في مواقع العودة، والنازحون داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى)؛ ومن الضروري أن يشمل تحديد التدفقات الخارجة (ومن ثم استكمال قياس العديد) تقييماً لمكانن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح التي تواجه السكان المعنيين إلى جانب فئات التدفق الخارج الأكثر وضوحاً (الوفيات والهجرة).
- 121- ويوصى بأن تتبع النظم الإحصائية الوطنية والدولية الإطار والتعاريف الإحصائية الواردة في هذا الفصل لإنتاج الإحصاءات الرسمية عن النزوح الداخلي.

الحلول الدائمة ومكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح

4

أ- مقدمة

122- في الفصل الثالث، حُددت الشروط التي يتعين استيفاؤها ليصبح الشخص نازحاً من الناحية الإحصائية ومن حيث العديد والتدفقات. ويعرض هذا الفصل المعايير والمؤشرات التي ينبغي استخدامها لقياس التقدم الذي أحرزه النازحون داخلياً نحو تحقيق حل دائم وتحديد الوقت الذي تم التغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح. ويحدد هذا الفصل المعايير التي يتعين اعتمادها لجميع النازحين داخلياً (أولئك الذين يعيشون في مواقع النزوح، والذين يعيشون في مواقع العودة والذين استقروا في أماكن أخرى) ليتم إخراجهم من عديد الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكامن ضعف ناجمة عن النزوح⁽¹⁰⁰⁾. ويحدد هذا الفصل أولاً الموارد ذات الصلة التي استرشدت بها التوصيات، ويورد تفصيلاً لمعايير مختلف مكامن الضعف (والمعايير الفرعية) المتعلقة بالنزوح، ويقيم أسباب وإمكانيات إجراء تحليل مقارنة مع مجموعات سكانية أخرى (الجزء ب). ويورد الجزء ج توضيحات بشأن كيفية وجوب استخدام هذه المعايير لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة في سياقات النازحين داخلياً، ويحدد الجزء دال نطاق ومنهجية التدبير المركب لتحديد الوقت الذي تم فيه التغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح. وأخيراً، يعرض الجزء ه موجزاً عن التوصيات.

ب- تحديد المعايير لكلا المقياسين

1- الموارد ذات الصلة

123- يشكل إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومعاييرها الثمانية وثيقة التوجيه الرئيسية التي تتناول الجوانب الرئيسية لمكامن الضعف المتعلقة بالنزوح القسري. وتوفر مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة⁽¹⁰¹⁾، التي تعمل على تشغيل هذه المعايير في مؤشرات قابلة للقياس (والخبرة المكتسبة من عملية تطوير المكتبة)، مزيداً من التوجيه لإعداد هذه التوصيات. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد التصنيف المقترح لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يوفر أيضاً إرشادات أولية بشأن وضع هذه التوصيات.

أ- إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً

124- يتمثل إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً في نقطة الانطلاق لرصد التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة، ومن ثم العناصر الرئيسية لمكامن الضعف المتعلقة بالنزوح⁽¹⁰²⁾. ويقدم إرشادات بشأن الخصائص التي تحدد مدى التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً وتحديد تعريف لحل دائم (الفقرة 68 من الفصل الثاني).

125- ووفقاً لإطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ينتهي النزوح عندما يؤمن النازحون داخلياً حلاً دائماً لنزوحهم. ويتحقق ذلك حين «لا يحظى النازحون داخلياً بأي مساعدات واحتياجات من حيث الحماية محددة وناجمة عن نزوحهم وحين

يتمكنون من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم دون تمييز نتيجة لنزوحهم». وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

(أ) عودتهم إلى مكان إقامتهم المعتادة وإعادة اندماجهم في المجتمع؛

(ب) اندماجهم المحلي في المكان الجديد لإقامتهم المعهودة؛

(ج) استيطانهم في مكان آخر من البلاد بطريقة مستدامة.

وتستلزم «إعادة الإدماج» و«الاندماج» والاستدامة» عدم التمييز ضد النازحين داخلياً وعدم مواجهتهم لأي احتياجات محددة من حيث الحماية أو المساعدة فيما يتعلق بنزوحهم. ويُتوقع منهم أن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم بنفس الطريقة التي يمارسها السكان المقيمون عادة، بغض النظر عن خيار التسوية (أي الموقع الفعلي) المختار. عند ذلك، لا يتعين اعتبارهم نازحين داخلياً.

126- ويحدد إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً مجموعة من ثمانية معايير ينبغي استخدامها لتحديد وقياس التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة (انظر الشكل 4-1). وتوفر المعايير نقطة انطلاق مفيدة لتحديد هذه الخصائص بطريقة محددة السياق. ومع ذلك، من الناحية العملية، فإن تفعيل هذه المعايير الثمانية من الناحية الإحصائية وقياس ما إذا كان قد تم التوصل إلى حل دائم ومتى تم التوصل إليه أمر معقد وقد تفاوتت الممارسة في هذا الصدد تفاوتاً كبيراً.

ب- مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة ودليل التحليل

127- في عام 2015، أنشئت عملية مشتركة بين الوكالات لتفعيل إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي إطار ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً وتحت إشرافه، بدأت مجموعة من الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والشؤون الإنسانية وبناء السلام العمل على تطوير واختبار المؤشرات والإرشادات لإجراء تحليل شامل للحلول الدائمة في حالات النزوح الداخلي وقياس التقدم المحرز بمرور الوقت⁽¹⁰³⁾. وأسفر هذا العمل، الذي قامت بتنسيقه الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً، عن مكتبة من المؤشرات الموحدة والإرشادات اللازمة لتفعيل المعايير الثمانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق موحدة للتحليل الإحصائي لمختلف خصائص مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح.

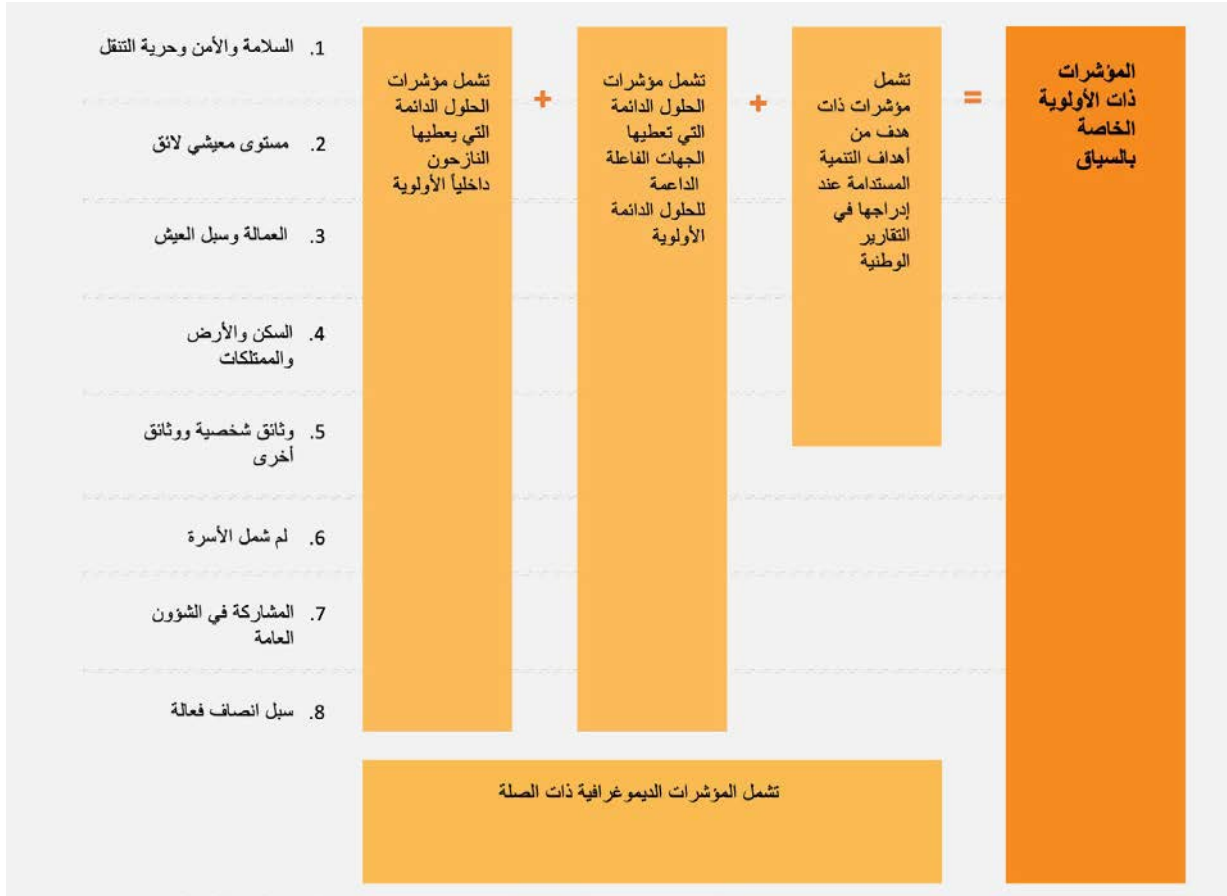
128- وينقسم كل معيار من المعايير الثمانية إلى عدة مؤشرات. وعلى سبيل المثال، يشمل الوصول إلى مستوى معيشي لائق مؤشرات الأمن الغذائي والحصول على المياه والطاقة والرعاية الصحية والصرف الصحي والتعليم. ويرد في الشكل 4-1 نهج اختيار المؤشرات ويتضمن ما يلي:

1- اختيار المؤشرات التي تتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وذات الصلة بالسكان النازحين داخلياً في السياق المعني. وذلك يخفف العبء على المؤسسات الإحصائية ويزيد من احتمالية جمع البيانات.

2- ضمان مراعاة المعايير الثمانية، حتى لو كانت بعض العناصر إضافية لأهداف التنمية المستدامة.

3- التفكير في السياق الوطني/المحلي، واختيار، حيثما أمكن، المؤشرات بالتشاور مع مجتمعات النازحين، وكذلك الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون على دعم الحلول الدائمة.

الشكل 1-4 معايير الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: العملية المقترحة لتحديد المؤشرات الأساسية الخاصة بالسياق



ج- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

129- في السنوات السابقة لعام 2030، تطلعت أهداف التنمية المستدامة بدور هام في المناقشات بشأن السياسات. وخلال الاستعراض الشامل الذي جرى في عام 2020 لإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تم تضمين مؤشر محدد بشأن اللاجئين في الإطار ولكنه لم يشمل أي مواصفات خاصة بالنازحين قسراً الآخرين، من فيهم النازحين داخلياً. ومع ذلك، فإن القضية تتداخل مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تصنيف المؤشرات المتعددة حسب حالة الهجرة، وعلى نحو أكثر تحديداً، حسب حالة النزوح. وعند جمع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في إطار الإحصاءات بشأن النزوح القسري، يوصى بأن تستخدم البلدان إطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية في إعداد الإحصاءات.

130- ووافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على توصية أعضاء فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً باقتراح تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الاثني عشر ذات الأولوية حسب فئة النزوح القسري، على النحو الوارد في الجدول 1-4، وكذلك التوصية بتقسيمها حسب العمر والجنس كلما أمكن ذلك⁽¹⁰⁴⁾. ومن أجل ضمان أن تتوافر إحصاءات ذات جودة دنيا بشأن اللاجئين والنازحين داخلياً، يوصى بأن يدرج مقدمو الإحصاءات الوطنيون إحصاءات بشأن هذه المؤشرات ذات الأولوية في خطط الإبلاغ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع ذلك، لا ينبغي للحكومات أن تشعر بأنها مقيدة بقائمة الأولويات هذه، ويُشجّع جمع البيانات بشأن المؤشرات الإضافية.

الجدول 1-4 مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الموصى بتصنيفها حسب فئة النزوح القسري وفقاً لمجال السياسات ذات الأولوية

مجال السياسات 1: الاحتياجات الأساسية والظروف المعيشية	
1-2-2	انتشار التقزم (الطول بالنسبة للعمر ≥ 2 انحرافات معيارية عن متوسط معايير نمو الطفل وفقاً لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة
2-1-3	نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة
1-1-6	نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تدار بأمان
1-1-11	نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو أماكن استيطان عشوائية أو مساكن غير ملائمة
مجال السياسات 2: سبل العيش والاعتماد الاقتصادي على الذات	
1-2-1	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني بحسب نوع الجنس والعمر
1-1-4	نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصفوف 3/2 و (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية و (ج) في نهاية المرحلة الإعدادية ممن حققوا الحد الأدنى على الأقل من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و (2) الرياضيات، بحسب نوع الجنس
1-1-7	نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء
1-3-8	نسبة العمالة غير الرسمية في العمالة غير الزراعية بحسب نوع الجنس
2-5-8	معدل البطالة بحسب نوع الجنس والعمر وذوي الإعاقة
مجال السياسات 3: الحقوق المدنية والسياسية والقانونية	
2-4-1	نسبة مجموع السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيابة مضمونة للأرض (أ) بوثائق معترف بها قانوناً و(ب) والذين يرون أن حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب نوع الجنس ونوع الحيابة
4-1-16	نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان وهم يتجولون بمفردهم في المنطقة التي يعيشون فيها
1-9-16	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطات مدنية، بحسب العمر

131- وأوصت المبادرة الثانية، المتمثلة في اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين بيانات الهجرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁰⁵⁾، بتصنيف 12 مؤشراً بحسب حالة الهجرة.

132- وتُعد كلتا القائمتين لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المختارة مصدراً مفيداً فيما يتعلق بتحديد المؤشرات لقياس خصائص النازحين داخلياً ضمن المعايير التي حددها إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

د- مؤشرات التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين

133- يمكن الرجوع أيضاً إلى مكتبة المؤشرات المعروضة في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين بوصفها مورداً ذا صلة لقياس الاحتياجات من حيث الحماية ومكامن الضعف الخاصة بالنازحين داخلياً⁽¹⁰⁶⁾. وتعكس هذه المؤشرات إدماج اللاجئين وملمسي اللجوء ورفاههم على امتداد الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، تُقسّم إلى متغيرات أساسية وغير أساسية ومتغيرات إضافية، وتتوافق مع أهداف التنمية المستدامة قدر الإمكان.

2- معايير مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح

أ- المعايير والمعايير الفرعية

134- لغرض قياس مكامن الضعف المرتبطة بالنزوح من الناحية الإحصائية، أُتخذت المعايير الثمانية الواردة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات نقطة انطلاق (انظر الفقرة 126). وحُدّدت لكل من هذه المعايير معايير فرعية، على النحو الوارد في الجدول 2-4. وكما هو مبين في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات نفسه، ينبغي إدراج المعايير الأربعة الأولى ذات الصلة في جميع السياقات دائماً في أي تقييم من تقييمات الحلول الدائمة، في حين ينبغي النظر في المعايير الأربعة الأخرى ويمكن إدراجها إذا اعتبرت ذات صلة بسياق النزوح المحدد⁽¹⁰⁷⁾. واستناداً إلى هذه التوجيهات، أُدرجت المعايير الثمانية جميعها للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في التوصيات لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة (انظر الفقرة 146). ومع ذلك، وفيما يتعلق بوضع المقياس المركب للتغلب على مكامن الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح، اختيرت مجموعة أصغر من المعايير. وتشمل المعايير الأربعة الأولى (التي تعتبر دائماً ذات صلة في أي سياق للنزوح) ومعياراً خامساً بشأن الانتفاع بالوثائق

الشخصية وغيرها من الوثائق. ونظراً إلى انتشار التحديات المرتبطة بنقص التوثيق في العديد من أماكن النزوح، فقد أُدرج هذا المعيار الخامس أيضاً في التوصيات في إطار إجراء إحصائي يمكن أن يؤدي إلى إخراج النازحين داخلياً من العديد. ولذلك فإن التدبير المركب الأولوية لخمسة من معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (انظر الفقرة 164).

الجدول 4-2 معايير الحلول الدائمة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعايير الفرعية المحددة

المعايير	المعايير الفرعية
1- السلامة والأمن	1-1 ضحايا العنف 2-1 حرية التنقل 3-1 آليات الحماية 4-1 الحد من مخاطر الكوارث
2- مستوى معيشي لائق	1-2 الأمن الغذائي 2-2 المأوى والسكن 3-2 الخدمات الطبية 4-2 التعليم
3- الوصول إلى سبل العيش	1-3 العمالة وسبل العيش 2-3 الأمن الاقتصادي
4- استعادة المساكن والأراضي والممتلكات	1-4 رد الممتلكات والتعويض عنها
5- الانتفاع بالوثائق	1-5 التوثيق
6- لم شمل الأسر	1-6 لم الشمل الطوعي 2-6 خدمات لم الشمل والبحث عن المفقودين
7- المشاركة في الشؤون العامة	1-7 الشؤون العامة 2-7 الحق في التصويت 3-7 الحق في المشاركة في الخدمة العامة
8- الوصول إلى سبل الانتصاف والعدالة الفعالة	1-8 سبل الانتصاف والعدالة

ب- اختيار المؤشرات

135- لكل معيار فرعي العديد من المؤشرات المختلفة التي يمكن اختيارها، على الرغم من عدم الاتفاق على القائمة النهائية بعد. وينبغي قدر الإمكان مواءمة المؤشرات المختارة في كل سياق وطني مع المؤشرات التي سبق اختبارها وتوحيدها. وتقدم مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشار إليها سابقاً ملحة شاملة عن الخيارات المحتملة (انظر الفقرتين 127 و 128). وعند الاقتضاء، ينبغي أن تعكس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أوصي بتصنيفها حسب فئات النزوح المختلفة. وينبغي اختيار المؤشرات المختارة بعناية لضمان صلتها بالنزوح الداخلي وبفئات العديد الفرعية الثلاث من السكان النازحين: النازحون داخلياً في مواقع النزوح، والنازحون داخلياً في مواقع العودة، والنازحون داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى.

136- ولأغراض القياس الإحصائي ولضمان أن تكون العملية غير متحيزة وفعالة من حيث التكلفة قدر الإمكان، ينبغي مراعاة الجوانب التالية عند اختيار المؤشرات:

1- من الأكثر استعمالاً. من الميزات أن يُجمع المؤشر المعني أيضاً لأغراض أخرى، لتيسير مقارنات المجموعات السكانية وإتاحة إدماج تحليل النزوح في العمليات الكبرى القائمة لجمع البيانات. وتُعتبر مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مثلاً جيداً هنا، حيث ستشمل معظم المسوحات الإحصائية والتعدادات عدداً منها، على الأقل حتى عام 2030.

2- قد اختُبر وُقِّم. ربطاً بالنقطة السابقة، من المفيد أيضاً اختيار المؤشرات أو الأسئلة التي اختُبرت ولبّت معايير الجودة. وهذا هو الحال فيما يتعلق بمعظم المؤشرات والأسئلة ذات الصلة المطروحة في المسوحات الإحصائية الموحدة للأسر المعيشية، على سبيل المثال بشأن التعليم والأمن الغذائي والعمالة.

3- يشمل السكان المعنيين. هناك العديد من المؤشرات المحتملة التي قد تكون ذات صلة بالسياق ولكنها لا تشمل جميع السكان المعنيين. وعلى سبيل المثال، يُسَلَّم على نطاق واسع أن الالتحاق بالمدارس، بوصفه مؤشراً جيداً لقياس الانتفاع بالتعليم، لن يقدم أي معلومات عن الأسر المعيشية للنازحين داخلياً التي ليس لديها أطفال.

137- وطورت المجموعة الفرعية المنبثقة عن فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً مجموعة أولية من المؤشرات فيما يتعلق بالمعايير الفرعية، مع مراعاة الجوانب المشار إليها أعلاه. ويتمثل الهدف من هذا الإجراء في إعداد قائمة قصيرة يمكن التحكم فيها من مؤشر أو مؤشرين لكل معيار فرعي تضم مؤشراً أو مؤشرين لكل معيار فرعي. ومع ذلك، نظراً لمحدودية توافر البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالمعايير الفرعية التي قرر الخبراء أنها خاصة بالنزوح، لا يمكن التوصية بقائمة نهائية من المؤشرات لكل معيار من المعايير الفرعية في هذه المرحلة. ويلزم إجراء مزيد من الاختبارات لإتاحة تقديم مزيد من التفاصيل. ومع المضي قدماً في هذا العمل، ستضاف المعلومات إلى دليل منهجي، بما في ذلك الآثار المترتبة على تحديد الهدف استناداً إلى أنواع مختلفة من المؤشرات (انظر الفقرة 166). وبمجرد الانتهاء من هذه التوصيات، يمكن النظر في إصدار نسخة محدثة منها. وفي غضون ذلك، ينبغي للبلدان والمنظمات الدولية أن تستخدم مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة بوصفها مرجعاً ونقطة انطلاق لاختيار المؤشرات وينبغي أن تتبع، قدر الإمكان، المبادئ الواردة وصفها هنا (انظر الفقرات 135-137).

ج- تحليل مقارنة مع مجموعات سكانية أخرى

138- نظراً إلى التركيز على الاحتياجات من حيث الحماية ومكامن ضعف «ناجمة عن النزوح» في تعريف الحلول الدائمة، فمن الأهمية بمكان إجراء تحليل مقارنة لعمليات جمع البيانات الأخرى وتحليلها في كل سياق من حالات النزوح. ومن الناحية النظرية، من أجل تحديد ما إذا كانت إحدى مكامن الضعف المحددة مرتبطة بالنزوح، ينبغي مقارنة الوضع الحالي للنازحين داخلياً بوضعهم قبل أن يؤثر النزوح القسري على حياتهم. ومع ذلك، وفي كثير من الحالات، يمثل ذلك صعوبة جمة أو حتى استحالة نظراً إلى التوافر المحدود للبيانات، من بين أسباب أخرى. كما تم النظر في نهج قائم على الحقوق يمكن بمقتضاه مقارنة مستويات الضعف بالمعيار/الهدف القائم على الحقوق. غير أن هذا النهج لم يتم اختياره لأنه لا يأخذ في الاعتبار وضع المجموعات السكانية الأخرى، وهو أمر أساسي لاستدامة اندماج وإعادة إدماج النازحين داخلياً.

139- ويستلزم ذلك اتباع نهج مختلف. وثمة خيار بديل، موصى به هنا، هو مقارنة وضع النازحين داخلياً مع وضع مجموعات سكانية أخرى في البلد لتقييم ما إذا كانت مكامن الضعف التي يعاني منها النازحون داخلياً مرتبطة بنزوحهم (من خلال التمييز، على سبيل المثال). وقد يستتبع ذلك إجراء تحليل مقارنة يشمل عامة السكان/المواطنين (انظر الفقرة 140) أو مجموعة فرعية منها (انظر الفقرات 141-143).

140- وفي معظم الحالات، ولأغراض إحصائية رسمية، تقارن المجموعة السكانية المحددة المعنية بسكان البلد عموماً والمواطنين (أي تقارن البيانات التي تم جمعها مع المتوسط الوطني). وافترضاً للجهود المبذولة لاختيار المؤشرات لتيسير ذلك (انظر الفقرة 137)، يمكن افتراض أن البيانات من المرجح أن تكون متاحة للسكان عموماً والمواطنين من خلال النظام الإحصائي الوطني. وفي البلدان الكبيرة، يمكن اعتبار المقارنة مع المتوسط الإقليمي أكثر ملاءمة.

141- وفي كثير من الأحيان، في الممارسة الإحصائية الرسمية، لا تقارن المجموعة المعنية بالمتوسط الوطني فحسب، بل أيضاً بمجموعة فرعية من عامة السكان التي لديها خصائص معاكسة. وعلى سبيل المثال، يقارن العاطلون عن العمل بالعاملين، وتقارن الأسر ذات الوالد الواحد بالأسر ذات الوالدين. ويشير إدماج هذه الممارسة في العمل المتعلقة بإحصاءات النازحين داخلياً إلى ضرورة مقارنة النازحين داخلياً بجميع أولئك الذين لم يجبروا على النزوح. ومن خلال القيام بذلك، لا توضع افتراضات بشأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي قبل النزوح ويكون والهدف بسيطاً وسهل الفهم؛ ومع ذلك، قد يكون من الصعب تصنيف البيانات الوطنية المتاحة وفقاً لذلك.

142- ونظراً لخصوصيات سياقات النزوح المختلفة، قد يكون من المفيد أيضاً مقارنة حالة مكامن الضعف لدى النازحين داخلياً مع حالة من حالات المجموعات الفرعية المختلفة من عامة السكان، والتي يشار إليها عادةً باسم «المجتمع المضيف» من قبل الحكومات والمنظمات الإنسانية والتنموية التي تستجيب للنزوح الداخلي. ويمكن أن يوفر ذلك تحليلاً قيماً لصنع القرار على الصعيد المحلي وتصميم البرامج؛ ومع ذلك، ولأغراض الإحصاءات الرسمية، هناك بعض التحديات المرتبطة بهذه الطريقة.

143- ويتمثل التحدي الأول في أن السكان المضيفين لم يتم تعريفهم حتى الآن وأن ثمة نهجاً مختلفة تُتخذ في الممارسة العملية. وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة مؤخراً لوضع تعريف للسكان المضيفين، إلا أن هذه الجهود لم تُوجَّه لأغراض إحصائية، ومن ثم لا تزال غير متوافرة في هذا الصدد⁽¹⁰⁸⁾. وتشمل النهج الشائعة تحديد الأسر غير النازحة التي تعيش على مقربة من النازحين داخلياً أو داخل المنطقة الجغرافية التي يقيم فيها النازحون داخلياً؛ أو تحديد الأسر غير النازحة في هذه المناطق الجغرافية التي لديها ظروف معيشية مماثلة لظروف النازحين داخلياً؛ أو تحديد معنى أكثر حرفية للاستضافة من خلال تحديد الأسر غير النازحة التي تستضيف فعلياً النازحين داخلياً في منازلها؛ أو تحديد السكان الذين يعيشون في المنطقة

المحيطة بمخيمات وأماكن استيطان النازحين داخلياً. ويزداد تعريف السكان المضيفين تعقيداً في حالات النزوح المتنقل حيث يكون السكان المضيفون أيضاً عرضة للتغيير بسبب حركة السكان نفسها. وثمة تحديات أخرى تتعلق بالاعتبارات المنهجية بشأن أخذ العينات، مثل أحجام العينات واختيارها.

الشكل 2-4 توضيح الإيجابيات والسلبيات فيما يتعلق بتحديد المجموعات السكانية المقارنة



144- لأغراض الإحصاءات الرسمية، بوجه عام، يوصى بالسكان عامة وبالمواطنين بوصفهم مجموعة مقارنة عند تحليل مكامن الضعف لدى النازحين داخلياً. ويوصى أيضاً بهذا النهج لتحديد الأهداف والعتبات التي يتعين إدراجها في تنفيذ الجهود المبذولة لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة، فضلاً عن الإجراء المركب للتغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، على النحو الوارد أدناه (انظر الفقرات 146-169). وتتمثل الأسباب الرئيسية لذلك في أنه من المرجح أن تكون المعلومات المتعلقة بعامة السكان متاحة، مما يجعل جمع البيانات وتحليلها أكثر بساطة. وفي ظروف محددة، يمكن أيضاً النظر في المقارنة مع مجموعة فرعية مختلفة من سكان الأوطان ذوي الخصائص المعاكسة (مثل غير النازحين أو «السكان المضيفين» في منطقة معينة)، على الرغم من أن ذلك سيتطلب وضع تعريف واضحة ومتساسة لتطويرها ومشاركتها وتوضيح عدد من المسائل المنهجية الأخرى. غالباً ما يعتبر النهج الأخير النهج الأكثر ملاءمة وجدوى للأغراض التشغيلية (انظر الجزء جيم من الفصل السادس، والفقرات 330-347 من الفصل السابع). وانظر الشكل 2-4 للحصول على توضيحات لهذه الخيارات.

ج- قياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة

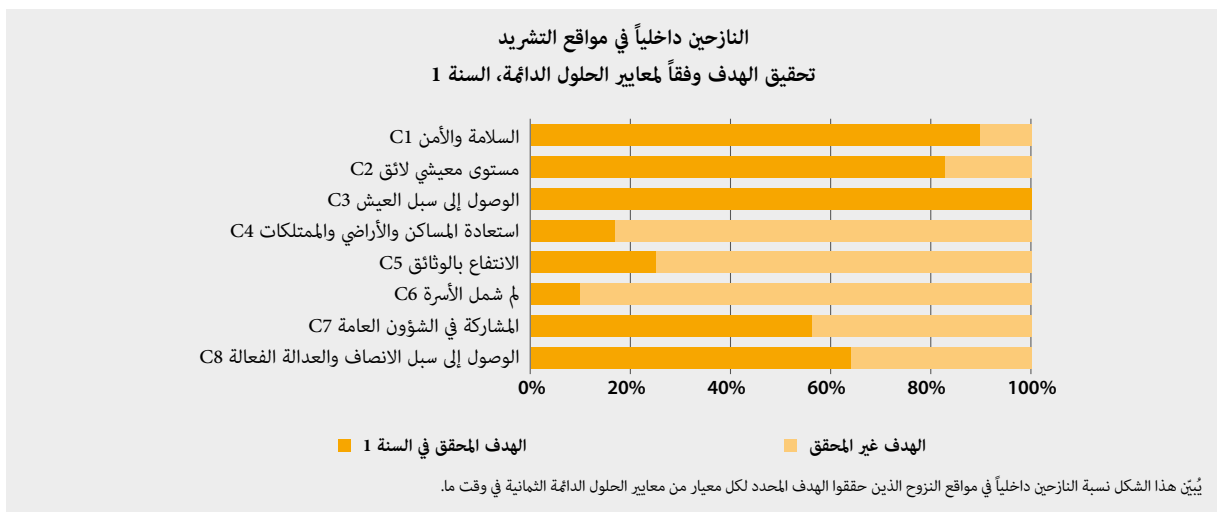
145- تعد الحلول الدائمة للنزوح الداخلي معقدة ومن ثم يصعب قياسها أيضاً⁽¹⁰⁹⁾، على النحو الوارد وصفه في الفصل الثاني (الفقرات 65-70). ولا توجد حالياً منهجية أو ممارسة موحدة ولكن هناك اعتراف واضح ومتزايد بالحاجة إلى إنشاء منهجية أو ممارسة موحدة. ومن الأمور المحورية في تعريف الحلول الدائمة أن تحقيقها يتطلب عملية تستغرق وقتاً ومشاركة العديد

من أصحاب المصلحة. ولذلك، من الأهمية بمكان في مجال السياسة العامة وضع مجموعة مشتركة من التوصيات للدول والمنظمات الدولية لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة.

1- الخطوط العريضة لقياس التقدم المحرز

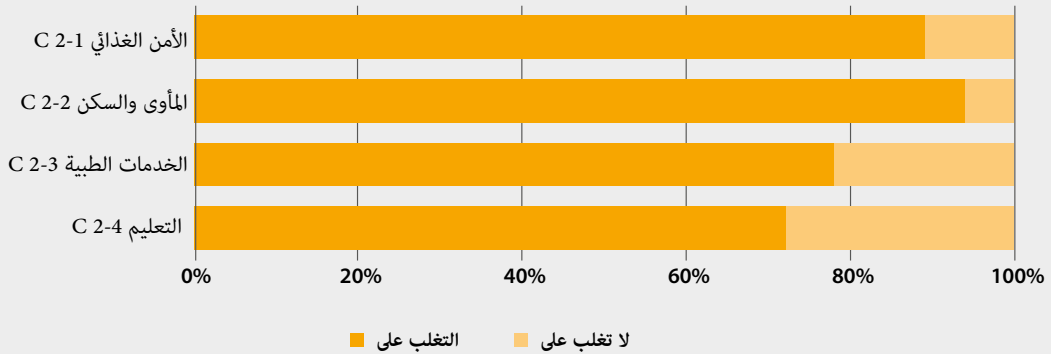
- 146- تكمن الركيزة الأساسية لمقياس التقدم الموصى به هنا في المعايير الثمانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعايير الفرعية الثمانية عشر الواردة في الجدول 4-2. ويمكن استخدامها لرصد حالة النزوح في بلد ما بمرور الوقت وتحديد التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة. إذا اعتبرت ذات صلة في سياقات نزوح محددة، يمكن أيضاً إدراج عناصر أخرى. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، لم يُتفق بعد على قائمة نهائية بالمؤشرات؛ ومع ذلك، يوصى بالإبقاء على عدد المؤشرات لكل معيار فرعي عند الحد الأدنى، مع الأخذ في الاعتبار العبء المحتمل على الأنظمة الإحصائية الوطنية.
- 147- وتماسياً مع إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ينطبق هذا المقياس على النازحين داخلياً في مناطق النزوح (قياس الاندماج المحلي)، والنازحين داخلياً في مناطق العودة (قياس إعادة الإدماج) والنازحين داخلياً في مناطق أخرى (قياس الإدماج في مواقع الاستيطان الأخرى).
- 148- وينبغي قياس التقدم الذي يحرزه السكان بكل معيار من المعايير الفرعية (أو المؤشرات المرتبطة بها) مقابل هدف ما وعلى مدار الوقت. واستناداً إلى التحليل الوارد وصفه أعلاه (انظر الفقرات 138-144)، يُقترح أن يكون الهدف المستخدم هو متوسط حالة السكان عامة والمواطنين فيما يتعلق بكل معيار من المعايير الفرعية (أو المؤشرات المرتبطة بها) في وقت معين. وحيثما يحدد السياق الوطني اتباع نهج بديل، يمكن بدلاً من ذلك استخدام مجموعة فرعية من السكان عموماً ممن يعيش في نفس المنطقة الجغرافية التي يعيش فيها السكان النازحون.
- 149- وبعد تحديد هذه الأهداف، التي تختلف باختلاف البلد حسب المعيار الفرعي، يمكن استخدام هذا المقياس لتقييم نسبة السكان النازحين داخلياً الذين تغلبوا على مكامن الضعف المحددة الوارد وصفها في كل معيار فرعي أو إظهار جوانب الضعف التي يكونون فيها أفضل حالاً أو أسوأ حالاً. وينبغي تنفيذ ذلك باستخدام منهجية متعددة الطبقات حيث تتحد قيم المؤشرات الموزونة على نحو متساوٍ لحساب الدرجات فيما يتعلق بالمعايير الفرعية الفردية، التي تُجمَع بدورها لحساب الدرجة لكل معيار. ومن ثم، فإن النتيجة التحليلية الشاملة هي مقياس تقدم السكان المشمولين بكل معيار من المعايير الثمانية بمرور الوقت.
- 150- ولتوضيح النتائج التحليلية المحتملة لهذا المقياس المرحلي، يرد مثال صوري في الشكل 4-3.

الشكل 4-3 عرض النتائج التحليلية لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة



النازحين داخلياً في مواقع النزوح

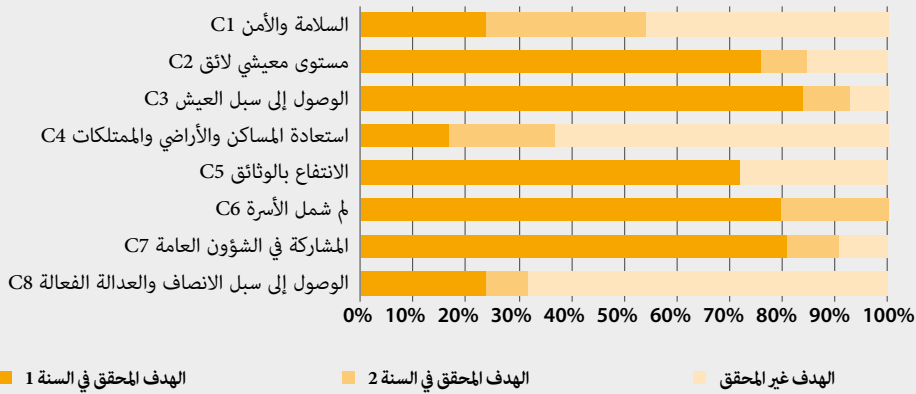
تحقيق الهدف وفقاً للمعايير الفرعية للمعيار 2، مستوى معيشي لائق، السنة 1



يُبين هذا الشكل حساب المعيار 2، مستوى معيشي لائق، من الشكل أعلاه يمثل حصة النازحين داخلياً في مواقع النزوح الذين حققوا الهدف المحدد في كل معيار من المعايير الفرعية للمعيار 2 في وقت ما.

النازحين داخلياً في مواقع العودة

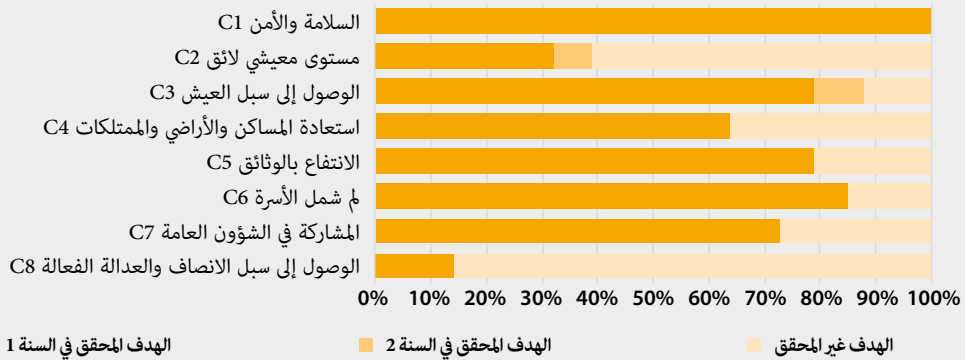
التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة بمرور الوقت



يُبين هذا الشكل نسبة النازحين داخلياً في مواقع العودة الذين أحرزوا تقدماً نحو تحقيق الهدف المحدد لكل معيار من معايير الحلول الدائمة الثمانية بين نقطتين زمنيتين.

النازحين داخلياً في مواقع استيطان أخرى

التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة بمرور الوقت



يُبين هذا الشكل نسبة النازحين داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى الذين أحرزوا تقدماً نحو تحقيق الهدف المحدد لكل معيار من معايير الحلول الدائمة الثمانية بين نقطتين زمنيتين.

2- استخدامات مقياس التقدم

- 151- على النحو الوارد وصفه في الشكل 4-3، يمكن أن توفر النظرة العامة التي تعرضها هذه النتائج التحليلية أدلة مهمة لصانعي القرار العاملين في مجال وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالنزوح، أو عمليات التخطيط التنموية المراعية للنزوح على الصعيد الوطني أو دون الوطني. ويتيح هذا المقياس للمستخدمين الاطلاع في لمحة سريعة على جوانب الضعف التي يعاني منها النازحون داخلياً مقارنة بالآخرين (ربما يكشف عن أدلة على التمييز المرتبط بالنزوح) والجوانب التي يحققون فيها أداءً جيداً نسبياً. وإذا استُخدم هذا المقياس بصورة دورية، فسيتمكن مرور الوقت من إثبات التقدم المحرز وأو الحالات التي يتوقف فيها التقدم. وبناءً على هذه النتائج (التحليل السريع أو التحليل المُطوّل)، يمكن بذل الجهود لتحديد أولويات الاستثمارات واستهداف التدخلات لتحسين ظروف النازحين، مع مراعاة السياق والمجتمعات الواسعة النطاق التي يعيشون فيها. وبهذه الطريقة، يمكن أن يصبح هذا المقياس أداة مفيدة لرصد التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة فيما يتعلق بالنازحين داخلياً.
- 152- وتضافت مختلف الجهود المبذولة في سياقات مختلفة لتنفيذ نهج مماثلة، ولكن الأساليب المستخدمة قد تنوعت وعادة ما لا يتم إدراجها في النظام الإحصائي الوطني. وباستخدام النهج الأكثر توحيداً المقترح هنا، يُتوقع أن يتم الارتقاء بالتحليل وتعزيز استخدام النتائج في السياسات والممارسة.
- 153- وعند تنفيذه على الصعيد الوطني، ستساعد النتائج أيضاً في استكمال الإحصاءات السكانية المتعلقة بالنازحين داخلياً لتوفير قاعدة أدلة أكثر دقة للحوار السياسي والدولي بشأن النزوح الداخلي. ومن خلال إظهار التقدم المحرز عبر مجموعة موحدة من مكامن الضعف المرتبطة بالنزوح بمرور الوقت، حتى في السياقات التي زاد فيها عديد النازحين داخلياً، ستكون نتائج مقياس التقدم ذات قيمة لإثراء كل من عمليات السياسات والإجراءات.
- 154- ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه ما دام اختيار المؤشرات للمعايير الفرعية غير متسق وغير موحد، فإن المقارنة المباشرة للنتائج عبر البلدان غير ممكنة أو موصى بها. ولا يزال الاهتمام بوضع قائمة موصى بها من المؤشرات الموحدة لكل معيار فرعي مرتفعاً بين أعضاء فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً؛ ولذلك، وعلى النحو المشار إليه أعلاه (انظر الفقرة 137)، من المزمع إدراج ذلك في دليل مجمعي الإحصاءات والمراجعة المستقبلية المتوقعة لهذه التوصيات.

أ- تصنيف البيانات

- 155- على النحو المشار إليه أعلاه (انظر الفقرة 147)، يمكن تطبيق مقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة على مجاميع العديد الفرعية والتصنيفات الثلاثة جميعها للنازحين داخلياً؛ النازحون داخلياً في مناطق النزوح (قياس الاندماج المحلي)، والنازحون داخلياً في مناطق العودة (قياس إعادة الإدماج) والنازحون داخلياً المستقرون في أماكن أخرى من البلاد (قياس الإدماج في مواقع الاستيطان الأخرى).
- 156- واعتماداً على نوع مصدر البيانات المستخدم، يوصى أيضاً بتقديم مزيد من التفاصيل حسب الخصائص الديموغرافية ذات الصلة للمتضمنين من تحليل حالة مختلف المجموعات الفرعية من الاستفادة من عملية صنع القرار الأكثر دقة واستنارة. وقد يشير التصنيف حسب نوع الجنس والعمر، على سبيل المثال، إلى المجموعات الأكثر عرضة للتأثر ضمن نطاق السكان النازحين داخلياً على نطاق أوسع. وإذا كان ذلك ممكناً، فإن تحليل البيانات فيما يتعلق بالخصائص الأخرى، مثل المنطقة الجغرافية، ونوع المنطقة (حضرية/ريفية)، ونوع السكن (مخيم / مستوطنة / منزل خاص / سكن مستأجر / استضافة من قبل أصدقاء / أقارب)، والعرق، والدين، والإعاقة، ومستوى التعليم، وسبب النزوح وأو طول فترة النزوح، قد يوفر أيضاً معلومات قيمة إضافية.
- 157- وعندما يسمح توافر البيانات، فإن المقارنة بين المجموعات الفرعية ذات الصلة من السكان النازحين وما يعادلها في عموم السكان يمكن أن توفر أيضاً معلومات مفيدة، على سبيل المثال عند النظر في الاختلافات بين الرجال والنساء لدى السكان النازحين داخلياً وبين الرجال والنساء لدى عموم السكان، على التوالي. ويعرض الفصل الخامس قائمة مقترحة بالمغتربات والجدولة التي تشمل بعض عناصر التصنيف التي نوقشت هنا. وكما نوقشت بمزيد من التفصيل في الفصل السادس (الفقرات 200 و221-223 من الجدول 6-1)، يتعين النظر في الشواغل المتعلقة بتغطية السكان وأوجه سريتهم، لا سيما عند تحليل مثل هذه التصنيفات.

د- مقياس مركب للتغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح

- 158- بالإضافة إلى مقياس التقدم المبين أعلاه، يوفر إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضاً أساساً يُبنى عليه لتحديد «تحقيق حلول دائمة»، أي عندما يتم التغلب على جميع الاحتياجات من حيث الحماية الناجمة عن النزوح ومكامن الضعف (الوارد تفصيلها في المعايير الثمانية). وعلى النحو الوارد وصفه أعلاه (الفقرة 125)، لا يشكل التنقل المادي وحده، سواء كان بمثابة عودة أو في شكل مستوطنة في مكان آخر، حلاً دائماً؛ وبدلاً من ذلك، يتعين إجراء تحليل لمكامن الضعف والذي يشمل المعايير الثمانية جميعها لإقرار مثل هذا التحديد.
- 159- أما في الوقت الحالي، فلا توجد إرشادات نهائية بشأن تحديد نهاية النزوح. ونظراً إلى عدم وجود تعريف تشغيلي أو إحصائي مقبول دولياً لإبعاد الأشخاص الذين يتصلون إلى حل دائم من عديد النازحين داخلياً، فإن الممارسة متنوعة. وفي بعض الحالات، تلغى عمليات العودة أو مغادرة المخيمات من مجموع العديد؛ وفي حالات أخرى، تُنشر بيانات التدفق بشأن العودة؛ وفي حالات أخرى أيضاً، يُستخدم تحليل شامل لمكامن الضعف؛ وفي العديد من الحالات، لا يُخفف عديد النازحين داخلياً تخفيفاً فعالاً. وتفترض التوصيات التالية أن عدم وجود إرشادات بسيطة وسليمة منهجياً بشأن كيفية قياس مدى تحقيق الحلول الدائمة قد ساهم في وضع نُهج مخصصة مختلفة وتزايد الارتباك بشأن هذه المسألة.
- 160- وتقر هذه التوصيات أنه من المعقد وضع مقياس إحصائي لمثل هذه الظاهرة المعقدة للغاية. ويجب أن يعالج هذا المقياس المسائل الموضوعية ذات الصلة، وأن يظل وثيق الصلة على الصعيد العالمي بمجموعة واسعة من سياقات النزوح وأن يكون واقعياً من حيث التنفيذ لتخفيف التحيز المحتمل إلى الحد الأدنى في أرقام عديد النازحين داخلياً المبلغ عنها والناجئة عن حقيقة أن قياس التدفق الداخل أسهل من قياس التدفق الخارج. وفي ضوء ذلك، بدلاً من وضع مقياس شامل للحلول الدائمة، تقترح هذه التوصيات مقياساً أولياً مركباً لتقييم ما إذا كان قد تم التغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح أم لا. وينبغي استخدام هذا المقياس لجميع الأشخاص النازحين داخلياً (أي النازحين داخلياً في مواقع النزوح، والنازحين داخلياً في مواقع العودة، والنازحين داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى) من أجل إبعاد من إجمالي العديد أولئك الذين تم التغلب على احتياجاتهم الرئيسية من حيث الحماية ومكامن الضعف الناجمة عن النزوح. وتتضمن الفقرات التالية مزيداً من المعلومات بشأن هذا المقياس، والذي سيتطلب مزيداً من الاختبار والتحليل والتنقيح في السنوات القادمة.

1- نطاق المقياس المركب

- 161- يهدف المقياس المركب إلى تقييم ما إذا كان قد تم التغلب على مكامن الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح. واستناداً إلى التحليل الناتج، يمكن تقليل إجمالي عديد النازحين داخلياً. ويمكن أيضاً استخدام هذا المقياس لتقييم عديد السكان المرتبطين بالنازحين داخلياً.
- 162- وتمت مراعاة الجوانب التالية عند التوصية بهذا المقياس الإحصائي:
- تماشياً مع طبيعة المقاييس الإحصائية للظواهر الاجتماعية المعقدة، يهدف المقياس الإحصائي إلى توفير تقييم عملي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظاهرة التي يهدف إلى قياسها من خلال إدراج السمات الرئيسية لتلك الظاهرة وجوانبها القابلة للقياس إحصائياً. ولذلك، فإن المقياس المركب الموصى به يهدف إلى تسجيل التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة من خلال قياس مدى تغلب السكان النازحين داخلياً على مكامن الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح، أي قياس تدفق خارج مهم من الناحية الإحصائية. وللحد من النطاق، وتحقيق مقياس عملي، اختيرت خمسة من المعايير الثمانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لوضع هذا المقياس.
 - يقيّم هذا المقياس الوضع العام للسكان النازحين داخلياً ولا يُقصد به تقييم «حالة النزوح» للأفراد، على الرغم من أنه يستند إلى المعلومات المقدمة من الأفراد والأسر. ويعني ذلك أنه ينبغي تقديم النتائج فقط على المستوى الإجمالي أو حسب الفئات الرئيسية، مثل نوع الجنس أو العمر أو المنطقة الجغرافية، مع احترام جميع لوائح حماية البيانات والسرية ذات الصلة. ويعني ذلك أيضاً أنه لا ينبغي استخدام النتائج لأغراض البرمجة على المستوى الفردي؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي استخدامها لتوجيه صنع السياسات وتخصيص الموارد على المستويين الوطني ودون الوطني. وفي حين أن نتائج المقياس قد تؤدي إلى تحولات في البرمجة ودعم النازحين داخلياً بوجه عام، إلا أنها لا ينبغي أن تؤثر بصورة مباشرة على دعم الأفراد الذين قدموا المعلومات.

- بالنظر إلى محدودية الموارد والقدرات التي تؤثر على العديد من المكاتب الإحصائية، فإن المقياس بسيط بينما لا يزال يغطي مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح.
 - يُتوقع أن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات، بوصفه مقياساً إحصائياً، عبارة عن معلومات كمية تجمعها أساليب تغطي تمثيلاً السكان المعنيين. ويمكن النظر في البيانات النوعية في بعض الحالات التي لا تتوافر فيها خيارات أخرى أو التي تتحقق فيها مكاسب جوهرية من اختيار هذا الخيار. ومع ذلك، يتعين مراعاة جوانب جودة البيانات.
 - تعد موضوعية المقياس أمراً أساسياً ومن ثم تُحَقَّف إلى أدنى حد ممكن العناصر الذاتية. ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي النظر في المقاييس الذاتية، بل إنها أكثر ملاءمة للجهود المبذولة في التحليل التكميلي والتي يظلع بها الشركاء التنفيذيون والباحثون.
- 163- ونظراً إلى نقص البيانات المتاحة للاختبار والتحسين، لم تُختبر جميع جوانب المقياس المركب في شكله الحالي اختباراً كافياً. وإلى أن يكتمل ذلك، ليس من المتوقع أن يكون هذا المقياس قابلاً للمقارنة بين البلدان. وسيطلب ذلك إجراء مزيد من الاختبارات والتشاور والتطوير والتحليل لاستكمال هذا المقياس وتحسينه؛ وقرر أعضاء فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً عرض المقياس في شكله الأولي في المقام الأول نظراً إلى توقف التطوير بسبب نقص البيانات المتاحة للاختبار. وبعد قبول اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لهذه التوصيات والعمل على المستوى الوطني لتنفيذها، يُتوقع أن تتوافر بيانات إضافية من مختلف سياقات النزوح، والتي يمكن أن تدعم العملية المخطط لها لتحسين هذا المقياس. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين قابلية المقارنة للنتائج على الصعيد الدولي. وستُدرج هذه التحسينات في التنقيحات المقبلة لهذه التوصيات وفي دليل مجمعي الإحصاءات المرتبط بها.

2- مخطط المقياس المركب

أ- المعايير والمعايير الفرعية ذات الأولوية

- 164- في حين أن الركيزة الأساسية لمقياس التقدم تتمثل في المعايير الثمانية جميعها للحلول الدائمة (الفقرة 146)، فإن المقياس المركب لتقييم مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح له نطاق أضيق ويستند إلى مجموعة فرعية من خمسة من هذه المعايير والتي حُدِّدت لتكون ذات صلة بكل سياق من سياقات النزوح. وتشمل هذه المعايير الأربعة التي حددها إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات نفسه (السلامة والأمن، ومستوى المعيشة اللائق، والوصول إلى سبل العيش، واستعادة الأراضي والممتلكات السكنية) ومعياري إضافي واحد (الانتفاع بالوثائق) (انظر الفقرة 134). ووُضع ما مجموعه 10 معايير فرعية لهيكلة المقياس (انظر الجدول 3-4).

الجدول 3-4 المعايير والمعايير الفرعية المدرجة في المقياس المركب

المعايير	المعايير الفرعية	المعايير الفرعية
1- السلامة والأمن	1	1-1 ضحايا العنف
	2	2-1 حرية التنقل
2- مستوى المعيشة اللائق	3	1-2 الأمن الغذائي
	4	2-2 المأوى والسكن
	5	3-2 الخدمات الطبية
	6	4-2 التعليم
3- الوصول إلى سبل العيش	7	1-3 العمالة وسبل العيش
	8	2-3 الأمن الاقتصادي
4- استعادة المساكن والأراضي والممتلكات	9	1-4 استعادة الممتلكات والتعويض عنها
5- الانتفاع بالوثائق	10	1-5 التوثيق

- 165- وتبعاً للحالة (الملاءمة والسياق وتوافر البيانات)، يمكن إدراج معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الثلاثة المتبقية والثمانية الفرعية ذات صلة⁽¹¹⁰⁾ في المقياس؛ ومع ذلك، يوصى بتقييد النطاق لتجنب الإفراط في تعقيد المقياس.

ب- منهجية بسيطة متعددة الطبقات

- 166- المنهجية المستخدمة لحساب المقياس المركب هي سيناريو بسيط يتيح اجتياز/عدم اجتياز (أو الثنائي) على مستوى المعايير الفرعية، والذي يتم تجميعه بعد ذلك لإنتاج درجة على مستوى المعايير وفي النهاية النتيجة الإجمالية للمقياس. ويتعين إجراء هذا الحساب على مستوى الأسرة المعيشية لتقييم حالة مكامن الضعف لأسرة معينة (وفقاً للمعايير الخمسة لمكامن الضعف جميعها). ولتحديد ما إذا كان قد تم اجتياز معيار فرعي أم لا، يتعين تحديد هدف لكل أسرة معيشية، الأمر الذي يتطلب مراعاة نوع المؤشر المستخدم (أي الثنائي أو المستمر أو الفئوي). ويُتوقع أن يكون تحديد الهدف أكثر تعقيداً بالنسبة للمؤشرات الفئوية أو الثنائية، اعتماداً على السياقات الوطنية المختلفة. وإذا حصلت جميع المعايير الفرعية على إشارة «يُجتاز» لمعيار ما، فذلك يعني أنه قد تم اجتياز هذا المعيار (أو مكمّن الضعف المتعلق بالنزوح المرتبط به). وتحتاج جميع مكامن الضعف الخمسة الرئيسية المتعلقة بالنزوح (المعايير الخمسة) إلى تحقيق إشارة «يُجتاز» من أجل الوفاء بالمقياس المركب.
- 167- ثم تُجمّع النتائج على مستوى الأسرة المعيشية أو تُستقرأ، اعتماداً على مصدر البيانات المستخدم، لإنتاج نتائج على مستوى السكان. ومن أجل إجراء تقييم صحيح لعدد الأشخاص الذين استوفوا المعايير الخمسة جميعها (أو أكثر من ذلك)، ينبغي أن تأتي البيانات عبر المعايير على نحو مثالي من مصدر البيانات نفسه أو أن تكون قابلة للربط عبر المصادر، عن طريق مُعرّف واحد ليتسنى تحديد نفس الأفراد أو الأسر المعيشية عبر المعايير. وفي حين أن هناك أساليب احتمالية يمكن أن تساعد في تحليل المواقف التي لا يكون فيها ذلك ممكناً، إلا أنها معقدة وفي معظم الحالات خارج نطاق النظم الإحصائية الوطنية. ونوقشت الآثار المرتبطة بمصادر البيانات المستخدمة فيما يتعلق بتقييم وقت تجاوز مكامن الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح بمزيد من التفصيل في الفصل السادس (انظر الفقرات 209 و 210 و 232-237 و 255 و 256) وفي الدليل المنهجي.
- 168- وقد تكون هناك حالات لا تتوافر فيها البيانات فيما يتعلق بجميع المعايير أو المعايير الفرعية. وفي هذه الحالة، لا يمكن تنفيذ المقياس المركب تنفيذاً كاملاً ولا يمكن إجراء تقييم كامل بشأن ما إذا كان السكان قد تجاوزوا مكامن الضعف المرتبطة بالنزوح. وينبغي تحديد نسبة الأشخاص في هذه الحالة بحيث يكون من الواضح أن هناك عدم تيقن بشأن ما إذا كانوا قد تجاوزوا مكامن الضعف أم لا. ويرد تصوّر للمنهجية المبينة في الفقرات 166-168 في الشكل 4-4.

الشكل 4-4 منهجية للمقياس المركب

تقييم مستوى الأسرة المعيشية
حسب معايير الحلول الدائمة

	أسرة 1	أسرة 2	أسرة 3	أسرة 4	أسرة 5	
	✓	?	X	?	X	✓ مَرَّ
1-1	✓	?	X	?	X	?
2-1	✓	✓	✓	✓	✓	معلومات غير كافية
	✓	✓	✓	X	X	X لم يُجَرَّر
1-2	✓	✓	✓	✓	X	
2-2	✓	✓	✓	✓	✓	
3-2	✓	✓	✓	X	✓	
4-2	✓	✓	✓	✓	X	
	✓	?	✓	✓	X	
1-3	✓	✓	✓	✓	X	
2-3	✓	?	✓	✓	X	
	✓	✓	✓	✓	✓	
1-4	✓	✓	✓	✓	✓	
	✓	✓	✓	✓	X	
1-5	✓	✓	✓	✓	X	
	✓	?	X	X	X	



مستوى السكان
استقراء / تجميع النتائج



ج- تحديد الأهداف

169- لكي يُستخدم المقياس المركب، يتعين تحديد الأهداف لتحديد موعد تخصيص إشارة «يُجتاز» أو «لا يُجتاز» لمعايير فرعية أو مؤشر، على النحو الوارد وصفه أعلاه (انظر الفقرة 166). وبوجه عام، لأغراض الإحصاءات الرسمية، ولأن النهج هو النهج المتبع غالباً في هذا السياق، يوصى باستخدام السكان عامة أو المواطنين بوصفهم مجموعة مقارنة عند اتخاذ قرار بشأن الأهداف أو العتبات لتسجيل كل معيار فرعي وأن يُستخدم متوسط السكان عامة والمواطنين، بوصفهم أهدافاً. وتتمثل الأسباب الرئيسية فيما يتعلق بذلك في أن المعلومات بشأن عامة السكان غالباً ما تكون متاحة، مما يجعل جمع البيانات وتحليلها أكثر بساطة (انظر الفقرتين 138 و144). وفي ظروف محددة، يمكن تحديد العتبات من خلال المقارنة مع متوسط حالة مجموعة فرعية من عموم السكان ذات خصائص معاكسة، حيث يمكن اعتبار ذلك أكثر ملاءمة وجدوى للأغراض التشغيلية في سياق معين، على الرغم من أن ذلك (بالنسبة لمقياس التقدم) يتعين أن يكون مصحوباً بتعريف واضح ومتناسك للمنهجية المستخدمة.

هـ- موجز التوصيات

170- حدد هذا الفصل نهجاً إحصائياً لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة وما إذا كان قد تم تجاوز مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح أم لا. واقترح مقياسان:

1- صُمم مقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة لإظهار التغيير في نسبة النازحين داخلياً الذين تجاوزوا مكامن الضعف مع مرور الوقت، والمرتبط بمعايير إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة فيما يتعلق بالنازحين داخلياً. ولذلك، سيوضح هذا المقياس ما إذا كان قد أُحرز تقدم في تجاوز مكامن الضعف المختلفة أم لا، وتقدم محرز بصورة تراكمية نحو تحقيق حلول دائمة.

2- وُصم هذا المقياس المركب لتحديد ما إذا كان قد تم تجاوز جميع مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، ومن ثم ما إذا كان يمكن إخراج الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكامن ضعف ناجمة عن النزوح من إجمالي عديد النازحين داخلياً أم لا.

171- ويتعلق أحد العناصر الحاسمة في كلا المقياسين بكيفية تحديد الأهداف فيما يتعلق بكل معيار من المعايير الفرعية. وعلى النحو المبين أعلاه، يوصى باتباع نهج مقارنة مع عموم السكان والمواطنين. وإذا تحدد أن هذا الغرض يشكل صلة بالموضوع في السياق الوطني، فيمكن استخدام مجموعة فرعية من السكان عموماً والمواطنين لهذا الغرض.

172- ويوصى في المستقبل باستخدام هذين المقياسين لإنتاج إحصاءات رسمية بشأن النزوح الداخلي. ومرار الوقت، ومع جمع البيانات الجديدة وإجراء المزيد من الاختبارات في السياقات الوطنية المختلفة، يمكن تحسين التقدم المحرز الموصى به والمقياسين المركبين، بما في ذلك إدراج قائمة بالمؤشرات المتفق عليها والمنهجيات والإرشادات الأخرى ذات الصلة.

5

المتغيرات والجدولة

أ- مقدمة

- 173- يوجز هذا الفصل المتغيرات والجدولة الموصى بها لمختلف فئات الأشخاص التي تدرج ضمن الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي والتي ينبغي اعتمادها في السياق الوطني. وتستند القوائم المقدمة إلى محتوى الفصلين الثالث والرابع؛ وهما مخصصان للجدولة الأساسية فقط وليس للجدولة الشاملة. وستعتمد المتغيرات والجدولة المحددة التي سُنَّتج على الأولويات في السياق الوطني. كما ستعتمد المتغيرات والجدولة المنتجة على أنواع المعلومات التي جُمعت ومصادر البيانات المتاحة، فضلاً عن القدرة الإحصائية للبلد.
- 174- وفيما يتعلق بالفئات ذات الشواغل الأساسية، يوصى بتمييز الأشخاص الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكان ضعف ناجمة عن النزوح (هما في ذلك أوجه العديد الفرعية الثلاثة للنازحين داخلياً في مواقع النزوح ومواقع العودة ومواقع الاستيطان الأخرى) عن السكان المرتبطين بالنازحين داخلياً (انظر الفقرتين 78 و 79 من الفصل الثالث). وتعد الفئات السكانية المرتبطة بالنازحين داخلياً (أي الأطفال من أحد الوالدين من النازحين داخلياً على الأقل، والذين ولدوا بعد النزوح) فئات مهمة، ولكن نظراً إلى أن معظم الجدولة المقترحة ستكون هي نفسها لهذه المجموعة كما هي بالنسبة للنازحين داخلياً، فلن تعرض جدولة منفصلة لهذه الفئة ما لم يكن هناك اختلافات في المواصفات. لذلك ينبغي أيضاً إنشاء جميع الجدولة الموصى بها لهذه المجموعة.
- 175- وفيما يتعلق بالفئات الأخرى ضمن الإطار الإحصائي، يُتبع نهجان مختلفان، نظراً إلى أنهما ليسا من الشواغل الأساسية للتوصيات. أما بالنسبة لغيرهم من أفراد أسر النازحين داخلياً غير النازحين المقيمين معهم، لا تدرج جدولة محددة؛ ومع ذلك، وتبعاً للسياق الوطني، يمكن عرض الجدولة المقدمة فيما يتعلق بالنازحين داخلياً وبالسكان المرتبطين بالنازحين داخلياً (انظر الفقرة 80 من الفصل الثالث). أما بالنسبة للأشخاص الذين تجاوزوا مكان السكن الرئيسية المتعلقة بالنزوح، فيشار تحديداً إلى أمر ذي صلة في مختلف الأقسام.
- 176- وينقسم الجزء المتبقي من هذا الفصل إلى أربعة أجزاء: يرد في الجزء باء وصفاً للمتغيرات التصنيفية الأساسية؛ ويرد في الجزء جيم وصفاً للتدفقات الداخلة والخارجة؛ ويرد في الجزء دال وصفاً للعديد؛ ويرد في الجزء هاء وصفاً للمؤشرات الرئيسية.

ب- المتغيرات التصنيفية الأساسية

- 177- يوصى بالمتغيرات التالية بوصفها أساساً يُبنى عليه لجمع إحصاءات النازحين داخلياً وتجميعها. وترد في الفصل السادس توصيات بشأن جمع البيانات.

أ) السن أو تاريخ الميلاد (رب الأسرة/الفرد)؛

ب) نوع الجنس (رب الأسرة/الفرد)؛

ج) مكان الميلاد؛

- (د) حجم الأسرة المعيشية؛
- (هـ) تاريخ النزوح الأول؛
- (و) تاريخ النزوح الأخير.
- (ز) السبب الرئيسي للنزوح القسري الأولي⁽¹¹¹⁾:
- (1) النزاع المسلح
 - (2) العنف العام
 - (3) انتهاكات حقوق الإنسان؛
 - (4) الكوارث الطبيعية أو من صنع البشر؛
 - (5) عمليات الإخلاء أو النزوح القسرية الأخرى
- (ح) السبب الرئيسي لأحدث حالات النزوح القسري؛
- (1) النزاع المسلح
 - (2) العنف العام
 - (3) انتهاكات حقوق الإنسان؛
 - (4) الكوارث الطبيعية أو من صنع البشر؛
 - (5) عمليات الإخلاء أو النزوح القسرية الأخرى
- (ط) عدد حالات النزوح القسري؛
- (ي) المنطقة الدائرية/الإدارية لمكان الإقامة المعتادة؛
- (ك) المنطقة الدائرية/الإدارية للمكان الحالي للإقامة المعهودة (أي النازحون داخلياً في مواقع النزوح، والنازحون داخلياً في مواقع العودة، والنازحون داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى)؛
- (ل) ما إذا كان أحد الوالدين أو كلاهما نازحين داخلياً أم لا؛
- (م) نوع السكن (مخيم / مستوطنة / منزل خاص / سكن مستأجر / مستضاف من قبل الأصدقاء أو الأقارب).
- 178- وفيما يتعلق بالسكان المرتبطين بالنازحين داخلياً (أطفال النازحين داخلياً المولودون في النزوح) ، فإن المتغيرات من (أ) إلى (ج) ومن (ي) إلى (ل) هي الأكثر صلة.

ج- تدفقات النازحين داخلياً والسكان ذوو الصلة بالنازحين داخلياً

179- تتعلق معظم إحصاءات التدفقات الأساسية بالتدفقات الداخلة إلى العديد والخارجة منه.

1- إحصاءات التدفقات الداخلة الأساسية

180- فيما يتعلق بإحصاءات التدفقات الداخلة، من المهم التمييز بين النازحين داخلياً والسكان المرتبطين بالنازحين داخلياً، لأن من هم في الفئة الثانية لن يكونوا قد أكرهوا أو أجبروا على الهروب بأنفسهم، ولكنهم سيضافون إلى عدد السكان النازحين داخلياً. إحصاءات التدفقات الداخلة الأساسية هي على النحو الآتي.

أ- إحصاءات التدفقات الداخلة الأساسية للنازحين داخلياً

- (1) إجمالي عدد الأشخاص الذين نزحوا قسراً في بلد ما لأول مرة في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس والعمر.
- (2) إجمالي عدد الأشخاص الذين نزحوا قسراً لأول مرة في بلد ما في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس وسبب النزوح.
- (3) إجمالي عدد الأشخاص الذين نزحوا قسراً في بلد ما لأول مرة في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس ومكان الإقامة المعهودة (المقاطعة/المنطقة).
- (4) إجمالي عدد الأشخاص الذين نزحوا قسراً في بلد ما لأول مرة في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس ومكان الإقامة المعتادة (المقاطعة/المنطقة).

ب- إحصاءات التدفقات الداخلة الأساسية للأشخاص ذوي الصلة بالنازحين داخلياً

- (1) إجمالي عدد الأطفال المولودين لأحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل بعد النزوح الأخير للوالدين في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس والعمر.
- (2) إجمالي عدد الأطفال المولودين لأحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل بعد النزوح الأخير للوالدين في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس ومكان الإقامة المعتادة للوالدين.
- (3) إجمالي عدد الأطفال المولودين لأحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل بعد النزوح الأخير للوالدين في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس والمكان الحالي للإقامة المعهودة.

2- إحصاءات التدفقات الخارجة الأساسية

181- إحصاءات التدفقات الخارجة الأساسية هي على النحو التالي:

- (1) إجمالي عدد النازحين داخلياً الذين توفوا أو هاجروا في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس والعمر؛
 - (2) إجمالي عدد النازحين داخلياً الذين تجاوزوا جميع مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح في فترة زمنية محددة، حسب نوع الجنس والعمر والمكان الحالي للإقامة المعهودة؛
 - (3) إجمالي عدد النازحين داخلياً الذين تجاوزوا جميع مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح في فترة زمنية محددة، حسب مكان إقامتهم المعتادة والمكان الحالي لإقامتهم المعهودة والسبب الرئيسي لنزوحهم الأولي.
- 182- وستطبق جدول مماثلة على الأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً (أي الأطفال المولودون لأحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل بعد النزوح الأخير للوالدين) ، مع العودة التي تعني العودة إلى مكان الإقامة المعتادة للوالدين.

3- إحصاءات التدفقات الأساسية بين فئات العديد الفرعية للنازحين داخلياً

- (1) إجمالي عدد النازحين داخلياً الذين انتقلوا من عديد فرعي للنازحين داخلياً في مواقع النزوح إلى عديد فرعي في مواقع العودة وعديد فرعي آخر في مواقع الاستيطان الأخرى في فترة زمنية محددة.

د- عديد النازحين داخلياً وعديد السكان ذوي الصلة بالنازحين داخلياً

- 183- تتمثل الإحصاءات الأساسية التي يمكن استخلاصها في تعداد النازحين داخلياً والأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً. ويرد وصف للإحصاءات الأساسية المقابلة في الأقسام التالية:

1- إحصاءات العديد الأساسية

أ- إحصاءات العديد الأساسية للنازحين داخلياً

- (1) إجمالي عدد النازحين داخلياً في بلد ما، حسب نوع الجنس والعمر والمكان الحالي للإقامة المعهودة (المقاطعة/المنطقة).
- (2) إجمالي عدد النازحين داخلياً في بلد ما، حسب نوع الجنس ومكان الإقامة المعتادة والمكان الحالي للإقامة المعهودة (المقاطعة/المنطقة).
- (3) إجمالي عدد النازحين داخلياً في بلد ما، حسب سبب النزوح والمكان الحالي للإقامة المعهودة (المقاطعة/المنطقة).
- (4) إجمالي عدد النازحين داخلياً في بلد ما، حسب عدد السنوات منذ النزوح الأولي.
- (5) إجمالي عدد الأطفال النازحين داخلياً غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، حسب نوع الجنس والعمر (112).

ب- إحصاءات العديد الأساسية للأشخاص ذوي الصلة بالنازحين داخلياً

- (6) إجمالي عدد الأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً في بلد ما، حسب نوع الجنس والعمر.
- (7) إجمالي عدد الأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً في بلد ما، حسب نوع الجنس والمكان الحالي للإقامة المعهودة (المقاطعة/المنطقة).
- (8) إجمالي عدد الأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً في بلد ما، حسب نوع الجنس ومكان الإقامة المعتادة للوالدين (المقاطعة/المنطقة).

ج- إحصاءات العديد الأساسية للأشخاص الذين تغلبوا على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح (انظر الفقرات 158-169 من الفصل الرابع)

- (9) إجمالي عدد الأشخاص الذين تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح في بلد ما، حسب نوع الجنس والعمر.
- (10) إجمالي عدد الأشخاص الذين تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح في بلد ما، حسب نوع الجنس والمكان الحالي للإقامة المعهودة (المقاطعة/المنطقة).

2- الإحصاءات الأساسية للتقدم المحرز

أ- الإحصاءات الأساسية للتقدم المحرز فيما يتعلق بالنازحين داخلياً

- 184- فيما يلي الإحصاءات الأساسية لرصد التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخلياً (انظر الفقرات 145-157 من الفصل الرابع):

- (1) إجمالي عدد النازحين داخلياً الذين حققوا الهدف المحدد لكل معيار من مختلف معايير الحلول الدائمة والمعايير الفرعية ذات الصلة في فترة زمنية محددة، حسب المكان الحالي للإقامة المعهودة؛
- (2) إجمالي عدد النازحين داخلياً الذين حققوا الهدف المحدد لكل معيار من مختلف معايير الحلول الدائمة والمعايير الفرعية ذات الصلة في فترة زمنية محددة، حسب مكان الإقامة المعتادة والمكان الحالي للإقامة المعهودة.

ب- الإحصاءات الأساسية للتقدم المحرز فيما يتعلق بالسكان ذوي الصلة بالنازحين داخلياً والأشخاص الذين تغلبوا على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح

185- ستنطبق نفس الجدولة على الأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً (أي الأطفال المولودون لأحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل بعد النزوح الأخير للوالدين)، مع العودة التي تعني العودة إلى مكان الإقامة المعتادة للوالدين. كما تنطبق نفس الجدولة على الأشخاص الذين تجاوزوا مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، حيث لا يزال من المناسب قياس تقدمهم المحرز عبر معايير الحلول الدائمة الثمانية جميعها.

هـ- المؤشرات الرئيسية لعدد النازحين داخلياً والسكان ذوي الصلة بهم

186- تشمل المؤشرات الأساسية لعدد النازحين داخلياً ما يلي:

- (1) النسبة المئوية لمجموع السكان النازحين داخلياً؛
- (2) نسبة النساء بين جميع النازحين داخلياً؛
- (3) نسبة الأطفال بين جميع النازحين داخلياً؛
- (4) نسبة النازحين داخلياً الذين نزحوا لأول مرة في السنوات الخمس الماضية؛
- (5) نسبة النازحين داخلياً الذين نزحوا لأول مرة في السنوات العشر الماضية؛
- (6) نسبة النازحين داخلياً الذين نزحوا لأول مرة منذ أكثر من 10 سنوات؛
- (7) نسبة النازحين داخلياً الذين نزحوا لأكثر من مرة والذين كان أول نزوح لهم خلال السنوات الخمس الماضية؛
- (8) نسبة النازحين داخلياً الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة ولم يتجاوزوا بعد مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح (النازحون داخلياً في مواقع العودة)؛
- (9) نسبة النازحين داخلياً الذين استقروا في أماكن أخرى من البلاد ولم يتجاوزوا بعد مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح (النازحون داخلياً في مواقع الاستيطان الأخرى)؛
- (10) نسبة النازحين داخلياً في مواقع النزوح الذين لم يتجاوزوا بعد مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح (النازحون داخلياً في مواقع النزوح).

187- ستطبق جدولة مماثلة على الأشخاص المرتبطين بالنازحين داخلياً (أي الأطفال المولودون لأحد الوالدين النازحين داخلياً على الأقل بعد النزوح الأخير للوالدين)، مع العودة التي تعني العودة إلى مكان الإقامة المعتادة للوالدين. تنطبق التبيويات 1 و2 ومن 8 إلى 10. كما ينطبق التبيويان 1 و2 على الأشخاص الذين تجاوزوا مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح.

و- موجز التوصيات

188- يوجز هذا الفصل المتغيرات والجدولة الموصى بها لمختلف فئات الأشخاص التي تندرج ضمن الإطار الإحصائي للنزوح الداخلي والتي ينبغي اعتمادها في السياق الوطني. ويوصى بأن تتبع النظم الإحصائية الوطنية والدولية الإطار والجدولة الموصى بها الواردة في هذا الفصل لإنتاج إحصاءات رسمية عن النزوح الداخلي ودمج هذا الإطار في الأطر الإحصائية الوطنية قدر الإمكان.

6

مصادر البيانات المتعلقة بجمع الإحصاءات عن النازحين داخلياً

أ- مقدمة

189- يناقش هذا الفصل مصادر بيانات النازحين داخلياً لاستخدامها في الإحصاءات الرسمية. وغالباً ما تُجمع البيانات المتعلقة بالنازحين داخلياً في ظروف صعبة، حيث يكون الأشخاص المعنيون قد أُكْرهوا أو أُجبروا على ترك منازلهم. وبعد وقوع حدث مسبب للنزوح، قد تكون الجهات الأولى التي تجمع بيانات النزوح هي الوكالات الإنسانية التي تشكل جزءاً من الاستجابة الأولى. وعندما يصبح وضع النزوح أكثر استقراراً، أو ينتقل النازحون إلى مواقع أكثر استقراراً، يصبح من السهل جمع البيانات التي تفي بالمعايير المطبقة عادةً على الإحصاءات الرسمية. ويناقش هذا الفصل مختلف مصادر البيانات المتاحة لجمع إحصاءات النازحين داخلياً ويقدم توصيات لتحسين توفير البيانات بشأن النازحين داخلياً.

190- ويصف الجزء ب ويناقش مختلف مصادر البيانات الأولية التي قد تكون متاحة للاستخدام في إحصاءات النازحين داخلياً، بينما يورد الجزء ج وصفاً للبيانات التشغيلية التي جُمعت في إطار العمليات الإنسانية واستخداماتها المحتملة في الإحصاءات الرسمية. ويغطي الجزء د تكامل البيانات المستمدة من مصادر متعددة للارتقاء بنوعية وكمية إحصاءات النازحين داخلياً. ويناقش الجزء هـ مزايا وعيوب مختلف المصادر. وأخيراً، يستخلص الجزء و استنتاجات عامة من الفصل ويقدم توصياته.

ب- نظرة عامة على مصادر بيانات النازحين داخلياً

191- تُجمع البيانات عن النازحين داخلياً من قبل مجموعة متنوعة من الوكالات - السلطات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية - باستخدام المصادر الإدارية والمسوح الإحصائية والتعدادات ومصادر البيانات الجديدة وغيرها من الأساليب التشغيلية الميدانية. وهناك بعض البيانات المناسبة للاستخدام بوصفها أساساً لإحصاءات النازحين داخلياً الرسمية، ولكن لكل مصدر تحدياته ومزاياه الخاصة به.

192- ويمكن أن تختلف مصادر بيانات النازحين داخلياً اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر أو من سياق إلى آخر. ولأغراض الإحصاءات الرسمية، تشمل مصادر البيانات الرئيسية تقليدياً تعدادات السكان والمسكن، المسوحات الإحصائية للعينات، والمصادر الإدارية. وتعد أنظمة تتبع تنقلات السكان و«البيانات الضخمة» والمصادر النوعية ذات صلة أيضاً بالتقاط بيانات النازحين داخلياً؛ ومع ذلك، غالباً ما تكون أقل استخداماً لإنتاج الإحصاءات الرسمية. ويمكن استخدام هذه المصادر الأخرى مع المزيد من البيانات الكمية التقليدية مما يفضي لتوافر بيانات أكثر شمولاً. وقد تدمج البيانات المستمدة من مختلف المصادر لتوفير تغطية أفضل ومعلومات أكثر شمولاً بشأن النازحين داخلياً؛ ويناقش ذلك بمزيد من التفصيل في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.

193- وتورد التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين وصفاً على نطاق واسع لمصادر البيانات الرئيسية بشأن اللاجئين ومزايا وقيود كل مصدر منها⁽¹³⁾. وينطبق معظم ما ورد وصفه في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين أيضاً على البيانات بشأن النازحين داخلياً ومن ثم فإن الأوصاف العامة ستكون أقصر في هذا التقرير. وحيثما توجد اعتبارات محددة تتعلق بالسكان النازحين داخلياً، تناقش هذه الاعتبارات في هذا الفصل.

- 194- وتناقش المفاهيم والتصنيفات الواردة في الفصلين الثالث والرابع فيما يتعلق بمصادر البيانات لتحديد خصائص النازحين داخلياً والسكان ذوي الصلة، وتقديرها عددياً وتحليلها. ونظراً إلى تعقد التعريف الدولي للنازحين داخلياً (انظر الفصل الثاني)، ثمة حاجة إلى التبسيط للتوصل إلى تسلسل عملي للأسئلة في المسوحات الإحصائية والتعدادات السكانية. ومع ذلك، سيكون من المهم، قدر الإمكان، استيعاب المجموعات الأكثر قابلية للتأثر بوجه خاص، على سبيل المثال الأطفال غير المحبوبين والمنفصلين عن ذويهم والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين. وسيُطوّر ذلك على نحو أكبر ويُدرج مبرور الوقت في دليل منهجي.
- 195- وتعد الجودة في جميع عناصر إنتاج الإحصاءات الرسمية المنطلق الأساسي للحصول على أرقام موثوقة وجديرة بالثقة. وترد في الجدول 1-6 لمحة عامة ومختصرة عن اعتبارات الجودة الرئيسية في إحصاءات النازحين داخلياً. وترد في الفصل السابع مناقشة أكثر عمومية بشأن اعتبارات الجودة في الإحصاءات الرسمية.

الجدول 1-6 اعتبارات الجودة الرئيسية في إحصاءات النازحين داخلياً

جانب الجودة	تحديات خاصة بالنازحين داخلياً
السرية	يمكن أن تكون المعلومات بشأن النازحين داخلياً حساسة بوجه خاص في البلدان أو المناطق التي يرتبط فيها النزوح بالنزاعات أو الاضطرابات السياسية. وإذا تم توافر التفاصيل المتعلقة بالأشخاص أو المجموعات التي يمكن التعرف عليها للجمهور، أو إذا عولجت دون احتياطات السلامة الشاملة، فإن المعلومات الحساسة يمكن أن تعرض النازحين داخلياً لمزيد من مكامن الضعف أو المخاطر. ويمكن أن يمثل الانتفاع بالبيانات الجزئية مشكلات معينة للمجموعات القابلة للتأثر. انظر أيضاً التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين بشأن السرية
التغطية	من المهم تغطية جميع السكان النازحين داخلياً، ولكن يمكن أن يمثل ذلك تحدياً، لا سيما في الحالات التي يكون فيها الوصول إلى البيانات محدوداً أو منعدماً لجامعي البيانات لأسباب أمنية أو لأسباب أخرى. وينبغي تغطية السكان على أكمل وجه ممكن (إما من خلال إحصاء كامل أو عينة تمثيلية)، ولكن يجب أيضاً إعطاء الأولوية لسلامة النازحين داخلياً وجامعي البيانات. وعندما لا يكون من الممكن جمع البيانات من بعض المناطق، يجب أن تنص البيانات المنشورة بوضوح على تلك القيود
القابلية للتمثيل	يكون من الصعب ضمان أن تمثل البيانات في كثير من الأحيان مجموع السكان النازحين داخلياً، بما في ذلك مجموعات فرعية معينة مثل النساء والأقليات اللغوية والعرقية والدينية، وغالباً ما يكون الوصول هو العائق الرئيسي، ولكن قد يُستبعد أيضاً النازحون داخلياً بصورة منهجية بسبب صعوبة تحديد هوية النازحين داخلياً الذين يعيشون بين عموم السكان، أو لأن مساكنهم أو أماكن استيطانهم المؤقتة غير مدرجة في أطر أخذ العينات
التوقيت المناسب	في العديد من السياقات، يتغير عدد السكان النازحين داخلياً بسرعة لمجموعة متنوعة من الأسباب (مثل النزوح الجديد، والمزيد من تنقلات النازحين داخلياً). وسرعان ما تصبح البيانات قديمة، ومن ثم فإن نشر الإحصاءات بسرعة، ولكن مضمونة الجودة، أمر مهم بوجه خاص
التواتر الدوري	ستتوقف فائدة البيانات بشأن تدفقات السكان النازحين داخلياً على عدد المرات التي تُجمع فيها البيانات وتُنشر مقارنةً بتنقل السكان؛ وكلما جُمعت البيانات، كلما كانت البيانات أكثر فائدة للمستخدمين
القابلية للمقارنة	لكي تكون البيانات قابلة للمقارنة عبر السياقات والوقت، ينبغي استخدام نفس التعاريف والأسئلة ومنهجية المسوحات. ولم تكن المعايير الدولية متاحة من قبل؛ لذلك، فإن مختلف المنظمات المشاركة في جمع البيانات وتحليلها لم تُوحّد تعريفاتها ومفاهيمها
التزام الحياد	ينبغي أن تكون الإحصاءات الرسمية خالية من التأثير السياسي. ويمكن أن تكون سياقات نزوح النازحين داخلياً سياسية إلى حد كبير. وينبغي أن تكون العملية الإحصائية برمتها موثقة وثيقاً جيداً وأن تتضمن بيانات وصفية متاحة للجمهور. وينبغي أن تكون تقارير ضمان الجودة متاحة أيضاً للمستخدمين
توخي الشفافية	تكتسب الإحصاءات المصدقية والثقة إذا أنتجت باستخدام عملية موثقة وثيقاً جيداً ومتاحة لعموم الناس. وهناك حاجة إلى تحسين البيانات الوصفية وإمكانية التوصل إلى النتائج فيما يتعلق بإحصاءات النازحين داخلياً

1- تعداد السكان والمسكن

أ- مقدمة

- 196- التعداد الوطني للسكان والمسكن (يشار إليه فيما يلي بالتعداد السكاني) هو تعداد كامل لسكان البلد الذي يتبع عادةً المعايير والتوصيات الدولية والإقليمية. وتنص المبادئ والتوصيات فيما يتعلق بتعدادات السكان والمسكن، والتنقيح 3، على أن «التعداد السكاني ينبغي أن يشمل كل شخص موجود وأو مقيم في نطاقه، حسب نوع تعداد السكان المطلوب» (114).
- 197- وتجري التعدادات تعداد السكان بالكامل، بما في ذلك أولئك الموجودون مؤقتاً في بلد ما، وتطبق إما منهجية التعداد بحكم القانون (عادة ما تطبق على السكان المقيمين) أو بحكم الواقع (الموجودون في وقت إجراء التعداد). وفي حين أن المسوحات الإحصائية لعينات الأسر المعيشية غالباً ما تغفل في تغطيتها عن أولئك الذين يعيشون في المخيمات وأماكن الاستيطان غير الرسمية وأولئك الذين ليس لديهم منزل دائم بسبب محدودية أطر العينات، فينبغي أن تغطي التعدادات هذه المجموعات السكانية. ويؤدي ذلك إلى جعل التعداد المصدر الأساسي للبيانات الكاملة عن جميع السكان.
- 198- وعلاوة على ذلك، تجمع التعدادات معلومات بشأن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للسكان، فضلاً عن ظروف سكنهم.
- 199- وعادة ما تجرى التعدادات كل 10 سنوات، ومن ثم لا تقدم سوى لمحة سريعة عن السكان في لحظة زمنية معينة.

ب- الإمكانيات والتحديات في استخدام التعداد لتقدير أعداد النازحين داخلياً

- 200- تتمثل الفائدة الفريدة للتعداد السكاني، على الرغم من ندرة إجرائه، في أنه «يمثل العالم الإحصائي بأكمله، وصولاً إلى أصغر وحدة جغرافية، لبلد أو منطقة». ولذلك، تعد التعدادات مصادر قيمة للبيانات المتعلقة بالنزوح وتتيح إجراء مقارنات بين النازحين داخلياً وعموم السكان أو مجموعة فرعية منهم.
- 201- وبالإضافة إلى إمكانية توفير بيانات بشأن حجم النزوح الداخلي، فضلاً عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للسكان النازحين داخلياً، يمكن أن توفر التعدادات إطاراً كاملاً لأخذ العينات لإجراء المزيد من الدراسات المعمقة. ومع ذلك، هناك أيضاً العديد من القيود المهمة على استخدام التعدادات لتقدير أعداد النازحين داخلياً. وهذا هو الحال بالنسبة لقياس كل من التدفق الداخل والتدفق الخارج للنازحين داخلياً، أو بعبارة أخرى تحديد أولئك الذين يعتبرون أنهم أصبحوا نازحين داخلياً وأولئك الذين تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح. وتعد هذه التحديات (التي هي إلى حد كبير مسألة تتعلق بالتكلفة وتوافر المساحة، مع إمكانية الوصول، والشواغل الأمنية، وعدم الرغبة في تحديد هوية النازحين داخلياً، كل ذلك يضطلع بدور أيضاً) مهمة بما يكفي بحيث ينبغي إدارة التوقعات بشأن إنتاج البيانات المتعلقة بالنازحين داخلياً باستخدام تعداد السكان والمسكن بعناية.

1) تحديد هوية أولئك الذين نزحوا داخلياً

- 202- في سياق النازحين داخلياً، من المهم تحديد جميع أولئك الذين أكرهوا أو أجبروا في مرحلة ما على الهروب، على النحو الوارد في الفصول السابقة، وأولئك الذين لا يزالون يعانون من مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح. ويشمل ذلك أيضاً النقاط أولئك الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة أو استقروا في مكان آخر، لكنهم ما زالوا يواجهون مكان الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح، بالإضافة إلى أولئك الذين نزحوا قسراً داخل حدود أصغر منطقة إدارية في مكان إقامتهم المعتادة. وتجعل هذه النقاط تحديد النازحين داخلياً أكثر تعقيداً من تحديد اللاجئين.
- 203- وقد أعطت بعض البلدان بالفعل الأولوية لإدراج أسئلة عن النزوح الداخلي في تعدادات السكان لتحديد النازحين داخلياً المقيمين في البلد وقت إجراء التعداد، على الرغم من المساحة المحدودة في التعداد لمثل هذه الأسئلة. ويمكن أن يُسترد بهذه الأمثلة في وضع مجموعة موحدة من الأسئلة لتحديد التدفقات الداخلة للنازحين داخلياً في التعدادات المقبلة؛ وترد أمثلة على ذلك في التقرير التقني بشأن إحصاءات النازحين داخلياً (115). بيد أن هذه الأمثلة عادة ما تقتصر على إضافة إجابات على أسئلة الهجرة الحالية، مما يتيح فرصة محدودة لتحديد هوية أولئك الذين لم ينتقلوا إلى المنطقة الإدارية ولكنهم ما زالوا بالقرب من منزلهم السابق (انظر الفقرتين 114 و115 من الفصل الثالث). وفي كثير من الحالات، لا يلتقط أولئك الذين استقروا في مكان آخر أو عادوا أدراجهم. وستناقش هذه التقييدات مزيد من التفصيل أدناه.

- 204- وتتضمن بعض التوصيات الإقليمية للأمم المتحدة بشأن التعدادات بالفعل إرشادات بشأن جمع البيانات عن النازحين داخلياً، على سبيل المثال توصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بتعداد السكان والمسكن لعام 2020⁽¹⁶⁾. وتشدد هذه التوصيات على الحاجة إلى قياس حجم النزوح وتقتراح إدراج تاريخ الوصول ومكان الإقامة السابق في الأسئلة. وعلاوة على ذلك، يعتمد تحديد هوية النازحين داخلياً على إدراج سؤال عن سبب الهجرة الداخلية، إلى جانب خيار الإجابة على النزوح القسري. ومع ذلك، فإن تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا يقصر النازحين داخلياً على المواطنين أو المواطنين وعائلاتهم، بما في ذلك الأطفال الذين ولدوا بعد النزوح. وبالإضافة إلى ذلك، لكي يصنفوا على أنهم نازحين داخلياً في توصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، يتعين أن يكونوا قد انتقلوا إلى منطقة إدارية (من أصغر تقسيم مدني)، مما يستبعد أولئك الذين نزحوا ولكنهم ما زالوا داخل حدود أصغر منطقة إدارية في مكان إقامتهم المعتادة. كما أن النازحين داخلياً الذين استقروا في مكان آخر بعد نزوحهم الأول وأولئك الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة قد لا يشملهم التصنيف أيضاً وفقاً لهذا النهج، لأنه لن يتم تحديد سوى الخطوة الأخيرة.
- 205- وعلى الرغم من أن بعض البلدان أدرجت في تعداداتها أسئلة عن النزوح الداخلي، إلا أنه لا يمكن حالياً في معظم التعدادات تحديد النازحين داخلياً بوصفهم مجموعة منفصلة لغرض تحليل البيانات. ولا تشمل مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمسكن، التنقيح 3 أسئلة لتحديد النازحين داخلياً من بين الموضوعات الأساسية الموصى بها.
- 206- وتقتراح التوصيات الموضوعات الأساسية التالية لتحديد الخصائص الجغرافية وخصائص الهجرة الداخلية:
- (1) محل الإقامة المعهودة (الفقرات 4-52-4-57)؛
 - (2) المكان المتواجد فيه وقت إجراء التعداد (الفقرات 4-58-4-63)؛
 - (3) مكان الميلاد (الفقرات 4-64 - 4-71)؛
 - (4) مدة الإقامة (الفقرات 4-72-4-74)؛
 - (5) مكان الإقامة السابق (الفقرات 4-75 - 4-76)؛
 - (6) مكان الإقامة في تاريخ محدد في الماضي (الفقرات 4-77-4-81).
- 207- وعلى الرغم من أن الأسئلة الأساسية المشار إليها أعلاه ليست محددة حالياً في التوصيات، فإن هذه الأسئلة عن مكان الإقامة المعهودة، ومدة الإقامة ومكان الإقامة السابقة في تاريخ محدد في الماضي قد تدعم جميعها تحديد هوية النازحين داخلياً بين السكان إذا اقتربت بسؤال عن سبب الانتقال، مع إعطاء النزوح القسري خياراً للإجابة، على غرار ما هو موصى به في توصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وسيساعد هذا النهج في تحديد النازحين داخلياً الذين أفادوا بأنهم انتقلوا خلال الفترة المحددة في التعداد وأن سبب هجرتهم هو النزوح القسري. ومع ذلك، هناك قيود على تحديد جميع النازحين داخلياً باستخدام هذا النهج، حيث أنه لن يلتقط في العادة:
- (1) مكان الإقامة المعتادة؛
 - (2) أولئك الذين عادوا خلال الفترة المحددة في التعداد إلى مكان إقامتهم المعتادة؛
 - (3) أولئك الذين انتقلوا خلال الفترة المحددة في التعداد مرة أو عدة مرات بعد نزوحهم الأولي؛
 - (4) أولئك الذين انتقلوا ضمن المنطقة الإدارية المستخدمة في مواصفات التعداد.
- 208- وتبين هذه النقاط أن هذا النهج قد يؤدي إلى تقليل عدد النازحين. ويمكن النظر في نهج بديل في السياقات التي من المهم فيها الحصول على رؤية كاملة لعدد الأشخاص الذين أصبحوا نازحين داخلياً، أو إذا كان من المتوقع أن نسبة كبيرة من النازحين داخلياً قد عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة، أو استقروا في مكان آخر أو نزحوا داخل أصغر منطقة إدارية من مكان إقامتهم المعتادة. وقد يتضمن هذا النهج على وجه التحديد تساؤلاً عما إذا كان الشخص قد تعرض للنزوح القسري أم لا.
- (2) تحديد أولئك الذين تجاوزوا مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح
- 209- على النحو المبين أعلاه، ليس من السهل تحديد النازحين داخلياً في التعدادات. ويمكن أن يمثل قياس مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح تحدياً أكبر لأنه يتطلب إدراج أسئلة حسب المعايير الفرعية العشرة المحددة جميعها (انظر الجدول 3-4 من

الفصل الرابع). وعلى الرغم من أن بعض هذه المعايير الفرعية مدرجة في استبيانات التعداد، إلا أن بعضها الآخر ليس كذلك، وينبغي للبلدان أن تقرر ما إذا كانت ستدرج أسئلة بشأن هذه الموضوعات أم لا.

210- وعادة ما تدرج في التعدادات الأسئلة المرتبطة ببعض جوانب معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المعيار 2 (مستوى المعيشة اللائق) و 3 (الوصول إلى سبل العيش) و 5 (الانتفاع بالوثائق). ومن الأقل شيوعاً إدراج الأسئلة المتعلقة بالمعيارين 1 (السلامة والأمن) و 4 (استعادة المساكن والأراضي والممتلكات). ومع ذلك، هناك أمثلة على المعيار 4، على سبيل المثال يشمل تعداد كوسوفو مجموعة من الأسئلة عن استعادة المساكن والأراضي والممتلكات.

ج- توصية باستخدام التعدادات لقياس أعداد النازحين داخلياً في المستقبل

211- تبين المناقشة أعلاه أن تحديد جميع جوانب حالات النازحين داخلياً ليس بالأمر السهل، وأن إضافة سؤال عن سبب الانتقال إلى أسئلة التعداد الموجودة بالفعل بشأن الهجرة الداخلية لا تجسد بالضرورة الصورة الكاملة لأن التنقل الأخير للنازحين داخلياً ليس دائماً الأكثر أهمية. وإذا كان من المهم التقاط مجموع السكان النازحين داخلياً، على سبيل المثال لإنشاء إطار عينة كامل، فمن المستحسن طرح مجموعة محددة من الأسئلة بشأن النزوح القسري⁽¹⁷⁾. وينطبق ذلك بصفة خاصة إذا (أ) بدأ النازحون داخلياً في العودة إلى أماكن إقامتهم المعتادة ومن المتوقع ألا يزال لديهم مكان ضعيف رئيسية مرتبطة بالنزوح؛ (ب) كان يُتوقع أن يكون النازحون داخلياً قد استقروا في مكان آخر بعد نزوحهم الأولي، ولكن لا يزال لديهم مكان ضعيف رئيسية مرتبطة بالنزوح؛ (ج) كان هناك شواغل بشأن حالات النزوح القسري المتعددة؛ (د) كان يُتوقع حدوث حالات النزوح داخل أصغر منطقة إدارية اقترحها التعداد؛ أو (هـ) كان النزوح قد حدث لمجموعة من الأسباب. وتُقدّم المجموعة التالية من الأسئلة:

النزوح القسري

هل أكره أو أجبر (الاسم) على الهروب؟ (يُحتمل إضافة السبب)

- إذا كانت الإجابة بنعم، متى حدث ذلك؟
- إذا كانت الإجابة بنعم، فمن أين انتقلت؟ وأين كنت تقيم قبل أن تنزح قسراً؟
- إذا كانت الإجابة بنعم، فإلى أين انتقلت؟ (داخل/خارج حدود البلد)

212- وعادة ما يتم إدراج سؤال عن الإقامة الحالية في جميع التعدادات ويمكن استخدامه مع الأسئلة أعلاه لتحديد التنقلات والوضع الحالي.

213- وإذا لم يكن من الممكن استخدام هذا النهج، بما يتماشى مع التوصيات الواردة في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين، يوصى بإدراج سؤال عن «سبب الهجرة» بوصفه موضوعاً أساسياً إضافياً في المبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن الصادرة عن الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً تكييف السؤال ليشمل التحركات الداخلية وإدراج النازحين داخلياً ضمن فئة التصدي للنزوح القسري من أجل تحديد النازحين داخلياً المحتملين. وتُقدّم الأسئلة وخيارات الإجابة التالية، ولكن ينبغي للبلدان تكييفها حسب الاقتضاء فيما يتعلق بالفئات واللغة:

السبب الرئيسي للهجرة

ما هو السبب الرئيسي * (الاسم) للعيش في هذا الموقع؟

- العمالة (بما في ذلك الخدمة العسكرية)؛
- التعليم أو التدريب؛
- الزواج أو لم شمل الأسرة أو تكوين الأسرة؛
- النزوح القسري (النازحون داخلياً، اللاجئون، ملتمسو اللجوء، الحماية المؤقتة، إلخ)؛
- سبب آخر.

- 214- ويجب أن يشير موضوع «السبب الرئيسي للهجرة» إلى السبب الرئيسي الذي دفع المضيف إلى القيام بأحدث خطوة للهجرة. وفي سياق النازحين داخلياً، لن يشمل ذلك في كثير من الأحيان أولئك الذين استقروا في مكان آخر أو أولئك الذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة، ولكنه قد يضيف المزيد من الأسر إلى إطار أخذ العينات ويساعد على فهم الوضع فهماً أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالهجرة القسرية الحديثة. ويوصى بتسجيل سبب رئيسي واحد فقط للهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اختبار هذا السؤال وتنقيحه وفقاً لذلك.
- 215- وينبغي تغطية الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات النازحين داخلياً، ومراكز الاستقبال، والمباني المؤقتة، وأماكن الإقامة الجماعية في جميع تعدادات السكان. وينبغي أن تتضمن الاستبيانات المستخدمة لكل من المساكن العادية والإقامات الجماعية التي يرحح أن يقيم فيها النازحون داخلياً والسكان المرتبطون بالنازحين داخلياً جميع الأسئلة الموصى بها أعلاه، والتي يمكن أن تساعد في تحديد النازحين داخلياً.
- 216- ومن أجل تحديد ما إذا كان جميع أفراد الأسرة أو بعضهم فقط قد تعرضوا للنزوح القسري، ينبغي طرح الأسئلة من الناحية المثالية على جميع أفراد الأسرة. وفي بعض الأحيان لا تُطرح الأسئلة المتعلقة بالهجرة على جميع أفراد الأسرة المعيشية، لا سيما الأطفال، مما يحد من فائدتها في تقدير إجمالي العديد وتدفقات السكان النازحين داخلياً.
- 217- وإذا أتاحت المساحة ذلك، وشكل السكان النازحون داخلياً جزءاً كبيراً من السكان، ينبغي النظر في إمكانية إدراج الأسئلة المرتبطة بجميع مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح (أي المعايير الخمسة ذات الأولوية، على النحو المبين في الجدول 3-4).
- 218- ولضمان استخدام بيانات التعدادات المتاحة استخداماً مفيداً للغاية، ينبغي جمع البيانات ذات المرجعية الجغرافية التفصيلية وإتاحتها، مع حماية أمن وسرية المجيبين (انظر الفصل السابع). وستمكن المعلومات الجغرافية من تحليل التوزيع المكاني للنازحين داخلياً ودمج البيانات مع مصادر أخرى.
- 219- وإذا كان من الممكن التخفيف من التحديات المبيّنة هنا بشكل كافٍ، مما يتيح لبيانات التعداد تقديم نظرة عامة جيدة نسبياً عن السكان النازحين داخلياً، فيمكن استخدام بيانات التعداد لتحديث أطر أخذ العينات للمسوحات الإحصائية للأسر المعيشية. وينبغي أن يشمل هذا التحديث معلومات عن أعداد النازحين في كل منطقة أو منطقة تعداد، من أجل دعم تصميم العينات التي من شأنها تحسين الدقة ودقة التقديرات القائمة على المسوحات الإحصائية للنازحين داخلياً والسكان ذوي الصلة بالنازحين داخلياً. ومع ذلك، ينبغي تحديث هذه الأطر بانتظام باستخدام مصادر أخرى لتشمل تنقلات السكان الأخيرة.

2- نماذج من المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية

أ- مقدمة

- 220- تجرى المسوحات الإحصائية بالعينات على نحو متكرر أكثر بكثير من التعدادات. وتستخدم معظم الأنظمة الإحصائية الوطنية مسوحات لعينات أسرية وطنية بوصفها أداة رئيسية لجمع معلومات إحصائية مفصلة عن الأشخاص والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. عادة ما يتم إجراء مسح عام كبير للأسر المعيشية على الأقل كل 3-5 سنوات باستخدام عينة احتمالية للسكان الذين يعيشون في الأسر المعيشية (118).
- 221- وتتيح المسوحات الإحصائية إجراء تقديرات بشأن السكان ومجموعات فرعية من السكان مع إمكانيات من الدقة مسلم بها، ويمكن أن تتاح معلومات مستفيضة بشأن الظروف الاجتماعية الاقتصادية للمستجيبين.

ب- الامكانيات والتحديات في استخدام نماذج من المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية من أجل تقدير أعداد النازحين داخلياً

- 222- يمكن عادةً طرح أسئلة أكثر تفصيلاً وبدقة أكبر بشأن أنماط حركة النزوح وخصائص أوضاع النازحين داخلياً في المسوحات الإحصائية أكثر منها في التعدادات، مما قد يتيح التدفقات الداخلة إلى عديد النازحين داخلياً والخارجة منه، وكذلك التدفقات بين مختلف فئات العديد الفرعية لأولئك الذين لديهم احتياجات من حيث الحماية ومكامن ضعف ناجمة عن النزوح (أي أولئك الذين ما زالوا يقيمون في مكان نزوحهم، وأولئك الذين استقروا في مكان آخر والذين عادوا إلى مكان إقامتهم المعتادة).

- 223- وإذا أدرج عموم السكان والنازحين داخلياً في نطاق المسح الإحصائي، فيمكن أيضاً مقارنة خصائص النازحين داخلياً بخصائص عموم السكان أو مجموعات المقارنة. وقد يكون لذلك أهمية خاصة في قياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة وتقييم ما إذا كان قد تم تجاوز مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح أم لا.
- 224- ولأغراض الإحصاءات الرسمية، هناك احتمالان لجمع بيانات المسوحات من النازحين داخلياً. يتمثل الاحتمال الأول في استخدام مسح قائم خاص بالأسر المعيشية على المستوى الوطني متعدد المواضيع تضاف إليه أسئلة محددة خاصة بالنازحين داخلياً؛ ويتيح ذلك التقاط النازحين داخلياً على نحو تمثيلي وإدراجهم في تصميم العينة. وإضافة وحدة تمثيلية إلى مسح إحصائي وطني قائم لعينة الأسر المعيشية التي تتمتع بعدة مزايا: (أ) تجرى هذه المسوحات الإحصائية بانتظام في العديد من البلدان وغالباً ما تتضمن أسئلة أساسية مشتركة لدعم المقارنات الدولية؛ (ب) تديرها أو تنسقها في كثير من الأحيان مؤسسات الإحصاء الوطنية؛ (ج) يمكن أن تشمل أحجام عينات كبيرة نسبياً، مما قد يسفر عن عدد كافٍ من النازحين داخلياً تبعاً لانتشارهم بين السكان ونهج أخذ العينات المتبع؛ (د) تتمتع بتغطية وتمثيل وطنيين؛ (هـ) تجمع بالفعل بيانات أساسية وتدرج أسئلة سياقية؛ و (و) قد أنشئت بالفعل آليات نشرها وبروتوكولات الوصول الخاصة بها من أجل استخدام البيانات على نطاق أوسع.
- 225- والبديل هو تصميم مسح إحصائي متخصص للسكان النازحين داخلياً. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات المتعلقة باستخدام مسوحات إحصائية لعينات أسرية، سواء على المستوى الوطني أو على مستوى النازحين داخلياً، لقياس عديد النازحين داخلياً وتدققاتهم، وتعتمد قيمة المسح بوصفه مصدراً للإحصاءات الرسمية بشأن النازحين داخلياً على تصميمه. ويشمل ذلك تغطية السطح، والقدرة على وضع عينة تمثيلية على الصعيد الوطني من النازحين داخلياً، وأخطاء أخذ العينات المتوقعة المحيطة بالتقديرات، وسهولة تحديد الأفراد المؤهلين من السكان، وسلوك وخصائص السكان النازحين داخلياً. ويجب أن يراعي التصميم أيضاً قيود الموارد واعتبارات الأمان.
- I تحديد هوية أولئك الذين نزحوا داخلياً
- 226- على عكس التعداد السكاني، حيث تشمل التغطية البلد بأكمله، فإن المسح الإحصائي للأسرة المعيشية بالعينة لا تضمن، بحكم تعريفها، إدراج النازحين داخلياً، وفي العديد من السياقات، ينبغي إيلاء عناية خاصة لصياغة استراتيجية أخذ العينات من أجل إدراج عينة كافية وتمثيلية من السكان النازحين داخلياً لتكون النتائج مفيدة.
- 227- ومن أجل أن تشمل المسوحات الإحصائية النازحين داخلياً في عينتها، من المهم أن يعرف خبراء أخذ العينات مكان إقامة هؤلاء النازحين. وعلاوة على ذلك، من الضروري وجود إطار محدث لأخذ العينات عند رسم عينة محتملة، مما يضمن أن كل شخص من بين السكان المقيمين لديه هو احتمال معروف لاختياره. وإذا حُذفت النازحون داخلياً من الإطار، فسيجري تمثيلهم تمثيلاً ناقصاً في أي من تقديرات حجم السكان القائمة على المسح. وغالباً ما تُحذف المخيمات من أطر أخذ العينات والمسوحات الإحصائية حيث يتم التعامل معها على أنها «مباني مؤسسية» بطريقة مماثلة للمستشفيات والمدارس الداخلية. ويجب إدراجها في الأطر إذا أُريد لسكان النازحين داخلياً أن يُثملوا تمثيلاً كاملاً في الإحصاءات.
- 228- وعلاوة على ذلك، من المهم أن يؤخذ في الحسبان أنه في ظل حركة تنقل كبيرة للسكان، مثل النازحين داخلياً والسكان المرتبطين بهؤلاء في بعض السياقات، لا سيما في حالات الأزمات المستمرة، فقد يتغير توزيع السكان المستهدفين بسرعة. ويؤثر ذلك على مدى كفاية أطر أخذ العينات حيث أن أعداد الأسر المعيشية النازحة داخلياً التي حُددت في وقت تصميم واختيار العينة وأعدادها في وقت المقابلة قد تختلف اختلافاً كبيراً.
- 229- وفي سيناريو مثالي، ثمة إطار محدث لأخذ العينات يحدد جميع النازحين داخلياً (والفئات الفرعية الثلاث جميعها). ويمكن الحصول على ذلك، على سبيل المثال، من تعداد السكان (إذا كان كاملاً؛ انظر القسم الخاص بتعداد السكان أعلاه) أو من البيانات الإدارية. وإذا لم يكن ذلك موجوداً، أو إذا كان إطار العينة القائم بحاجة إلى تحديث، فيمكن الجمع بين مصادر البيانات أو إجراء عملية قبل أخذ العينات حيث يُحدد النازحون داخلياً. وثمة خيار أخير، قد يؤدي إلى التحيز وينتج عنه نقص في التغطية، وهو تحديد النازحين داخلياً من خلال المسح نفسه.
- 230- ومع الأخذ في الاعتبار المناقشة الواردة أعلاه، فإن إدراج الأسئلة المتعلقة بالنازحين داخلياً في مسح إحصائي متعددة الموضوعات على الصعيد الوطني ليست بالضرورة مجرد مسألة إضافة أسئلة إضافية إلى مسح إحصائي قائم، لأن عدد النازحين داخلياً بالنسبة إلى مجموع السكان قد يكون منخفضاً ولأن النازحين داخلياً يميلون إلى التجمع في مواقع معينة. وذلك يعني أن خطط أخذ العينات القائمة للمسوحات الإحصائية للأسر المعيشية على الصعيد الوطني قد لا تختار عينة كبيرة بما فيه الكفاية أو قد تحذف مجموعات معينة من النازحين داخلياً، مثل أولئك الذين يقيمون في المخيمات أو أولئك الذين يقيمون في أماكن استيطان مؤقتة. ولذلك يجب تعديل منهجية أخذ العينات لضمان أن تمثل السكان النازحين داخلياً بالدقة المطلوبة ومراعاة ظروف النازحين داخلياً. وبدون إعداد استراتيجية لأخذ العينات المراعية للنزوح، لا يكون من الممكن تحقيق النتائج

المرجوة. بيد أن هناك اهتماماً من الوكالات الدولية والبلدان بالقيام بذلك، وهناك عدد متزايد من الأمثلة على الحالات التي أُدرجت فيها المسائل المتصلة بالنزوح ونهج أخذ العينات المراعية للنزوح في المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية على الصعيد الوطني.

231- وحيثما يكون من غير المجدي أو المناسب إدراج موضوعات النازحين داخلياً في المسوحات الإحصائية العامة، على سبيل المثال إذا كانت نسبة النازحين داخلياً من السكان منخفضة، فقد تكون المسوحات الإحصائية الخاصة بالنازحين داخلياً بديلاً جيداً عنها. وثمة تصميم مسوحات إحصائية مستهدف يفرط في أخذ عينات من المناطق التي ينتشر فيها النازحون داخلياً على نحو واسع، وذلك باستخدام معلومات مستمدة من مصادر أخرى، أو من خلال التعداد إذا لم تكن البيانات جيدة بما يكفي، لوضع إطار لأخذ العينات للنازحين داخلياً. ويجب الحرص أيضاً على إدراج الأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون مع السكان المضيفين وفيما بينهم، والذين قد لا يكون من السهل التعرف عليهم.

2) تحديد هوية أولئك الذين تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح

232- لقياس أولئك الذين تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح باستخدام مسح بالعينة من الأسر المعيشية، هناك اعتباران يتعين تناولهما، بالنظر إلى أنه تم تأمين عدد كافٍ من النازحين داخلياً في العينة لتقديم تقديرات للنازحين داخلياً بالثقة المطلوبة (انظر المناقشة الواردة في الفقرات 226-229). ويتمثل أول هذين الاعتبارين في (أ) إمكانية إدراج أسئلة تتعلق بالمعايير الخمسة جميعها لتجاوز مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، ويتمثل ثانيهما في (ب) القدرة على مقارنة أوضاع النازحين داخلياً بأوضاع السكان عموماً لتوفير معيار للوقت الذي يمكن فيه تقييم النازحين داخلياً بأنهم تجاوزوا المعايير المحددة (انظر الفصل الرابع).

233- وقد تكون إضافة أسئلة إلى المسوحات الإحصائية لعينات الأسر المعيشية الموجودة بالفعل لتحديد النازحين داخلياً الذين تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح فعالة من حيث التكلفة. وعلاوة على ذلك، من الناحية النظرية، يمكن أن تغطي مسح إحصائي على الصعيد الوطني جوانب أخرى من إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على النحو الوارد وصفه في المناقشة بشأن التقييم الأوسع نطاقاً للتقدم الذي يحرزه النازحون داخلياً نحو التوصل إلى حلول دائمة. ومع ذلك، من المرجح أن يكون عدد الأسئلة المتعلقة بالنازحين داخلياً مقيداً بالطول الممكن للاستبيان. وسيعتمد التصميم التفصيلي للوحدة على احتياجات البلد وأولوياته وخصائص السكان.

234- وستُمكن المسح الإحصائي ذات التغطية على الصعيد الوطني من إجراء مقارنات بين النازحين داخلياً وعموم السكان، وهو أمر مطلوب لقياس تقدم النازحين داخلياً نحو التوصل إلى حلول دائمة وتقييم من تجاوز مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح (انظر الفصل الرابع). وفي بعض الحالات، واعتماداً على نهج أخذ العينات، قد يكون من الممكن أيضاً إجراء مقارنة مع المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين داخلياً.

235- وغالباً ما تتيح المسح الإحصائي الموجهة تحديداً إلى النازحين داخلياً إدراج المزيد من الأسئلة المعمقة عن أوضاعهم وظروفهم المعيشية، مما يزيد من إمكانية تقييم المعايير الخمسة الرئيسية بشأن تجاوز مكان الضعف المتعلقة بالنزوح، فضلاً عن إدراج المزيد من معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة. بيد أن إجراء مسوحات إحصائية منفصلة غالباً ما يكون مكلفاً جداً ويستغرق وقتاً طويلاً، حيث تجرى جميع الاستعدادات والعمل الميداني والتحليلات لهذا الغرض وحده. وفي البلدان التي تتوافر فيها موارد مالية وبشرية محدودة، قد يكون من الأجدى الجمع بين هذا المسح الإحصائي والمسوحات الإحصائية الأخرى.

236- وعلاوة على ذلك، يؤدي إجراء مسح إحصائي لعينة خاصة بالنازحين داخلياً إلى تعقيد مهمة مقارنة أوضاعهم بأوضاع عموم السكان لتقييم من تجاوز مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، فضلاً عن قياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة.

237- وقد يُمكن الاحتفاظ بمحتوى الأسئلة التي يمكن مقارنتها أو مواءمتها مع المحتوى المستخدم في المسوحات الإحصائية العامة على الصعيد الوطني من إجراء مقارنات مع مجموعات أخرى من السكان. وبدلاً من ذلك، يمكن إدراج عينة منفصلة لغير النازحين داخلياً في إطار التصميم لأغراض المقارنة. وعند قياس التغير في مجموعة من الأفراد، على النحو الموصى به لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة، غالباً ما يفضل اتباع نهج الفريق لأن تقدير التغير يكون خالياً من أخطاء أخذ العينات، على الرغم من أن أخطاء عدم أخذ العينات قد تزداد بسبب تعقد العملية، حيث يتعين تتبع أفراد الأسرة المعيشية عبر المكان والزمان وقد يؤدي استنزاف الفريق إلى التحيز. وحيثما تسمح الأولويات والقدرات والظروف الوطنية، ينبغي النظر في إجراء مسوحات إحصائية جماعية لجمع المعلومات بشأن إدماج النازحين داخلياً واستيعابهم في المجتمعات المحلية.

ج- توصية باستخدام مسوحات إحصائية لعينات من أجل قياس أعداد النازحين داخلياً في المستقبل

- 238- من أجل تحسين جودة بيانات المسح بشأن النازحين داخلياً، يوصى بشدة بإشراك مؤسسات الإحصاء الوطنية في تصميم المسح. تتمتع مؤسسات الإحصاء الوطنية بالخبرة في إجراء المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية ولديها شبكة وطنية من المكاتب المحلية والموظفين المدربين تدريباً جيداً والعاملين الميدانيين. ويمكن أن تساعد هذه المؤسسات في ضمان أن تستوفي المسوحات الإحصائية معايير الجودة الوطنية والدولية لتمكين نشر النتائج بوصفها إحصاءات رسمية وتعزيز جودة البيانات وحمايتها بموجب قوانين الإحصاءات المناسبة.
- 239- وينبغي أن تشمل أطر أخذ العينات للمسوحات الإحصائية التي تتطلب معلومات عن النازحين داخلياً المخيمات ومراكز الاستقبال وأماكن الاستيطان العشوائية وأماكن الإقامة الجماعية (المؤسسات). ويمكن تحسين تغطية السكان النازحين داخلياً في المسوحات الإحصائية عن طريق الإفراط في أخذ عينات من المناطق التي يتجمعون فيها. وينبغي التماس المشورة المتخصصة في أخذ العينات، لا سيما عند إجراء مسوحات إحصائية للنازحين داخلياً لأول مرة، لضمان أن تكون العينة الناتجة من النازحين داخلياً كافية لتحقيق نتائج ذات مغزى.
- 240- ومع وجود مجموعات سكانية شديدة التنقل مثل النازحين داخلياً والسكان ذوي الصلة بهم في بعض السياقات، لا سيما في حالات الأزمات المستمرة، فقد تتغير توزيعات السكان المستهدفين بسرعة. ويؤثر ذلك على مدى كفاية أطر أخذ العينات حيث أن أعداد الأسر المعيشية النازحة داخلياً التي حُددت وقت تصميم واختيار العينة والعدد في وقت إجراء المقابلة قد يختلف اختلافاً كبيراً. ويمكن تحسين أطر أخذ العينات من خلال استخدام مصادر البيانات البديلة وأدوات تتبع النزوح وصور الأقمار الصناعية لتكملة الأطر القائمة، وعن طريق إضافة أسئلة إلى تعدادات السكان الوطنية للمساعدة في تحديد المناطق التي يتجمع فيها النازحون داخلياً. ويوصى بالتقليل إلى الحد الأدنى من الوقت الفاصل بين تحديث قوائم الأسر المعيشية والاختيار وإجراء المسح الإحصائي الميدانية.
- 241- وبغية الحصول على مزيد من المعلومات العامة عن النازحين، وإدراجهم بوصفهم مجموعة سكانية في نتائج المسوحات الإحصائية، يمكن إضافة مجموعة من أسئلة الفحص إلى المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية على الصعيد الوطني. ويمكن أن تكون أسئلة الفحص ماثلة لتلك الموصى بها لتعدادات السكان والمساكن (انظر الفقرات 211-219). وتوصي التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين بمواضيع أساسية لتحديد اللاجئين في المسوحات الإحصائية وتعدادات الأسر؛ ويمكن أيضاً تحديد النازحين داخلياً باستخدام سؤال فحص مماثل. وسيطوّر ذلك على نحو أكبر في العامين القادمين، وعندما يصبح جاهزاً، يتاح في دليل منهجي.
- 242- ولقياس الظروف المعيشية للنازحين داخلياً على الصعيد العالمي، ولا سيما لتقييم ما إذا كانوا قد تجاوزوا مكان الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح أم لا، ستوضع وحدة أساسية وتُقترح نهجاً قياسياً للاستخدام الدوري في المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية القائمة المتعددة الموضوعات على الصعيد الوطني، مثل دراسة قياس مستويات المعيشة، والمسح الديموغرافي والصحي، والمسوحات الإحصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والمسوحات الإحصائية الأخرى المتعددة الأغراض.
- 243- ومن أجل تحسين جودة البيانات التي تُجمع على الصعيد العالمي وفائدتها وقابليتها للمقارنة، يوصى باستخدام الاستبيان النموذجي لوضع وتصميم واختبار أدوات المسح الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالأسئلة بشأن مكان الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح.
- 244- كما أن الحفاظ على الاتساق في الأسئلة بمرور الوقت يسمح بإنشاء سلاسل زمنية لإحصاءات النازحين داخلياً.

3- البيانات والسجلات الإدارية

أ- مقدمة

- 245- عادةً ما تجمع السلطات الوطنية البيانات المنتجة بوصفها منتجاً ثانوياً للتسجيل، والمعروفة باسم البيانات الإدارية⁽¹⁹⁾، وفي بعض السياقات تتولى الوكالات التي تقدم الدعم مباشرة للأفراد المؤهلين جمع تلك البيانات. ويمكن تقسيم مصادر البيانات الإدارية إلى (أ) السجلات المدنية، التي عادةً ما تكون سجلات منفصلة خاصة بالأحداث الحياتية للأشخاص، مثل الولادة والزواج والطلاق والوفاة؛ و(ب) سجلات السكان، التي عادةً ما تكون مزيجاً من السجلات المدنية المختلفة والتي تتضمن في

بعض البلدان أيضاً معلومات عن أماط الهجرة؛ و (ج) سجلات أخرى تشير في هذا السياق إلى السجلات الخاصة بالنازحين داخلياً.

ب- الإمكانات والتحديات في استخدام البيانات الإدارية والسجلات لتقدير أعداد النازحين داخلياً

- 246- عادة ما يتم الاحتفاظ بالسجلات واستكمالها لأغراض إدارية، ولكنها يمكن أن تكون أيضاً مصدراً جيداً للبيانات لتجميع الإحصاءات⁽¹²⁰⁾. وتميل الحكومات الوطنية إلى الاحتفاظ بالسجلات المدنية وسجلات السكان، بينما يمكن أيضاً لوكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالنازحين داخلياً. وفي بعض البلدان التي يكتسي فيها تحديد حالات النازحين داخلياً أهمية خاصة، أنشئت سجلات إدارية خاصة بالنازحين داخلياً أو قواعد بيانات متعددة المصادر تهدف إلى إجراء تغطية شاملة لبيانات السكان النازحين داخلياً. وغالباً ما يكون التسجيل في هذه الأنظمة مرتبطاً بانتفاع المستفيدين بالخدمات والدعم الحكومي، حيث يصبح المسجلون مؤهلين للحصول على خدمات ومزايا معينة خاصة بالنازحين داخلياً. ولا ينبغي إنشاؤها لغرض وحيد هو إنتاج الإحصاءات، ولكن بمجرد إنشائها ينبغي أن تتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات لتكون مفيدة في فهم الحالات التي يجد النازحون داخلياً أنفسهم فيها.
- 247- وهناك إمكانية كبيرة فيما يتعلق باستخدام البيانات الإدارية كمصدر للإحصاءات الرسمية بشأن النازحين داخلياً؛ ومع ذلك، تنشأ العديد من التحديات عندما يتعلق الأمر بكل من تحديد هوية النازحين داخلياً وتسجيل من تجاوز مكان الضعف الرئيسية المرتبطة بالنزوح، على النحو الذي سيتم تناوله أدناه.
- (1) تحديد هوية أولئك الذين نزحوا داخلياً
- 248- تُبذل حالياً الجهود اللازمة لتحسين تغطية ونوعية التسجيل المدني في عدد من البلدان، حيث يُنظر إلى ذلك على أنه طريقة أكثر فعالية من حيث التكلفة لجمع المعلومات السكانية وحفظها، وللسجلات المدنية وظائف قانونية مهمة. ومع ذلك، لا يتم دائماً إدراج النازحين داخلياً في هذه السجلات، وإذا كان الأمر كذلك، فغالباً ما يتعذر تحديدهم في البيانات بوصفهم نازحين داخلياً لأن أماط تنقلاتهم لا تُلتقط عادة.
- 249- وفي البلدان التي تعمل فيها أنظمة التسجيل المدني بصورة جيدة، كان معظم النازحين داخلياً قد سجلوا أحداثهم الحياتية قبل النزوح. ومع ذلك، وبعد النزوح، قد يكون من الصعب الوصول إلى السجلات والشهادات القائمة للأحداث الحياتية، وكذلك تسجيل الأحداث الحياتية الجديدة. وإذا لم يكن النازحون داخلياً قادرين على الوصول إلى نظام التسجيل بعد النزوح، فإن ذلك يؤثر على جودة الإحصاءات.
- 250- وفي حين أن السجلات المدنية لا تتعقب في الغالب التنقلات ومن ثم فهي عادة ما تكون غير قادرة على تحديد هوية النازحين داخلياً، فإن سجلات السكان لديها القدرة على إدراج تنقلات السكان ومن ثم لديها أيضاً إمكانية أكبر لتحديد هوية النازحين داخلياً. وغالباً ما تسجل سجلات السكان المتطورة أماكن الإقامة والتغيرات التي تطرأ عليها، بما في ذلك سجلات وقت حدوث التغيرات، والتي يمكن أن تكون مفيدة في تحديد تحركات النازحين داخلياً بعد حدث مسبق في مكان وزمان معينين. بيد أنه في الحالات التي قد يكون فيها من الممكن ربط تنقلات شخص ما من منطقة إلى أخرى، فإن جدوى تقييم التنقلات وحدها لتحديد هوية نازح قسراً ستتوقف على السياق، حيث يمكن أن يكون لدى أولئك الذين لم يجبروا على النزوح قسراً أماط حركة مماثلة لأولئك الذين نزحوا قسراً.
- 251- وتعتمد إمكانية تحديد النازحين داخلياً استناداً إلى تنقلاتهم المسجلة في النظام السكاني أيضاً على تسجيل مكان إقامة الشخص أو الأسرة المعيشية وتحديثه بانتظام. وكما هو الحال فيما يتعلق بالسجلات المدنية، قد يكون من الصعب الوصول إلى السجلات وتسجيل أماكن الإقامة الجديدة، خاصة إذا لم يُنشأ مكان إقامة معهودة جديد.
- 252- وعلاوة على ذلك، هناك حالياً عدد قليل جداً من البلدان التي تحتفظ بسجلات سكانية متقدمة لتسجيل أماكن الإقامة والتغيرات التي تطرأ عليها. ولا توجد هذه الأنواع من سجلات السكان في معظم البلدان التي يتواجد فيها أعداد من النازحين داخلياً.
- 253- والمصدر الثالث المحتمل للبيانات الإدارية الخاصة بالنازحين داخلياً هو السجلات الخاصة بهم، والتي يُحتفظ بها في بعض البلدان. أما في البلدان التي توجد فيها سجلات خاصة بالنازحين داخلياً، فإنها تكون عادةً المصدر الرئيسي للمعلومات عن هؤلاء السكان، لا سيما فيما يتعلق بقياس العدد الإجمالي للنازحين داخلياً. ويمكن أن توفر بعض هذه السجلات بيانات عن الخصائص الديموغرافية الأساسية، مثل نوع الجنس والعمر، وقد توفر أيضاً معلومات عن التعليم والصحة والإسكان وسبل العيش والمتغيرات الأخرى، حسب الغرض من السجل.

254- وبما أن سجلات النازحين داخلياً غالباً ما تعتمد على عدد النازحين الذين يتقدمون للتسجيل، فإن التحيز في الاختيار الذاتي موجود بوصفه من أحد المخاطر المتأصلة. وهناك تحيزات أيضاً نتيجة للحواجز التي تحول دون تسجيل مجموعات معينة. وفي بعض الحالات، قد لا يرغب النازحون في التسجيل أو قد لا يكونون قادرين على ذلك، مما يؤدي إلى تمثيلهم تمثيلاً ناقصاً في النظام. وهناك في بعض الأحيان آثار حماية سلبية فيما يتعلق بالنازحين داخلياً، الذين قد لا يكونون على استعداد للتقدم إلى السلطات. ومن ناحية أخرى، قد يحدث أيضاً إفراط في التغطية حيث من الممكن أن يُسجل أشخاص من غير المؤهلين للانتفاع بسهولة أكبر بالخدمات والفوائد المرتبطة بكون المنتفعين نازحين داخلياً. وغالباً ما يُجرى التحقق، ولكن ليس دائماً، وهو أمر مهم لضمان عدم حدوث إساءة استخدام.

2) تحديد أولئك الذين تجاوزوا مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح

255- سيعتمد تحديد متجاوزي مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح على السجلات وما تغطيه تلك السجلات. وغالباً ما لا تغطي السجلات المدنية وسجلات السكان هذه الجوانب، ولكن قد تغطي السجلات الخاصة بالنازحين بعضاً منها إن لم يكن جميع عناصرها ذات الصلة (121).

256- وفي السجلات الخاصة بالنازحين داخلياً، يمكن أن تحدد التشريعات الوطنية ما إذا كان شخص ما مؤهلاً أو لم يعد مؤهلاً ومن ثم لا ينبغي إدراجه في السجل. ويمكن إنشاء نسخة إحصائية من السجل الإداري والحفاظ عليها ويمكن أن توضع فيها إشارة على أولئك الذين جرى تحديدهم على أنهم تجاوزوا مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح على هذا النحو وإخراجهم من تعداد النازحين داخلياً لأغراض إحصائية.

ج- توصية باستخدام البيانات الإدارية لقياس أعداد النازحين داخلياً في المستقبل

257- ينبغي إعداد أو تعديل سجلات السكان العامة، والسجلات المدنية إذا أمكن ذلك، لتشمل وتحديد النازحين داخلياً. ويتمشى ذلك مع المبادئ والتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية، التنقيح 3، الذي ينص على أنه في حين ينبغي أن تشير الإحصاءات إلى السكان المقيمين عادة، فمن المشروع أن يُدرج في سجل السكان أشخاص ليسوا مقيمين على نحو اعتيادي، ولكن يجب توخي الحذر لتحديد السكان المرجعيين الصحيحين (122). ولضمان تأمين تغطية جيدة، ينبغي أن تكون مراكز التسجيل سهلة الوصول لهؤلاء السكان. وقد تسهل نظم التسجيل عبر الإنترنت جمع الوثائق المتعلقة بالوضع القانوني وصفة المواطنة للنازحين داخلياً إذا أمكن تأمين مرافق الإنترنت والانتفاع بها؛ ومع ذلك، فإن بناء نظام قائم على الإنترنت وحده قد يضر بالنازحين داخلياً.

258- وينبغي زيادة أعداد قواعد البيانات الإدارية التي يمكن فيها تحديد النازحين داخلياً إلى الحد الأقصى، إما عن طريق إدراج متغير معين أو عن طريق السماح بالربط بين مختلف قواعد البيانات بقاعدة بيانات مركزية تحدد النازحين داخلياً لأغراض إحصائية. ومع ذلك، ينبغي أن يوضع في الحسبان أنه كلما زادت أعداد التسجيلات، زاد احتمال أن يكون توقيت تحديثها عامل خطر على جودة المعلومات. وينبغي الحرص على التزامن في تحديث السجلات عبر جميع السجلات المعنية (123).

259- ومع وجود العديد من مختلف أصحاب السجلات بين العديد من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، فإن استخدام المصطلحات المشتركة والتعاريف والتصنيفات وحتى اصطلاحات التسميات المتغيرة أمر مهم، مما يتيح التشغيل البيني بين منتجي الإحصاءات.

260- وينبغي إعطاء كل نازح داخلياً رقم تعريف شخصي، من الناحية المثالية على المستوى الوطني، لتسهيل تبادل المعلومات وتجنب الازدواجية. وينبغي إدراج أرقام التعريف الشخصية هذه في جميع قواعد البيانات لاستخدامها في إحصاءات النازحين داخلياً.

261- وينبغي اعتبار الأشخاص وحدة تسجيل معيارية للأغراض الإحصائية في قواعد البيانات الإدارية، كما ينبغي تسجيل الروابط الأسرية بطريقة تتيح لكل أسرة أن تُبنى بوصفها وحدة إحصائية.

262- وينبغي للسلطات المسؤولة أن تجمع معلومات اجتماعية اقتصادية إضافية عن النازحين داخلياً والسكان المرتبطين بهم، إذا أمكن ضمان جودتها في حدود الموارد المتاحة.

263- وينبغي أن يكون هناك تبادل للبيانات الإدارية بشأن النازحين داخلياً بين المنظمات والمؤسسات الإحصائية المسؤولة. كما ينبغي أن تراعي إجراءات تبادل البيانات القيود القانونية لكل بلد من البلدان وأن تكون متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة. وينبغي للوكالات ذات الصلة أن تقر الاتفاقات الرسمية بشأن تبادل البيانات، مثل مذكرات التفاهم. وفي سياق النازحين داخلياً، من المهم على وجه الخصوص ضمان سرية البيانات.

264- ولذلك ينبغي استخدام البيانات المستمدة من سجلات النازحين داخلياً لغرض الإحصاءات امتثالاً للتشريعات المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات. وينبغي لسطة الإحصاء الوطنية المسؤولة في البلد، والتي عادة ما تكون متمثلة في مؤسسة الإحصاء الوطنية أو ما يعادله، أن تضمن هذه الحماية. وقد يكون من الضروري استعراض التشريعات في بعض البلدان لتمكين وصولها. وعادة ما يستغرق استعراض التشريعات الإحصائية عدة سنوات لإنجازها ومن المطلوب أيضاً اتخاذ الخطوات المناسبة لبناء الثقة والتعاون بين الهيئات، مع التشريع أو بدونه.

4- مصادر البيانات البديلة

265- يجري حالياً توجيه جهود منهجية كبيرة نحو احتمال استخدام مصادر بديلة للبيانات واسعة النطاق (مثل البيانات الضخمة) لأغراض الإحصاءات بوجه عام. ويمكن العثور على أعداد هائلة من البيانات غير المهيكلة على الويب، على سبيل المثال بيانات حركة التنقل على الإنترنت (على سبيل المثال انطلاقاً من جوجل وفيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى)، بالإضافة إلى النظام العالمي لتحديد المواقع وبيانات الهواتف المحمولة. ويمكن لهذه البيانات، إذا حُمّلت ونُظّمت على نحو قانوني، أن توفر مصدر بيانات غني يمكن استخدامه للتحقق أو التثليث مع مصادر بيانات أخرى. ويمكن استخدام هذه البيانات في إطار الاستنتاجات الخاصة بالنزوح وإنتاج مقاييس النزوح من خلال الاستدلال غير المباشر والمؤشرات غير المباشرة، واستخدام بيانات بطاقة SIM، وبيانات مواقع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل صور الأقمار الصناعية، والبيانات ذات النماذج الإحصائية، وما إلى ذلك. وتتمتع هذه البيانات بإمكانات في مجال التطبيقات المستقبلية لتوفير المعلومات أو دعم التقديرات بشأن الخصائص والعادات والاحتياجات والمواقع واتجاهات التنقل للمجموعات والأفراد. ويمكنهم أيضاً تحديد الاتجاهات والارتباطات غير الواضحة على الفور من مصادر البيانات التقليدية.

266- وتقوم العديد من مكاتب الإحصاء الوطنية الآن بالتحقيق في كيفية الوصول إلى البيانات الضخمة واستخدامها بوصفها مصدراً للإحصاءات الرسمية. وبعد الصعوبات القانونية في الوصول إلى البيانات، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في التأكد من أن البيانات المستخدمة تمثل المجموعة المستهدفة الفعلية. ولا يقتصر الأمر على احتمال حصول النازحين داخلياً على التكنولوجيا التي تنتج البيانات الضخمة، مثل بطاقات الائتمان أو الهواتف المحمولة، أقل من عموم السكان، إذا كان من المرجح أن تحصل مجموعة فرعية من النازحين داخلياً على التكنولوجيا أكثر من غيرها (على سبيل المثال، النساء مقابل الرجال، أو الشباب مقابل كبار السن أو بعض الأقليات العرقية/الدينية)، ومن ثم يمكن أن تنحرف تغطية البيانات نحو تجارب مجموعة معينة.

267- وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية في أن البيانات تتحكم فيها العمليات التجارية العالمية، والتي قد لا تسمح بالوصول إلى البيانات أو توفر بيانات وصفية لشرح المعلومات التي يتم جمعها. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون المصادر مستدامة حيث قد يتعذر الوصول إليها أو يمكن سحبها دون إشعار مسبق، بسبب اعتبارات تجارية أو حالات إفلاس. ومع ذلك، تحتفظ الحكومات ببعض البيانات الإلكترونية، على سبيل المثال إذا قدمت الحكومات بطاقات مصرفية للنازحين داخلياً الذين يتلقون مساعدات مالية. وقد تكون المعلومات عن مكان سحب هذه الأموال مصدراً مفيداً للبيانات بشأن تنقلات النازحين داخلياً.

268- وهناك أيضاً مخاوف قانونية كبيرة فيما يتعلق بكيفية حصول الشركات الخاصة على البيانات الضخمة، ومشاركتها فيما بينها وبين الشركات والهيئات الحكومية.

269- ومن المأمول أن تتمكن البيانات الضخمة من تحسين كفاءة إنتاج الإحصاءات من حيث التكلفة، والتخفيف من عبء المستجيبين، مما يؤدي إلى تطوير منتجات إحصائية جديدة. تُبيّن التجارب مع البيانات الضخمة أن التكاليف المتكبدة يمكن أن تفوق الفوائد. وتتطور إمكانات استخدام البيانات الضخمة بسرعة وينبغي رصد الابتكارات في هذا المجال لتحديد المجالات التي يمكن أن تفيد في تطوير إحصاءات النازحين داخلياً.

270- وتعتمد كيفية استخدام البيانات الضخمة على مصدر البيانات والمعلومات المتاحة وجودة البيانات الوصفية. وتوفر بعض أنواع البيانات الضخمة معلومات منهجية جيدة وذات جودة كافية لاستخدامها في الإحصاءات الرسمية. على سبيل المثال، قد تكون صور الأقمار الصناعية مفيدة لقياس أمط الهجرة، وتحديد أماكن الاستيطان الجديدة لأغراض أخذ العينات، بينما يمكن استخدام السجلات من مشغلي الهاتف لتتبع التحركات، شريطة أن تتمكن جميع الأسر المعيشية أو معظمها من الحصول على هاتف شخصي. وكشكل ثالث من الأشكال المفيدة، يمكن أن يكون وضع العلامات الجغرافية مفيداً لتحديد ما إذا كان المسكن يقع في منطقة معرضة للخطر أم لا، أو للتحقق من انتفاعه بالخدمات العامة عند فحص مستويات المعيشة.

271- وعلى الرغم من أن أنظمة تتبع حركة السكان لا تدرج في كثير من الأحيان في إطار الإحصاءات الرسمية، إلا أنها وثيقة الصلة بالموضوع وضرورية لتوفير أرقام التدفق في بعض الظروف، شريطة استيفاء شروط الجودة. ويمكنهم أيضاً المساهمة في أطر أخذ العينات للسكان النازحين داخلياً داخل الإقليم.

ج- البيانات التشغيلية المجمعة لأغراض إنسانية

1- أوجه التباين بين البيانات التشغيلية والإحصاءات الرسمية

- 272- تُنتج الإحصاءات الرسمية باستخدام الأساليب العلمية والمهنية، استناداً إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (انظر الإطار 7-2). وتنشر هذه الإحصاءات مؤسسات الإحصاء الوطنية أو الوحدات الإحصائية التابعة للوزارات الحكومية التي تشكل جزءاً من الأنظمة الإحصائية الوطنية. وتتألف الأنظمة الإحصائية الوطنية من الوكالات التي تنظمها قوانين الإحصاء الوطنية واللوائح والمعايير الإحصائية الأخرى ذات الصلة.
- 273- وتُجمع البيانات التشغيلية مجموعةً من المنظمات، بما في ذلك الوزارات الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية والإمائية، لإبلاغ القرارات المتعلقة بالبرامج وتوفير الردود وتخصيص الموارد المرتبطة بالعمل الإنساني في المقام الأول. ويستخدم البعض، وليس الجميع، الأساليب المهنية والعلمية. وتميل البيانات التشغيلية إلى أن تكون متاحة في الوقت المناسب أكثر من الإحصاءات الرسمية، ولكنها قد لا تخضع لنفس الدقة والتحقق. وفي حين أن البيانات التشغيلية قد لا تفي في بعض الأحيان بأعلى معايير الجودة، إلا أنها قد تكون النوع الوحيد من بيانات النازحين داخلياً المتاحة حين يكون هناك حدث تشريد حديث أو عندما لا يتعطل النظام الإحصائي الوطني أو يفتقر إلى قدرة كبيرة. ولا تُنشر البيانات التشغيلية دائماً علناً، وإذا كانت كذلك، فمن المرجح أن تكون هناك تناقضات مقارنة بالإحصاءات الرسمية. غير أنها تُستخدم أحياناً كأساس للإحصاءات الدولية والتقديرات العالمية حيثما لا يوجد بديل.
- 274- وفي حالات انتهاكات حقوق الإنسان، قد لا يكون من الممكن تبادل البيانات التشغيلية مع السلطات الحكومية، لحماية الأفراد المستضعفين أو تجنب تحديد هوية الأفراد للسلطات. وينبغي مراعاة متطلبات السرية المماثلة لتلك الموجودة في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (انظر الإطار 7-2). وقد يحد ذلك من فائدة البيانات كإحصاءات رسمية محتملة أو مدخلات لمشاريع تكامل البيانات. وهناك الآن أيضاً اتجاه للتعاون بين منتجي الإحصاءات الرسمية ومنتجي الإحصاءات التشغيلية (انظر الفصل السابع للاطلاع على مزيد من المعلومات).

الجدول 6-2 أوجه التباين بين البيانات التشغيلية والإحصاءات الرسمية⁽¹²⁴⁾

الإحصاءات التشغيلية	الإحصاءات الرسمية	
ترتيبات العمل والامتثال من خلال القيمة المضافة والمنفعة المشتركة؛ الكتيبات، والتعاريف التشغيلية، والأدلة، والممارسة	التشريعية؛ والامتثال القسري؛ والمبادئ التوجيهية التقنية الخاصة باللوائح والاتفاقية	الأساس
المواءمة من خلال التعاون والتنسيق؛ قابلة للتنفيذ، والدقة على أساس الحاجة؛ الطابع الدوري والتوقيت المناسب	المواءمة من خلال المعايير، دورة الاستعراض؛ تم التحقق من صحتها ودقتها وموثوقيتها الميدانية؛ الطابع الدوري/التوقيت المناسب؛ تأخر في توفيرها	الجودة
الشبكات والتنسيق والاجتماعات والتبادل عبر الإنترنت؛ المزود هو صاحب المصلحة الرئيسي، أعمالهم اليومية التنفيذ المرن	الأفرقة العاملة، الممارسة المتعلقة بالمجتمعات المحلية؛ الأعمال غير الأساسية للمزود/مقدم الخدمات (مؤسسة الإحصاء الوطنية/المعلومات الإحصائية الوطنية للاتحاد الأوروبي)؛ نُفذت متأخرة	الممارسة
الوعي / اللقطات / بوابات الإنترنت الظرفية؛ أدلة للإنذار المبكر والتأهب؛ رؤية قابلة للتنفيذ مقدمة إلى أصحاب المصلحة	الاستعراضات / الكتب السنوية / قواعد البيانات الرسمية الإحصائية؛ أسس الأدلة لصياغة السياسات وتقييمها	النواتج

2- وصف مصادر البيانات التشغيلية الكمية

- 275- لا تُجمع البيانات التشغيلية أساساً، شأنها شأن البيانات الإدارية، لغرض إنتاج إحصاءات رسمية؛ وبدلاً من ذلك، فهي تُجمع للإبلاغ عن استهداف الدعم على نحو أفضل. وهي ليست متاحة لجميع المستخدمين أو لا تُنشر في نفس الظروف التي تُنشر فيها الإحصاءات الرسمية. والغرض الأساسي منها هو استخدامها في صنع القرار على الصعيد الإنساني؛ ومع ذلك، يمكن استخدامها في إنتاج الإحصاءات الرسمية، اعتماداً على المنهجية المستخدمة واعتبارات الجودة الأخرى (انظر الفصل السابع). مثل زيادة أطر أخذ العينات والتثليث مع مصادر أخرى. وأكثر آليات جمع البيانات شيوعاً هي أنظمة تتبع حركة السكان، المسوحات الإحصائية وأنظمة التسجيل/الالتحاق.
- 276- وفي غياب الخيارات الأخرى، غالباً ما تكون أنظمة تتبع حركة السكان المصدر الرئيسي للبيانات التشغيلية في سياقات النازحين داخلياً. ويتم إنتاجها في حالات الطوارئ، عندما تكون الظروف غير مناسبة لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وتختلف المنهجية المستخدمة لإنتاجها وفقاً للاحتياجات والإمكانات المتاحة، ولكنها قد تشمل أساليب جمع البيانات التقليدية الوارد وصفها أعلاه. وإذا أُتيحت المنهجية المستخدمة واستوفيت معايير الجودة للإحصاءات الرسمية، فقد تصبح هذه المصادر محتملة للإحصاءات الرسمية، شريطة أن يتسنى تبادل البيانات. من الأمثلة الرئيسية على نظام التتبع مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة⁽¹²⁵⁾. وتقوم مختلف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بنشر غيرها من مبادرات تتبع حركة السكان. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً بدور في إدارة أنظمة تتبع الحركة التي تهدف إلى بناء توافق في الآراء بشأن تقديرات النازحين داخلياً للاستجابات الإنسانية. وُصممت هذه الأنظمة لالتقاط حالات النزوح من خلال تحركات السكان المادية، لا سيما حين يتعلق الأمر بعدد كبير من السكان الذين يمكن التعرف عليهم بسهولة. ويمكن أن توفر هذه الأنظمة بيانات للنازحين داخلياً بشأن حجم حالات النزوح الكبرى.
- 277- وتعد المسوحات الإحصائية نوعاً آخر من أنواع آليات جمع البيانات التي تستخدمها الوكالات الإنسانية بوصفها مصدراً للبيانات الخاصة بالنازحين داخلياً. والمسوحات الإحصائية، التي يشار إليها غالباً باسم «تقييمات الاحتياجات» أو التي يتم إجراؤها في إطار «عملية تحديد السمات» الأوسع نطاقاً، هي تمارين لجمع البيانات التي تجرى عادةً في وقت واحد لفهم السكان النازحين داخلياً أو فهم الوضع الأوسع نطاقاً، أي إنها توفر «لقطة». ويمكن لهذه الدراسات أن تجمع البيانات من أجل تحديد حجم النزوح والاحتياجات المتعلقة بالنزوح ومكامن الضعف ومخاطر الحماية، فضلاً عن نوايا السكان فيما يتعلق بخيارات الحلول. وفي كثير من الحالات، تلتقط المسوحات الإحصائية أيضاً بيانات عن السكان غير النازحين الذين يعيشون في مواقع مماثلة، مما يسمح بإجراء مقارنات بين المجموعات السكانية. واعتماداً على نطاقها، يمكن أن تستند الدراسات الاستقصائية إلى عينة وتشمل تقييماً أساسياً أو تهدف إلى تغطية كاملة. ويمكن إجراء المسوحات الإحصائية بصورة دورية وبعد إجراء تغييرات جوهرية في السياق كما يمكن استخدامها في حالات الطوارئ الدورية وحالات الأزمات الطويلة الأمد على السواء. ومن الأمثلة الرئيسية للمسوحات الإحصائية تلك التي تدعمها الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخلياً⁽¹²⁶⁾. وعلى غرار أنظمة تتبع حركة السكان، إذا كانت المنهجية المستخدمة متاحة واستوفيت معايير الجودة للإحصاءات الرسمية، فقد تصبح هذه الدراسات مصادر محتملة للإحصاءات الرسمية، شريطة أن يتسنى تبادل البيانات.
- 278- وتُستخدم نظم التسجيل/الالتحاق أيضاً بوصفها مصدراً للبيانات التشغيلية في سياقات النازحين داخلياً وغالباً ما يتم دمجها في نظم توصيل المساعدات. وتسجل هذه النظم بيانات أساسية بشأن خصائص النازحين داخلياً واحتياجاتهم من المساعدة للاسترشاد بها في الاستهداف البرنامجي وتقديم المساعدة الإنسانية. ومن الأمثلة الرئيسية على نظام التسجيل منصة SCOPE⁽¹²⁷⁾ التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، المرتبطة بتقديم المساعدات الغذائية.

3- وصف مصادر البيانات التشغيلية النوعية

- 279- في سياقات النازحين داخلياً، تشمل البيانات النوعية عادة مقابلات المبلغين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز. كما تُستخدم أحياناً التقييمات السريعة أو جمع المعلومات المجتمعية. ومع ذلك، لا يمكن عادةً إثبات أن الاستجابات تمثل السكان النازحين. ويمكن أن تكون النتائج مفيدة في تصميم منهجيات جمع البيانات وفي تأطير محتوى الاستبيان ذي الصلة. وغالباً ما تُستخدم هذه التقييمات أيضاً لأغراض تشغيلية حيث يمكنها أن تقدم لمحة عن موقف معين. وهي تعد نهجاً مفيداً في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بسبب مخاوف أمنية أو لأسباب أخرى.
- 280- ولا تُستخدم البيانات النوعية لتجميع الإحصاءات الرسمية بسبب طبيعتها غير التمثيلية، ولكنها قد تكون مصدراً قيماً للمراقبة والتحقق. ويمكنها أن تقدم مزيداً من التأكيد على النتائج التي تم الحصول عليها من مصادر رسمية أخرى. وفي

سياقات النازحين داخلياً، يمكنها اختبار الاستجابات للقضايا الحساسة واستكمال المعلومات الكمية بشأن الشواغل الأمنية وظروف المعيشة والاندماج. ويمكن استخدام هذه الرؤى في تصميم الاستبيان واختباره في المستقبل. ويمكن للبيانات النوعية أيضاً أن تشرح النتائج الإحصائية وتضيف قيمة إلى تحليل البيانات.

4- اعتبارات الجودة للبيانات التشغيلية

- 281- يمكن استخدام العديد من مصادر البيانات التشغيلية بوصفها مدخلات إضافية للإحصاءات الرسمية. وعلى سبيل المثال، يمكن للبيانات الكمية أن تكمل معلومات المسح أو تعززها. ومع ذلك، قد لا تكون البيانات في متناول السلطات الإحصائية أو قد لا يُنظر فيها لإنتاج الإحصاءات الرسمية الوطنية حيث لا تنتجها هيئة مفوضة من النظم الإحصائية الوطنية لهذا الغرض.
- 282- ولكي تكون البيانات التشغيلية مفيدة للإحصاءات الرسمية، يتعين أن يجري تبادلها مع المؤسسة الوطنية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الرسمية. ولكي تكون مناسبة للنشر كإحصاءات رسمية، يتعين اعتمادها بعد تقييم الجودة من قبل السلطات الإحصائية ذات الصلة. وعادةً ما يكون مؤسسة الإحصاء الوطنية هو المؤسسة الحكومية المعتمدة. ولكي تُقَيَّم هذه البيانات، يتعين أن تكون مشفوعة، من بين أمور أخرى، ببيانات وصفية جيدة تبين كيفية جمع البيانات، والمنهجيات المستخدمة، والتصنيفات المستخدمة وكيفية معالجة النتائج.

د- تكامل البيانات

1- اعتبارات لإحصاءات النازحين داخلياً

- 283- تميل البيانات التي يتم جمعها بطرق مختلفة إلى عرض جوانب مختلفة من قصة النازحين داخلياً. وعندما يكون من الممكن دمج البيانات المجمعة من مصادر مختلفة، يمكن أن تعطي البيانات المتكاملة صورة أكثر شمولاً. وبصورة نموذجية، يمكن دمج البيانات الإدارية مع بيانات المسوحات الإحصائية، أو يمكن دمج مصدرين إداريين⁽¹²⁸⁾.
- 284- وتعتمد طريقة التكامل المطبقة على بيئة البيانات المحددة السائدة في بلد معين. وفي بعض البلدان، يمكن تحديد النازحين داخلياً ومطابقتهم على نحو حتمي في قواعد البيانات من خلال أرقام التعريف الشخصية الفريدة للحصول على صورة مفصلة عن خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية. وفي حالة عدم وجود بنية تحتية متكاملة للبيانات الإدارية، يوفر الربط الاحتمالي والمطابقة الإحصائية حلولاً بديلة.
- 285- ويمكن اعتبار المطابقة الاحتمالية تحت ثلاثة شروط. أولاً، ينبغي أن تحتوي مجموعات البيانات المزمع دمجها على سجلات بشأن نفس الأفراد. ثانياً، ما إذا كانت المطابقة الاحتمالية ستنتج تطابقات موثوقة على المستوى الفردي أم لا، يعتمد ذلك على القوة التمييزية للمتغيرات المتاحة والمستخدم لأغراض إحصائية. ثالثاً، ينبغي حل الأساس القانوني وأي شواغل تتعلق بالخصوصية.
- 286- أما فيما يتعلق بإحصاءات النازحين داخلياً، فقد يكون من الممكن دمج البيانات الإدارية المتعلقة بحالة الإقامة مع بيانات المسوحات الإحصائية المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية، حتى عندما لا تتبادل مجموعات البيانات سوى جزء صغير من الملاحظات. ومن المتوقع أن توفر المطابقة الإحصائية حلاً عملياً في المستقبل المنظور. ويمثل ذلك إشكالية أصغر فيما يتعلق بالشواغل المرتبطة بالسرية حيث لا تُنقل سوى المعلومات التوزيعية، دون بذل أي محاولة لتحديد الوحدات المتطابقة باستخدام معلومات حساسة.
- 287- ومع ذلك، واستناداً إلى افتراض الاستقلال المشروط، تُعد القوة التفسيرية فيما يتعلق بالمتغير المستهدف أمراً بالغ الأهمية وتتطلب تقييماً دقيقاً على أساس كل حالة على حدة.

2- نهج مطابقة البيانات

- 288- هناك عدة نهج لمطابقة البيانات بناءً على مستوى الانتفاع بها ونوع المتغيرات المعنية. والطريقة الأكثر تقدماً ودقة هي الربط المباشر بين الأفراد أو الأسر المعيشية الواردة في مجموعتين أو أكثر من مجموعات البيانات. وباستخدام متغير أو متغيرات تحديد مشتركة، يمكن ربط الأشخاص أو الأسر معاً حالة تلو الأخرى. ويُستخدم ذلك على نحو شائع في السجلات الإدارية، حيث نادراً ما تحتوي المسوحات الإحصائية والتعدادات على متغيرات تحديد الهوية. وفي البلدان التي توجد فيها أرقام تعريف شخصية فريدة للسكان، ويُستخدم فيها نفس الرقم في العديد من السجلات، يمكن تنفيذ هذا النوع من الربط.
- 289- ويجري أحياناً إدراج أرقام التعريف في المسوحات الإحصائية⁽¹²⁹⁾. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر لأنه من الممكن أن يؤثر ذلك على استعداد الناس للرد ويمكن أن يقوض ضمانات السرية.
- 290- وبدلاً من ذلك، يمكن استخدام أسماء الأفراد والخصائص الأخرى، عند توافرها، لربط الأفراد فيما بينهم. وعادة ما يستغرق هذا النوع من الربط وقتاً طويلاً ويمثل تحدياً لأن الأسماء غالباً ما لا تُسجّل أو تُهجّأ على نحو صحيح بطريقة موحدة. ويمكن استخدام الأساليب الاحتمالية لتحسين النسبة المئوية للربط الناجح، ولكن يتطلب ذلك جهداً كبيراً من الناحية التقنية. ولا ينبغي النظر في هذا النهج إلا إذا كانت هناك حاجة فعلية إلى إقامة روابط على المستوى الفردي؛ ومن الأمثلة على ذلك الحالات التي يتعين فيها ربط سجلين معاً بصورة دائمة. ويجب أيضاً مراعاة اتفاقات السرية عند استخدام هذا النهج.
- 291- وثمة نهج أقل تطلباً، لا يُنفَّذ على المستوى الفردي، يتمثل في مقارنة ملخصات نتائج تحليلات مختلف مصادر البيانات المتاحة. وفي هذه الطريقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار أنواع الأسئلة المستخدمة للحصول على البيانات من المستجيبين. وعند مقارنة المسوحات الإحصائية، على سبيل المثال، إذا استُخدمت صياغة مختلفة للأسئلة، فمن المحتمل أن يفهم المستجيبون الأسئلة على نحو مختلف، مما يؤثر على النتائج.
- 292- وعند التخطيط لاستقصاء خاص بالنازحين داخلياً، من المفيد استخدام تنسيقات أسئلة مماثلة لتلك المستخدمة في استطلاع أجري مؤخراً، لتمكين إجراء المقارنات. وبالمثل، إذا كان الغرض من ذلك هو تتبع التغييرات بمرور الوقت في نفس المجموعة السكانية، فستكون هناك حاجة إلى تنسيق أسئلة متطابقة مع بعض المحتويات على الأقل.

ه- الاختيار بين مختلف مصادر البيانات

1- تقييم إيجابيات وسلبيات مصادر البيانات

- 293- ترد في الجدول 6-3 مصادر البيانات الرئيسية المتعلقة بالزوح والتي يمكن استخدامها لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية، وكذلك نظام تتبع الحركة. ولكل مصدر من المصادر، يبين الجدول ما إذا كانت قادرة أم لا على تقديم تقديرات لعدد السكان النازحين داخلياً أو تدفقاتهم وفي أي ظروف. ولا يتضمن الجدول مصادر أخرى للبيانات التشغيلية و«البيانات الضخمة» والبيانات النوعية، إما لأنها متنوعة للغاية في المحتوى بحيث يتعذر تقييمها على نحو صحيح في مجملها أو لأنها نادراً ما تُستخدم لإنتاج الإحصاءات الرسمية.
- 294- وإذا لزم الأمر، يتعين استخدام التثليث والمقارنات بين المصادر عند تقييم مدى ملاءمتها للاستخدام؛ وينبغي النظر في التغطية المحتملة للبيانات، وتوقيت جمع البيانات، والأخطاء المقدرة في أخذ العينات وعدم أخذ العينات، عند اختيار مصادر البيانات.

الجدول 6-3 موجز مصادر البيانات الرئيسية المتعلقة بالنزوح

المصدر	التغطية	يوفر أرقام التدفقات الداخلة	يوفر أرقام التدفقات الخارجة	يوفر أرقام العديد
التعداد	كاملة (جميع السكان)؛ فقط كل 10 سنوات	نعم، إذا أُدرجت أسئلة محددة (يتعين تحديد الفترة الزمنية للتدفق الداخل)	ليس وحدها؛ ستشمل بعض المعايير الرئيسية لمكان الضعف المتعلقة بالنزوح، ولكن لا تشملها عادةً بالكامل	كلا إذا كانت مرتبطة بمصادر أخرى
دراسة استقصائية وطنية عامة للأسر المعيشية	تعرض تقديرات للمواطنين وللأقاليم والأقاليم الفرعية حسب حجم العينة. وقد تُستبعد المخيمات من التغطية	نعم، مع إطار عينة تمثيلي وأسئلة تحديد الهوية في المسح	نعم، إذا أُدرجت جميع مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح	نعم، ممكن إذا كان تصميم العينة وحجمها مناسبين لعرض شرح توضيحي للنازحين داخلياً بدقة كافية
مسح إحصائي للنازحين داخلياً	عادة ما تشمل المنطقة. ولا يمكن تغطية جميع السكان النازحين داخلياً إلا إذا كان حجم العينة والإطار المستخدم مناسبين	نعم، مع إطار عينة تمثيلي وأسئلة تحديد الهوية في المسح	نعم، إذا أُدرجت جميع مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح وكان هناك مجموعة سكانية مرجعية للمقارنة بها	نعم، ممكن إذا كان تصميم العينة وحجمها كافيين لالتقاط النازحين داخلياً بدقة كافية، ويمكن مقارنة أسئلة النازحين داخلياً بأسئلة السكان/المضيفين عموماً
السجل السكاني	كاملة للمواطنين المؤهلين المعنيين	جزئياً، إذا كان من الممكن تحديد النازحين داخلياً وتضمين الهجرة الداخلية على نحو موثوق مع التواريخ	كلا، لا تغطي عادةً التدفقات الخارجة	لا تقدم معلومات مفقودة إلا إذا أُدمجت مع مصادر أخرى
سجل خاص بالنازحين داخلياً	كاملة إذا تقدم الجميع للتسجيل	نعم، إذا تم تحديثها وإكمالها بانتظام	من المحتمل نعم، إذا تم تغطية جميع مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح	نعم، إذا اكتملت وإذا وُضعت علامة على أولئك الذين تغلبوا على مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح
نظام تتبع حركة السكان ⁽¹³⁰⁾	على أساس المنطقة؛ تغطية جيدة ممكنة للمنطقة المرصودة	جزئياً، لأنه يغطي التحركات، ولكنه قد يكون غير دقيق من حيث أعداد المهاجرين وأسباب الهجرة	لا تُطرح عادةً أسئلة بشأن مكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح على عينة تمثيلية	عموماً لا، ولكن في بعض الحالات الصعبة يمكن استخدامه لتقدير العديد

295- وعلى النحو الوارد في الجدول 6-3، فإن العديد من المصادر لديها القدرة على تقديم رؤى بشأن تدفق عديد النازحين داخلياً. ويتمثل مصدر البيانات الأكثر مرونة في المسح الإحصائي للأسر المعيشية، والتي يمكنها، إذا تيسر وضع إطار جيد بما فيه الكفاية لأخذ العينات وإدراج الجوانب اللازمة للنزوح، أن تقدم لمحة عامة جيدة عن السكان النازحين داخلياً حسب الفئة الفرعية ومكان الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح.

296- وتتمتع التعدادات والسجلات الخاصة بالنازحين داخلياً بإمكانيات مماثلة، ولكن إدراج جميع جوانب النزوح في هذه المصادر يجعلها أكثر تكلفة واستغراقاً للوقت. ومة تحدّ إضافي في السجلات الخاصة بالنازحين داخلياً يتمثل في الحفاظ على تحديث جميع المعلومات بشأن النازحين داخلياً. كما أن نظام تتبع حركة السكان وغيرها من مصادر البيانات الجديدة الأكثر تشغيلية لديها الإمكانيات اللازمة، تبعاً للمنهجية والنهج المستخدم، لا سيما إذا أُدمجت مع مصادر البيانات الأخرى.

2- التغلب على مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح

297- يعرض الجدول 4-6 لمحة عامة أكثر تفصيلاً عن مختلف مصادر البيانات الرئيسية وتغطيتها لمختلف عناصر مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح. ويشمل أيضاً مكامن الضعف الثلاثة المتعلقة بالنزوح لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة. وفي الوقت الحالي، لا تغطي معظم مصادر البيانات جميع هذه الجوانب. وللمضي قدماً، هناك إمكانية لجمع هذه المعلومات في إطار المسوحات الإحصائية العامة والخاصة بالنازحين داخلياً. ولكي يحدث ذلك بطريقة منسقة، يتعين وضع مجموعة من المؤشرات والأسئلة ذات الصلة بناءً على المعايير الفرعية العشرة المحددة للتغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح، فضلاً عن المعايير الفرعية المتعلقة بالمعايير الثلاثة المتبقية لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة (انظر الجدول 4-2).

298- وعلى النحو المحدد سابقاً، قد تغطي التعدادات وسجلات النازحين داخلياً العديد من جوانب النزوح، ولكن قد تكون عناصر التعداد الأخرى أكثر أهمية لجمع البيانات عنها، وقد تكون التكاليف مرتفعة جداً بحيث لا يمكن إدراج أسئلة بشأن النزوح، أو قد تكون الصيانة صعبة في حالة سجلات النازحين داخلياً. ولا ينبغي إنشاء سجل لأغراض إحصائية، ولكن إذا أنشئ لأغراض إدارية، فيمكن أيضاً استخدام المعلومات في التقييمات الإحصائية.

299- ويمكن أيضاً الجمع بين المصادر، على سبيل المثال لضمان تحديث إطار أخذ العينات وبجودة كافية أو لتقييم ما إذا كان قد تم التغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح أم لا.

الجدول 4-6 مصادر البيانات واستخدامها في تحليل مكامن الضعف المتعلقة بالنزوح

أنظمة تتبع حركة السكان	السجلات		المسوحات الإحصائية		تعداد السكان	
	تسجيل النازحين داخلياً	تسجيل السكان	المسوحات الإحصائية الخاصة بالنازحين داخلياً	المسوحات الإحصائية العامة		
X	X	✓	~	✓	✓	تحليل مقارنة بين السكان النازحين داخلياً وغير النازحين
~	✓	✓	✓	✓	✓	التركيبات السكانية الأساسية
~	~	X	✓	~	~	معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات 1 السلامة والأمن
~	~	X	✓	✓	✓	2 مستوى المعيشة اللائق
X	~	~	✓	✓	✓	3 الوصول إلى سبل العيش
X	✓	X	✓	~	~	4 استعادة المساكن والأراضي والممتلكات
~	✓	✓	✓	✓	✓	5 الانتفاع بالوثائق
X	~	~	✓	~	~	6 لم شمل الأسرة
X	X	X	✓	~	~	7 المشاركة في الأجواء العامة
X	X	X	✓	~	~	8 الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة والعدالة

✓ اليوم غالباً ما تتم تغطيتها بالكامل، أو من المتوقع أن تتم تغطيتها بالكامل في المستقبل، باستخدام المصدر وحده
 ~ اليوم تتم تغطيتها جزئياً، أو من المتوقع أن تتم تغطيتها جزئياً في المستقبل، باستخدام المصدر وحده أو بالاشتراك مع مصادر أخرى
 X لم تتم تغطيتها اليوم، ولا يُتوقع تغطيتها في المستقبل

و- موجز التوصيات

- 300- أظهر هذا الفصل أن العديد من مصادر البيانات لديها القدرة على أن تُستخدم في إنتاج إحصاءات رسمية عن النازحين داخلياً. ولكل مصدر من المصادر مزاياه وتقييداته الخاصة به عندما يتعلق الأمر بتحديد النازحين داخلياً في البيانات، وتحديد من تغلب على مكامن الضعف الرئيسية المتعلقة بالنزوح ومن ثم لم يعد جزءاً من العديد.
- 301- وعرض هذا الفصل عدة توصيات بشأن كيفية الارتقاء بأساليب جمع البيانات الحالية ضمن النظم الإحصائية الوطنية لقياس عديد النازحين داخلياً وتدفقاتهم في كل مصدر من المصادر المعروضة. وبناءً على المناقشات الواردة في الجزء ب، يسلط الجزء ه الضوء على أن أكثر مصادر البيانات مرونة في هذا السياق هو عينة المسح الإحصائي للأسر المعيشية. ويمكن تحسين ذلك من خلال إدراج الأسئلة المتعلقة بالنازحين داخلياً على نحو أكثر تكراراً في المسوحات الإحصائية العامة للأسر المعيشية.

- 302- وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير لإدراج المتغيرات المتعلقة بالنازحين داخلياً في التعدادات ومصادر البيانات الإدارية. وعلى الرغم من أن مصادر بيانات التعداد والبيانات الإدارية قد لا تكون مناسبة أو قادرة على قياس التدفق الداخل للنازحين داخلياً إلى العديد من السياقات، أو لالتقاط نهاية النزوح، فإن هذه المصادر لديها القدرة على العمل بوصفها أطر عينة كاملة لعينات من المسوحات الإحصائية للأسر المعيشية بشأن هذا الموضوع.
- 303- وجرى أيضاً استكشاف الدور المحتمل للبيانات التشغيلية بوصفها مصدراً للإحصاءات الرسمية. وفي المراحل المبكرة من النزوح، قد تكون البيانات التشغيلية هي البيانات الوحيدة المتاحة، بسبب البيئات السريعة التغير والصعوبة التي غالباً ما تسود في سياقات النزوح. وفي بعض السياقات، قد يؤدي الافتقار إلى نظام إحصائي فعال أو وجود نظام إحصائي محدود الموارد والقدرات إلى حد كبير أيضاً إلى أن تكون البيانات التشغيلية هي المصدر الوحيد الممكن لإحصاءات النازحين داخلياً. ولكي تُعتبر البيانات التشغيلية مصدراً للإحصاءات الرسمية، فإن الجودة في جميع العمليات والشفافية في إنتاج البيانات أمران أساسيان، وينبغي إجراء تقييم لجودة البيانات من جانب مؤسسات الإحصاء الوطنية أو الوحدات الإحصائية الأخرى ذات الصلة داخل النظم الإحصائية الوطنية.
- 304- وعلاوة على ذلك، شدد هذا الفصل على الحاجة إلى دمج مصادر البيانات المختلفة وإمكانية دمجها لتقديم صورة كاملة عن عديد النازحين داخلياً وتدفعاتهم. وينبغي اتخاذ تدابير لتيسير التكامل، مثل إدخال النظام الوطني لرقم التعريف الشخصي في إطار جمع البيانات من الأفراد، وتبسيط الأسئلة عبر أدوات جمع البيانات، وضمان اتخاذ خطوات لاحترام سرية البيانات.

7

تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً

أ- مقدمة

305- يتطلب إنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة تنسيقاً فعالاً بين الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية والدولية، لضمان اتساق التقديرات وقابليتها للمقارنة من مصدر إلى آخر، والحفاظ على ثقة المستخدمين ومقدمي الخدمات في البيانات، مما في ذلك الجمهور. أما بدون التنسيق، فمن المحتمل أن يكون جمع إحصاءات النازحين داخلياً غير مخطط له ومخصصاً وأقل شمولية وكفاءة، مما يحدث فجوات في التغطية والنتائج التي من غير المرجح أن تفي بمعايير الجودة اللازمة. وهناك فوائد مهمة لجمع إحصاءات جيدة التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي (انظر الإطار 7-1).

306- وسيركز هذا الفصل على مختلف المبادئ والآليات لتنسيق إحصاءات النازحين داخلياً، وعند القيام بذلك، سيناقش معايير الجودة ودور التنسيق فيما يتعلق بالبيانات التشغيلية، من حيث صلتها بالإحصاءات الرسمية. وسيحدد الجزء بـ أ نهج التنسيق الوطنية، التي تغطي كلاً من النظم الإنسانية، الوطنية منها والدولية، أثناء عملها على المستوى القطري، وكيف يمكن إقامة روابط مناسبة بين الإحصاءات الرسمية والبيانات التشغيلية؛ ويعرض الجزء ج لمحة عامة عن الجهات الفاعلة والعمليات التنسيقية الدولية ذات الصلة، فضلاً عن المبادئ التي يقوم عليها التنسيق الإحصائي الدولي الفعال؛ ويجمع الجزء د التوصيات المتعلقة بالتنسيق لتسهيل جمع الإحصاءات الرسمية المحسنة للنازحين داخلياً.

الإطار 7-1 مبادئ التنسيق والجودة الإحصائية

يشمل تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً عدة جوانب مختلفة تحدد مفاهيم الجودة، أهمها ما يلي:

تلبية احتياجات البيانات وبناء الثقة في البيانات. حاجة المواطنين والمجتمع المدني والحكومات والشركاء جميعاً إلى أدلة. اعتماد الدعم المقدم من الحكومات والوكالات الشريكة للنازحين داخلياً على البيانات الجيدة لتخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج. ومع ذلك، فإن مختلف منتجي البيانات لديهم احتياجات مختلفة من البيانات وفقاً لولاياتهم ومسؤولياتهم، ويستخدمون منهجيات مختلفة لجمع البيانات. ويؤدي ذلك إلى أن تكون البيانات أقل قابلية للتشغيل البيئي وأكثر صعوبة في الاستخدام للأغراض الرسمية. ويمكن أن يساعد التنسيق الفعال في تحديد أوجه التآزر، وتحسين اتساق مصادر البيانات، وسد الفجوات في البيانات، وتيسير التوصل إلى توافق الآراء بشأن القضايا الواقعية، ودعم وضع السياسات المستنيرة بالأدلة.

التوقيت/التوقيت المناسب. تتوقف قيمة الإحصاءات على الوقت الذي تصبح فيه متاحة. وفي أثناء أزمة النزوح وبعدها، يتطلب الوضع أن تكون البيانات متاحة بسرعة لمساعدة الحكومات والشركاء في المجال الإنساني على الاستجابة في الوقت المناسب. وفي الحالات الطويلة الأمد، تتباين الاحتياجات. وتحتاج الحكومات إلى بيانات وإحصاءات لصياغة سياسات قائمة على الأدلة تهدف إلى دعم الحلول الدائمة. وينبغي أن تتاح المعلومات والأدلة في الوقت المناسب لدعم دورات التخطيط والميزنة للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى.

الكفاءة من حيث التكلفة. يعمل التنسيق على تحسين الكفاءة من خلال مساعدة الحكومات والشركاء على تجميع الموارد لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها.

المقارنة. يُمكن التنسيق أيضاً من تحديد المجموعات ذات الصلة للمقارنة مع النازحين داخلياً، مثل المواطنين جميعهم أو المجتمع المضيف أو سكان الحضر أو الأشخاص الذين يعيشون في فقر، من أجل وضع سياسات متماسكة وتقديم الخدمات عبر شرائح مختلفة من المجتمع.

تبادل البيانات والقوانين. يعد تبادل البيانات عنصراً من العناصر المهمة في التنسيق الإحصائي. ويجب أن يُنفذ بشكل قانوني وبما يتماشى مع الأخلاقيات الإحصائية، لتجنب تقويض ثقة الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يتم تبادل البيانات بصورة قانونية وسرية وفي إطار روح المبادئ الإحصائية، يمكن أن ييسر تغطية أكثر اكتمالاً وتحليلاً أقوى، فضلاً عن تخفيف العبء على السكان الذين يشملهم المسح الإحصائي وجامعي البيانات. ويجب أن تضمن إجراءات إخفاء هوية البيانات السرية وحماية مزودي البيانات.

الجودة. للحفاظ على الثقة في الإحصاءات، يتعين أن تضمن السلطات الإحصائية جودة جميع الإحصاءات. وضمان الجودة يحدد مجالات التحسين ويرتقي بالمعايير (انظر الجزء بء للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن معايير الجودة الإحصائية).

ب- التنسيق الوطني لإحصاءات النازحين داخلياً

307- يمكن أن يساعد التنسيق الوطني في تسهيل وضع سياسات أكثر اتساقاً، وتوجيه استثمار الموارد وتنفيذ الاستجابات، وتعزيز تقييم السياسات القائمة. ومن خلال ضمان الالتزام المتسق بالتعاريف والمعايير والمنهجيات بما يتماشى مع متطلبات الإحصاءات الرسمية، فإن فوائد نظام جيد التنسيق لجمع الإحصاءات ستؤثر على سياسات النزوح واستجاباتها بمرور الوقت.

308- وعلى المستوى الوطني، هناك حاجة إلى عمليات مختلفة لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية بشأن النازحين داخلياً. يبدأ هذا الجزء بتحديد دور الأنظمة الإحصائية الوطنية، التي يضطلع أعضاؤها بمسؤولية جمع الإحصاءات الرسمية ومعالجتها ونشرها. ومن ثم يناقش البيانات التشغيلية التي تجمعها الوكالات الإنسانية في إطار أنشطتها العادية والظروف التي قد تكون فيها هذه البيانات مفيدة بوصفها مدخلات في الإحصاءات الرسمية بشأن النازحين داخلياً. ومن المسلم به أنه لا ينبغي اعتبار جميع البيانات التشغيلية إحصاءات رسمية محتملة، وأن هناك العديد من الاستخدامات الأخرى لهذه البيانات، بما في ذلك تخطيط العمليات الإنسانية وتحديد أولويات التدخلات وتصميمها.

309- ولا يُنسَق دائماً إنتاج الإحصاءات والبيانات الرسمية بشأن النازحين داخلياً تنسيقاً جيداً، لا سيما وأن الإحصاءات الرسمية بشأن النازحين داخلياً لا تُنتج على نحو شائع. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يستغرق إعداد الإحصاءات الرسمية بعض الوقت، وغالباً ما تكون هذه الإحصاءات غير قادرة على تلبية احتياجات التخطيط والاستجابة الفورية للحكومات والشركاء في بداية أزمة النزوح. وفي حالة عدم وجود إحصاءات رسمية بشأن النازحين داخلياً، يمكن أن تكون البيانات التشغيلية التي تنتجها الوكالات

الإنسانية مكملاً مفيداً. بيد أنه لا ينبغي اعتبارها بديلاً طويل الأجل للإحصاءات الرسمية، وإن كانت قد توفر مدخلات في سلاسل جديدة.

1- الأنظمة الإحصائية الوطنية

- 310- تنتج الإحصاءات الرسمية مجموعة متنوعة من التشكيلات الحكومية والوزارات والإدارات والوكالات. وتشكل هذه الهيئات معاً الأنظمة الإحصائية الوطنية. وعادةً ما يكون لدى النظام الإحصائي الوطني، ولكن ليس دائماً، مؤسسة الإحصاء الوطني تضطلع بالمسؤولية الكاملة عن المعايير الإحصائية الرسمية. وفي حالة عدم وجود مثل هذه الهيئة، تتولى مسؤولية المعايير الإحصائية عادة سلطة وطنية أخرى مسماة. ويمكن إنشاء مؤسسة الإحصاء الوطني بوصفه وكالة مستقلة⁽¹³¹⁾ أو في إطار الهياكل الحكومية النظامية. وفي حين أن مؤسسة الإحصاء الوطني يمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من قوة وأداء النظام الإحصائي الوطني، فإن ذلك يعتمد على قدرة مكتب الإحصاء الوطني على الحفاظ على المعايير والاستقلالية المهنية وعلى وجود قوانين ولوائح إحصائية قابلة للتنفيذ والتي يجري تنفيذها⁽¹³²⁾.
- 311- وتورد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصفاً للنظام الإحصائي الوطني بأنه «مجموعة من المنظمات والوحدات الإحصائية داخل بلد ما، تجمع وتعالج وتنشر الإحصاءات الرسمية بشكل مشترك نيابة عن الحكومة الوطنية»⁽¹³³⁾. وقد تضم هذه المجموعة عدداً كبيراً من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية المشاركة في إنتاج الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك القيمين على مجموعات البيانات الإدارية التي تساهم في إعداد الإحصاءات الرسمية. ومن الناحية العملية، ولا سيما في السياقات التي تشتد فيها الحاجة إلى إحصاءات النازحين داخلياً، فإن العديد من المؤسسات الإحصائية الوطنية ليس لديها الموارد الكافية ولا المكانة المناسبة، مما يقوض قدرتها على تنفيذ توصيات المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة وقوانين الإحصاءات خارج منظماتها، ويتركها غير قادرة على أداء دورها التنسيقي مع الأعضاء الآخرين في النظام الإحصائي الوطني.
- 312- وفي العديد من البلدان، تضطلع الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، أو غيرها من الخطط المتعددة السنوات لتطوير النظام الإحصائي، بدور مهم في التنسيق الإحصائي. وغالباً ما تكون متوافقة مع خطط التنمية الوطنية، والتي تشكل جزءاً من دورة السياسات الوطنية. ومن خلال الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات أو خطة مماثلة، تقوم جميع المنظمات في النظام الإحصائي الوطني بجمع الإحصاءات الرسمية ومعالجتها ونشرها نيابة عن الحكومة الوطنية. وتحدد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات أو خطة مماثلة أيضاً الأهداف الخاصة بالمكان الذي يجب أن يكون فيه النظام الإحصائي الوطني في غضون 5-10 سنوات والأولويات والعمليات للوصول إلى هناك. وجرى تطويره بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة من خلال عملية تعاونية، مع التركيز على تقييم احتياجات المستخدمين وإيجاد طرق لتبليتها⁽¹³⁴⁾.
- 313- وفي السياقات التي يمثل فيها النزوح مشكلة، يمكن أن يساعد إدراج إحصاءات النازحين داخلياً في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات أو في خطة مماثلة (مثل البرنامج الإحصائي السنوي) في تعميم إنتاج إحصاءات النازحين داخلياً الرسمية وتحسين جودتها وتوافرها من خلال توفير الموارد وبناء القدرات، حتى عندما لا تكون جهة الاتصال الأساسية لإنتاج البيانات جزءاً من النظام الإحصائي الوطني. ويمكن أيضاً استخدام الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات لتطوير سياسة إحصائية تتمثل في وضع سلاسل جديدة، بما في ذلك اللجان التقنية للإشراف على وضع إحصاءات النازحين داخلياً (على الرغم من أنه ينبغي، حيثما أمكن، استخدام آليات التنسيق الإحصائية القائمة، لتسهيل تعميم قضايا النازحين داخلياً؛ انظر الفقرة 344).

2- استيفاء معايير الجودة الإحصائية

- 314- لكي تكون الإحصاءات مفيدة، يجب أن تلبى التقديرات المتعلقة بالنازحين داخلياً احتياجات مستخدميها، فضلاً عن الحد الأدنى من معايير الجودة. ويجب أن تستند إلى التعاريف المطبقة بصورة منهجية والمعايير الدولية والمنهجيات المتينة، وينبغي أن تراعي المعايير الدولية ذات الصلة. ويجب أن تكون النتائج متاحة لجميع المستخدمين والمستخدمين المحتملين وقابلة لأن يفسروها.
- 315- واعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة (الإطار 7-2)⁽¹³⁵⁾. وبالإضافة إلى تلبية هذه المتطلبات، ستطلب الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالنازحين داخلياً إجراء تقييم إحصائي للجودة لضمان ملاءمتها للغرض واستيفائها المعايير التي وضعتها السلطات الإحصائية الوطنية.

الإطار 7-2 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة

- المبدأ 1- توفر الإحصاءات الرسمية عنصراً لا غنى عنه في نظام المعلومات في مجتمع ديمقراطي، حيث تقدم الحكومة والاقتصاد والجمهور بيانات بشأن الوضع الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي والبيئي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على المؤسسات الإحصائية الرسمية أن تجمع الإحصاءات الرسمية التي تفي باختبار المنفعة العملية وتتيحها على أساس محايد احتراماً لحق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة.
- المبدأ 2- للاحتفاظ بالثقة في الإحصاءات الرسمية، يتعين على المؤسسات الإحصائية أن تقرر وفقاً لاعتبارات مهنية بحتة، بما في ذلك المبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية، أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها.
- المبدأ 3- سعياً إلى تفسير تفسير صحيح للبيانات، يتعين على المؤسسات الإحصائية أن تقدم معلومات وفقاً للمعايير العلمية بشأن مصادر الإحصاءات وأساليبها وإجراءاتها.
- المبدأ 4- يحق للمؤسسات الإحصائية التعليق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وإساءة استخدامها.
- المبدأ 5- يمكن استخلاص البيانات لأغراض إحصائية من جميع أنواع المصادر، سواء كانت مسوحات إحصائية إحصائية أو سجلات إدارية. ويتعين على المؤسسات الإحصائية أن تختار المصدر فيما يتعلق بالجودة وحسن التوقيت والتكاليف والأعباء الواقعة على عاتق المستجيبين.
- المبدأ 6- يجب أن تكون البيانات الفردية التي تجمعها المؤسسات الإحصائية من أجل التجميع الإحصائي، سواء كانت تشير إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، سرية للغاية وتستخدم حصراً لأغراض إحصائية.
- المبدأ 7- يتعين الإعلان عن القوانين والأنظمة والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.
- المبدأ 8- من الضروري التنسيق بين المؤسسات الإحصائية داخل البلدان لتحقيق الاتساق والكفاءة في النظام الإحصائي.
- المبدأ 9- يعزز استخدام المؤسسات الإحصائية في كل بلد للمفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.
- المبدأ 10- يسهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

316- واعتمدت أيضاً عدة مجموعات من الدول، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأفريقي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والاتحاد الأوروبي، أطراً إقليمياً للجودة تلبي احتياجاتها المحددة استناداً إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة⁽¹³⁶⁾. ولدى العديد من البلدان بالفعل أطر تقييم إحصائية للجودة وإجراءات لضمان الجودة معمول بها في نظامها الإحصائي الوطني، والتي يمكن استخدامها أو توسيعها لتشمل إحصاءات النازحين داخلياً. وحيثما تعتزم البلدان تعميم إحصاءات النازحين داخلياً، ينبغي أن تكون مرشحة للتقييم في إطار الجودة الوطني، كما ينبغي مراعاة التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً⁽¹³⁷⁾.

317- وبالإضافة إلى وضع المعايير من خلال أطر الجودة، من المطلوب أيضاً وضع القوانين واللوائح ومدونات الممارسات الإحصائية لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وتغطي التشريعات واللوائح ومدونات الممارسات الوطنية حقوق والتزامات الهيئات التي يتكون منها النظام الإحصائي الوطني. كما ينبغي أن تغطي جميع المؤسسات التي تنتج معاً إحصاءات رسمية وطنية في إطار النظام الإحصائي الوطني، ومصادر البيانات المعنية، بما في ذلك المسوحات الإحصائية والتعدادات والبيانات الإدارية.

أ- التشريعات واللوائح الإحصائية لحماية الإحصاءات الرسمية

318- تعتمد البلدان قوانين إحصائية لحماية الإحصاءات الرسمية ومقدمي البيانات. ويمكن دمج هذه القوانين في قانون شامل للإحصاءات ويمكن أن تشمل أيضاً قوانين محددة تحكم نظم التعداد الوطني والبيانات الإدارية. وهناك عدد قليل من البلدان، بما فيها البلدان الخارجة من النزاعات، ليس لديها بعد قوانين إحصائية لحماية البيانات، وقد يكون لدى هذه البلدان أعداد كبيرة من السكان النازحين. ويمكن أن تنظم قوانين الإحصاءات النظام الإحصائي الوطني من خلال ما يلي:

- 1- حماية سرية البيانات الفردية؛
- 2- تحديد حقوق ومسؤوليات منتجي الإحصاءات الرسمية؛
- 3- حماية الاستقلالية المهنية لمكاتب الإحصاء الوطنية؛
- 4- ترسيخ الأخلاقيات المهنية لإنتاج وتنظيم الإحصاءات الرسمية استناداً إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة؛
- 5- وضع آليات تمثيل المستخدمين؛
- 6- توضيح مهمة جمع البيانات؛
- 7- تفويض مكتب الإحصاء الوطني (أو السلطة المختصة) لتنسيق النظام الإحصائي؛
- 8- توحيد البرمجة الإحصائية والتنسيق (بما في ذلك الإنتاج والنشر والتوزيع)؛
- 9- توضيح العلاقات مع المجتمع الإحصائي الدولي.

319- وينبغي وضع قوانين تدعم جمع البيانات عن النازحين ونشر المعلومات المتعلقة بهم من أجل (أ) تعزيز ثقة الجمهور في الترتيبات - والإعلان عن وجود قيود قانونية تحدد ما يمكن القيام به وما لا يمكن؛ و(ب) ضمان التفاهم المتبادل بين مكاتب الإحصاء الوطنية والوزارات والباحثين؛ و(ج) توفير الاتساق في الطريقة التي تعالج بها البيانات والمقترحات البحثية؛ و(د) وضع أساس للتعامل مع الانتهاكات في القانون ومنع حدوثها (138). وفي حين أن هذه القوانين تحمي الإحصاءات الرسمية، فإن جمع البيانات التشغيلية ليس محمياً بنفس الطريقة؛ ومع ذلك، فهي محمية بموجب السياسات الأخلاقية للوكالات الإنسانية المعنية. وقد يكون من المستصوب جمع بيانات تشغيلية من المرجح أن تصبح جزءاً من الإحصاءات الرسمية في المستقبل بموجب أحكام القوانين الإحصائية في البلد المعني، بموافقة السلطات الإحصائية وحمايتها.

ب- حماية خصوصية وسرية البيانات

320- يعد تبادل البيانات من الأمور الضرورية لإنتاج إحصاءات النازحين داخلياً، لا سيما عندما تكون البيانات الإدارية أو التشغيلية هي المصدر. ومع ذلك، فإن أحد العوائق الرئيسية أمام تبادل بيانات النازحين داخلياً هو طابعها الشديد الحساسية، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الشديدة التأثر بوجه خاص. ولا ينبغي أن يؤدي تبادل البيانات الخاصة بالنازحين أو الكشف عنها إلى تعريض سلامتهم للخطر أو إلى انتهاك حقوق الإنسان فيما يخصهم. لذلك، ينبغي تطبيق الأساليب المناسبة للحد من مخاطر إعادة تحديد هوية أصحاب البيانات، فضلاً عن وجود آليات تسمح بتبادل البيانات والاستعلام عنها بأمان. وينبغي أن يكون إيجاد توازن بين الانفتاح والخصوصية في صميم الاعتبارات عند اتخاذ قرار بشأن نشر إحصاءات النازحين داخلياً للبيانات بوصفها مفتوحة أم خاصة. ويستلزم ذلك، على سبيل المثال، اختيار مستويات مناسبة من التصنيف الجغرافي. وفي هذا الصدد، تضطلع النظم الإحصائية الوطنية وقوانين الإحصاءات الوطنية وأطر حماية الخصوصية بدور حاسم في تحقيق التوازن بين حقوق الوصول إلى المعلومات وخصوصية البيانات وحماية السرية، مما يضمن التنسيق بين الكيانات ذات الولايات المختلفة ومسؤوليات الإشراف على البيانات. ويمكن للاتفاقات الإقليمية (140). ويمكن أيضاً أن تساعد أيضاً في رصد كل من البيانات المفتوحة وحماية الخصوصية والدعوة إليها وتبادل الدروس المستفادة بشأن أنظمة البيانات المفتوحة ورصد حالة البيانات المفتوحة وضمانات حماية الخصوصية في السياق المحدد لإحصاءات النازحين داخلياً (139).

321- وتحمي قوانين الإحصاءات خصوصية وسرية مقدمي البيانات وبياناتهم في حالة البيانات التي تجمعها مكاتب الإحصاء الوطنية وأعضاء الأنظمة الإحصائية الوطنية، ولكن يمكن أيضاً حمايتها بموجب القوانين التي تنطبق على وزارات وإدارات ووكالات حكومية معينة، وكذلك الأطر القانونية الإقليمية (140). ويمكن وصف «الخصوصية» بأنها حق صاحب البيانات في تحديد المعلومات التي يتم توفيرها، ومتى يتم إصدارها ولن يتم إصدارها. ومن ناحية أخرى، فإن «سرية» البيانات هي خاصية للبيانات، تنتج عادة عن تدابير تشريعية تمنعها من الكشف غير المصرح به. ويكمل هذان المصطلحان بعضهما البعض، حيث يمكن أن يؤدي انتهاك سرية البيانات إلى انتهاك الحق في خصوصية موضوع البيانات.

322- وينبغي الحفاظ على سرية البيانات من خلال ضمان إدارة مخاطر تحديد الهوية المباشر أو غير المباشر للأفراد أو الكشف عنها عن طريق قواعد متفق عليها، مثل إلغاء تحديد الهوية (تعديل البيانات عن طريق إزالة أي معرفات) أو إخفاء الهوية (إزالة المعلومات أو تغييرها أو طي التفاصيل لضمان عدم احتمال تحديد هوية أي شخص أو منظمة في البيانات). ومع ذلك، يمكن أن تختلف قابلية تطبيق قواعد السرية هذه من مصدر إلى آخر وهي خاصة بكل مصدر فردي أو تنظيمي. وبالإضافة إلى

القواعد، قد تستفيد الأطراف ذات الصلة أيضاً من الأساليب الأخرى التي تحافظ على السرية، مثل تقليل البيانات (الحفاظ على السرية عن طريق اختيار التجميعات المناسبة أو كيفية تقديم البيانات) وتعديل البيانات (الحفاظ على السرية عن طريق تغيير طفيف في البيانات المحددة للهوية دون التأثير بشكل كبير على النتائج الإجمالية).

- 323- وينبغي أن يكون إصدار البيانات الجزئية عن النازحين متسقاً مع الترتيبات القانونية والإدارية لحماية سرية البيانات الجزئية⁽¹⁴¹⁾. وينبغي وضع ترتيبات قانونية لحماية السرية قبل الإفراج عن أي بيانات جزئية، وينبغي استكمال هذه الترتيبات بتدابير إدارية لتنظيم الوصول إلى البيانات الجزئية وضمان أن يكون خطر إعادة تحديد هوية الأفراد منخفضاً قدر الإمكان مع السماح في الوقت نفسه بالاستعلام عن الرؤى واستخراجها واستخدام البيانات على المستوى الفردي. وفي الحالات التي لا يوجد فيها قانون مناسب لحماية البيانات، لا ينبغي الإفصاح عن البيانات دون الحصول على مشورة قانونية مكثفة. وفي حالات ذات الطابع الشديد الحساسية، يوصى باستخدام جيوب البيانات⁽¹⁴²⁾. وفي حالة عدم وجود تشريعات، من الضروري أن يكون هناك شكل آخر من أشكال التفويض الذي يحمي خصوصية سرية مقدمي البيانات بصورة قانونية، من خلال اتفاقية مشاركة البيانات أو مذكرة تفاهم قابلة للتنفيذ بين الأطراف المعنية. ويجب أن يغطي التشريع أو التفويض ما يمكن وما لا يمكن القيام به بشأن البيانات والأغراض التي يمكن استخدام البيانات من أجلها؛ والموافقة المستنيرة لمقدمي البيانات؛ وشروط الإصدار؛ وعواقب انتهاك الشروط؛ ولتبادل البيانات الجزئية، ينبغي أن يكون لدى الوكالات الدولية والإنسانية سياسة حماية البيانات التي تراعي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة ولا تكشف عن تفاصيل الأفراد⁽¹⁴³⁾. أما فيما يتعلق بوكالات الأمم المتحدة، يوضح إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات التزامات السرية التي ينبغي احترامها في جميع الأوقات ويحدد إرشادات الممارسات الجيدة⁽¹⁴⁴⁾. وبوجه عام، هناك خطر على سمعة جميع وكالات ومؤسسات تبادل البيانات إذا لم يكن هناك شكل من أشكال السلطة والرقابة المعمول بها فيما يتعلق بإصدار البيانات الجزئية.

ج- الاستقلال

- 324- من الضروري أن تكون الوكالة الإحصائية مستقلة حتى تتمتع الإحصاءات الرسمية بالمصداقية. ولضمان استقلاليتها، ينبغي أن تكون الوكالة الإحصائية، سواء كانت إحدى الوزارات التنفيذية أو مكتب الإحصاء الوطني، منفصلة عن أجزاء الحكومة التي تتولى صنع السياسات وتنفيذ الأنشطة الإدارية والتنظيمية وأنشطة الإنفاذ. وينبغي أن تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات بشأن محتوى الإحصاءات وأساليب إنتاجها ونشرها. وينبغي أن تكون محايدة وأن تتجنب الظهور بمظهر أن عمليات جمعها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها قد يجري التلاعب بها لأغراض سياسية أو لصالح مصالح خاصة. وينبغي أن يكون لها الحق في التعليق على التفسير الخاطئ للإحصاءات أو إساءة استخدامها من جانب الحكومات وغيرها. وبالنظر إلى الطابع الحساس الذي غالباً ما يحيط بإحصاءات النزوح القسري، فإن استقلالية مكاتب الإحصاء الوطنية تعد أكثر أهمية.

د- إصدار ونشر الإحصاءات الرسمية

- 325- يتمثل النشر في عملية إصدار المنتج الإحصائي للمستخدمين وفي تلبية احتياجاتهم، إما كلياً أو جزئياً. ويمثل النشر أحد أهم أنشطة الأنظمة الإحصائية الوطنية. وينبغي النظر إلى النشر على أنه حلقة الوصل بين توافر البيانات واستخدام الإحصاءات لأغراض صنع السياسات. وينبغي لمنتجي البيانات الإحصائية أن يتشاوروا على نطاق واسع بشأن متطلبات المستخدمين من إحصاءات النزوح في مراحل التخطيط.
- 326- وينبغي أن يسترشد النشر بعدد من المبادئ، بما فيها المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، مثل الموضوعية والحياد والسرية والخصوصية وحسن التوقيت وإمكانية الوصول. أما فيما يتعلق بإحصاءات النازحين داخلياً، فتحتفي الشواغل المتعلقة بحماية البيانات بأهمية خاصة، ويتم التأكيد على ذلك بشدة في حالات النزاع.
- 327- وسيعتمد الناشر الرئيسي للإحصاءات الرسمية في النظام الإحصائي الوطني على ترتيبات الحوكمة الإحصائية للبلد، ومن ثم سيختلف من بلد إلى آخر. وينبغي أن يكون لدى النظام الإحصائي الوطني سياسة نشر متاحة للجمهور تتضمن إحصاءات النازحين داخلياً. وينبغي أن تتضمن سياسة النشر معلومات بشأن شروط الوصول إلى البيانات، ونطاق المنشورات والبيانات المتاحة، والدعم الذي يمكن أن يتوقعه المستخدمون، ومدى توافر البيانات الوصفية. وينبغي أن تكون البيانات الوصفية متاحة باستخدام برامج غير احتكارية، وينبغي تحديد جهة اتصال ونشرها لدعم المستخدمين. وينبغي إدراج البيانات الوصفية المتعلقة بالنازحين داخلياً، مثل التعاريف والتصنيفات وما شابه ذلك، في نظام البيانات الوصفية العام لتمكين المستخدمين من تفسير البيانات بشأن النازحين داخلياً. وعند إجراء تقييمات الجودة، ينبغي أن تكون بيانات الجودة متاحة للجمهور في إطار إصدارات البيانات والمنشورات.

- 328- وينبغي وضع منشورات النازحين داخلياً وقواعد بياناتهم الإحصائية في مواقع الإحصاءات الوطنية على الإنترنت وتطوير المعرفة الإحصائية لدى مستخدمي إحصاءات النازحين داخلياً. ونظراً إلى عدم توافر إحصاءات النازحين داخلياً على نطاق واسع في جميع البلدان، فقد يحتاج المستخدمون الجدد ووسائل الإعلام إلى تدريب على المفاهيم والتعاريف المستخدمة. وللاستفادة الكاملة من إحصاءات النازحين داخلياً، ينبغي ربط الإحصاءات الرسمية بمصادر البيانات الأخرى داخل النظام الإحصائي الوطني (انظر الفقرات 288-292 من الفصل السادس، بشأن نُهج مطابقة البيانات).
- 329- وينبغي أن يتمتع جميع المستخدمين بإمكانية متساوية للوصول إلى الإصدارات الإحصائية في نفس الوقت. وينبغي تقييد الوصول المميز إلى الإحصاءات قبل الإصدار والتحكم فيه. وفي حالات عدم الوفاء بمبدأ المساواة في إمكانية الوصول إلى الإحصاءات، يجب نشر المعلومات بشأن الوصول المبكر إلى الإحصاءات (145). وينبغي تقليل الفاصل الزمني بين جمع البيانات ونشرها.

3- البيانات التشغيلية للتصدي لأزمات النزوح

أ- تنسيق البيانات التشغيلية بشأن النازحين داخلياً

- 330- تنص المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على أن السلطات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً الخاضعين لولايتها. ومع ذلك، هناك في كثير من الحالات أوجه عدم وضوح بشأن المؤسسات المكلفة بالتصدي للنزوح الداخلي، وكيفية ردها على ذلك بصورة شاملة.
- 331- التصدي للنزوح الداخلي: يحدد إطار المسؤولية الوطنية أنه ينبغي تعيين مؤسسة وطنية بوصفها جهة اتصال للتصدي لحالات النزوح. ووجهة الاتصال مسؤولة عن «ضمان الاهتمام المستمر بالمسألة وكذلك تيسير التنسيق داخل الحكومة ومع الشركاء المحليين والدوليين» من خلال جميع مراحل الرد على حالات النزوح، انطلاقاً من الوقاية ووصولاً إلى الحلول الدائمة (146). والبلدان التي لم تعتمد قانوناً وطنياً أو سياسة وطنية بشأن النزوح الداخلي هي أقل احتمالاً لتكون قد أقامت مثل هذه المؤسسة. وبالإضافة إلى التنسيق على الصعيد الوطني، يمكن للسلطات دون الوطنية والإقليمية والمحلية أن تضطلع بدور أساسي في التصدي لحالات النزوح الداخلي. وغالباً ما تكون هذه السلطات هي جهة الاتصال الأولى للنازحين داخلياً وغالباً ما تكون هي التي يلجأ إليها النازحون داخلياً أولاً للحصول على المساعدة.
- 332- وبالإضافة إلى ذلك، تعد المنظمات الوطنية والدولية شركاء أساسيين للحكومات في التصدي لحالات النزوح، بما في ذلك في تطوير الإحصاءات. وفي الاستجابات الدولية للأزمات الإنسانية، غالباً ما يستخدم «النهج العنقودي» (147). ويرأس كل مجموعة من المجموعات وكالة دولية أو وكالة تابعة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، ويمكن أيضاً أن تشارك في رئاستها المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي. ويتمثل هدفها في ضمان أن تقوم جميع المنظمات ذات الصلة العاملة في مجال معين (مثل الحماية والصحة والمأوى) بالتنسيق فيما بينها لتقديم المساعدة. وتقوم بتحديد المجموعات اللجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات، وهي الآلية الأساسية للتنسيق المشترك بين المنظمات للمساعدة الإنسانية وتشمل وكالات الأمم المتحدة وشبكات المنظمات غير الحكومية المشاركة بوجه عام في الاستجابات الإنسانية. وتنتج المجموعات عادةً كميات كبيرة من البيانات التشغيلية لتوجيه الاستجابات الإنسانية، والتي يمكن أن تكون ذات صلة بتطوير الإحصاءات الرسمية.
- 333- وعلى الصعيد القطري، يتولى منسق الشؤون الإنسانية مسؤولية إنشاء القطاعات والأفرقة القطاعية المناسبة، وتعيين قادة المجموعات، وضمان أن تبني الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على القدرات المحلية وتطور الروابط المناسبة مع السلطات والمؤسسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين وتحافظ عليها. وعندما تكون السلطات الوطنية في وضع قوي يتيح لها الريادة في مجال الاستجابة الإنسانية، فقد يتولى منسق الشؤون الإنسانية دور تنظيم الاستجابات الإنسانية على الصعيد الدولي لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات، كما هو الحال عادةً مع الكوارث. غير أنه في حالات النزاع، قد يختلف التنسيق وتباين العلاقات بين السلطات والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية.
- 334- وتقوم الحكومات والمنظمات المشاركة في التصدي لحالات النزوح بإنتاج البيانات وذلك باستخدام أدوات مختلفة مثل المسوحات الإحصائية ومقابلات المخبرين الرئيسيين والتسجيل ورصد التدفق وأدوات رسم الخرائط المتخصصة. وبما أن الظروف التشغيلية يمكن أن تكون صعبة، مع سرعة تغير البيئات، ومحدودية الوصول إلى تنقلات السكان النازحين وغير المستقرين، فليس من الممكن أو المناسب دائماً اتباع المعايير الموضوعية للإحصاءات الرسمية، كما ليس من الممكن دائماً إشراك أعضاء النظم الإحصائية الوطنية. وغالباً ما يُنسّق تجميع وإنشاء البيانات السكانية المشتركة بين المجموعات أو بين القطاعات عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال «ملف تعريف إنساني» (148). ويعرض الملف الشخصي أرقاماً للسكان العاملين في

المجال الإنساني بين القطاعات. وتشمل هذه التقديرات عدد الأشخاص المتضررين من إحدى حالات الطوارئ، فضلاً عن عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية والذين تستهدفهم هذه المساعدات والذين يتلقونها. وفي إطار الملف الإنساني، تُحدّد مجموعات مختلفة متأثرة بأزمة إنسانية، مثل النازحين وغير النازحين والجرحى والمفقودين والقتلى. والنازحون داخلياً هم مجموعة فرعية منبثقة عن مجموعة النازحين ويُصنفون أيضاً وفقاً للسياق الذي يعيشون فيه (على سبيل المثال، المخيمات أو المخيمات الشبيهة بها وأماكن الإقامة الخاصة أو الفردية). وتساهم كل من الحكومة والمنظمات الإنسانية في الملف الإنساني، وعادة ما تُنقل مسؤولية الإشراف على هذه الجهود إلى الحكومة بمرور الوقت.

335- ونظراً إلى طبيعة النزوح الداخلي، قد لا يكون من الممكن إشراك أعضاء النظام الإحصائي الوطني على الفور في أنشطة البيانات. وفي بعض الحالات، حتى الحكومة لا تشارك على نطاق واسع. وبعد حدوث الأزمات الكبرى مباشرة، غالباً ما تظلم المجموعات، أو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بمسؤولية تنسيق أنشطة البيانات. أما فيما يتعلق بمعظم الكوارث، وخاصة الأحداث الصغيرة أو المتوسطة الحجم، تميل الحكومات إلى جمع البيانات وتنسيقها (للاطلاع على مزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى القسم السابق).

ب- التحديات المواجهة لجمع البيانات التشغيلية عن النازحين داخلياً⁽¹⁴⁹⁾

336- يترتب على مراحل الأزمات وكيفية التصدي لحالات النزوح آثار على تنسيق البيانات التشغيلية. وفي حالات النزوح المرتبطة بالنزاع، وحيث يصعب الوصول إلى جزء من أراضي بلد ما أو مجمل تلك الأراضي، قد يكون من الصعب بمكان جمع البيانات. وقد تتمكن بعض منظمات المعونات الدولية أو الوطنية من الوصول إلى أجزاء مختلفة من إقليم ما، وتضع تقديرات للمناطق التي تغطيها. ويمكن أن يساعد تجميع الأرقام الجزئية المستمدة من مجموعات مختلفة في إنتاج تقديرات وطنية أو إقليمية. ومع ذلك، ينبغي التسليم بأنه ستكون هناك بعض السياقات التي لا يكون فيها ذلك ممكناً أو متاحاً في الوقت المناسب.

337- وتتعدد التحديات التي تواجه تنسيق إنتاج البيانات التشغيلية الخاصة بالنازحين داخلياً وتشمل استيعاب ولايات المنظمات المختلفة، والتي غالباً ما تكون تعاريفها متباينة، ومختلف مناطقها الجغرافية مستهدفة ومختلف استخداماتها المقصودة للبيانات مجمعة، مما يجعل من الصعب أن تمارس عملياً قابلية البيانات للمقارنة. وتشكل كفاية تغطية السكان النازحين مصدر قلق خاص من حيث الجودة فيما يتعلق ببيانات النازحين داخلياً، وعلى سبيل المثال كيفية تحديد الحكومات لما إذا كان ينبغي تسجيل النازحين داخلياً أم لا ولماذا ينبغي تسجيلهم.

338- ويمكن تحديد مدى فائدة البيانات التشغيلية للإحصاءات من خلال تقييم جودتها باستخدام إطار تقييم الجودة الذي تستخدمه السلطات الإحصائية الوطنية أو غيرها من الأدوات الإقليمية أو الدولية المعترف بها، مثل إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات⁽¹⁵⁰⁾ (انظر الفقرتين 316 و 317).

ج- تنسيق الإحصاءات الرسمية والبيانات التشغيلية

339- على الرغم من التحديات، من الناحية النظرية، وبمجرد أن تتولى الحكومة التصدي للأزمات، فإن بعض البيانات التشغيلية التي يجمعها الشركاء في المجال الإنساني يمكن أن تفيد في تطوير الإحصاءات الرسمية. وغالباً ما تُستمد هذه البيانات من الأنشطة التشغيلية وقد لا تكون قادرة على تلبية معايير الجودة أو قد تكون غير مناسبة أو غير مطلوبة للإحصاءات الرسمية. وعلى الرغم من أن بعض البيانات التشغيلية هي فقط ذات الصلة بوصفها مدخلات محتملة للإحصاءات الرسمية، فإن إنشاء عملية تنسيق لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المصادر والمنهجيات يمكن أن يدعم اتباع نهج أكثر اتساقاً لإنتاج مثل هذه البيانات، بما يتماشى مع التوصيات الحالية. وينبغي لمنتجي بيانات النازحين داخلياً المشاركين في البيانات التشغيلية التي يمكن استخدامها في الإحصاءات الرسمية أن يبذلوا جهوداً للتقيد بهذه التوصيات بغية توفير الاتساق في التعاريف والمفاهيم والأساليب المستخدمة.

340- وقد يكون من المناسب بدء سلسلة جديدة من الإحصاءات الرسمية معزلة عن مصادر البيانات التشغيلية السابقة، على الرغم من أن بعض البيانات التشغيلية قد تكون مناسبة بوصفها مدخلات للإحصاءات الرسمية؛ وينبغي أن تتخذ السلطات الإحصائية هذا القرار.

341- وفي الوقت الراهن، تظلم وكالات مختلفة بالعديد من المسوحات الإحصائية المتداخلة وغيرها من أنشطة جمع البيانات. ويمكن أن يؤدي تجميع الموارد وإجراء تقييمات مشتركة حيثما أمكن إلى تحسينات في البيانات ويكون أقل عبئاً على النازحين

داخلياً. وهناك أمثلة على المشاركة الواسعة والتعاون الجيد متاحة بالفعل من أذربيجان والبوسنة والهرسك وكولومبيا وكوت ديفوار وإقليم كردستان العراق والصومال. وعندما تُجمع بيانات المسوحات الإحصائية في سياق الطوارئ، يمكن لاتفاقية التنسيق الوطنية أو المحلية للنازحين داخلياً أن تحدد الموضوعات التي سيتم تضمينها. وتحدد العديد من آليات النزوح الوطنية، مثل اللجان الوطنية المعنية بالنزوح أو فرق العمل، كيفية جمع البيانات المتعلقة بالنازحين داخلياً واستخدامها، على الرغم من أن إنتاج البيانات في حد ذاته لا يشكل في كثير من الأحيان اختصاصاً أساسياً لهذه الجهات الفاعلة. وعند إنشاء مثل هذه الهيئات، ينبغي أن يقودها أو يشارك في قيادتها شريك حكومي يعمل مع الوكالات الإنسانية أو التنموية؛ وفي الحالات التي تجرى فيها مسح إحصائي للإبلاغ عن حالة ما ومعالجتها، ينبغي أن تشرف هذه الهيئات على المسح الإحصائي بالتشاور مع السلطات الإحصائية.

342- وفي معظم البلدان، تضطلع مؤسسة الإحصاء الوطني بدور قانوني يتمثل في تنسيق إنتاج الإحصاءات الرسمية في جميع مجالات اختصاص الوزارات والمؤسسات المختلفة. وهو مسؤول عن المعايير الإحصائية الشاملة، وينبغي إدراج معايير إحصاءات النازحين داخلياً في إطار هذه المسؤولية. وقد يكون لدى المؤسسات الحكومية الأخرى التي تضطلع بدور في تخطيط وتنفيذ السياسة العامة بشأن النازحين داخلياً فهم أفضل للحالة وقد تكون في وضع جيد يمكنها من تجميع وإنتاج إحصاءات النازحين داخلياً، ولكن سيختلف ذلك وفقاً للحالة والحوكمة الإحصائية لكل بلد على حدة. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون هذه الوكالات الأخرى جزءاً من النظام الإحصائي الوطني.

343- ولدى العديد من البلدان نظام إدارة إحصائي يشمل بالفعل لجان تنسيق، قد تكون محددة الموضوع أو مرتبطة بصورة أعم بنطاق أوسع من الإحصاءات الرسمية. ولهذه العوامل دور في ضمان الجودة أو في تنسيق التصنيفات والمعايير على نطاق النظام؛ وقد يكون لها أيضاً دور في التخطيط وفي إدخال تحسينات على القدرات. ولدى معظم البلدان أيضاً خلاصة وافية أو قاعدة بيانات للتعريف والتصنيفات والمفاهيم الموحدة لضمان تنسيق الإحصاءات الرسمية. وحيثما وُجدت هذه اللجان وتوافرت الخلاصة الوافية، ينبغي توسيعها أو زيادتها لتشمل إحصاءات النازحين داخلياً في إطار تعميم وتنسيق إحصاءات النازحين داخلياً.

344- ويوصى باستخدام آليات التنسيق الإحصائية القائمة حيثما أمكن ذلك، من أجل إنتاج إحصاءات النازحين داخلياً. ومع ذلك، قد يكون من المناسب في بعض السياقات إنشاء آليات تنسيق مخصصة للنازحين داخلياً، بقيادة الجهة الفاعلة ذات الصلة داخل النظام الإحصائي الوطني. ويمكن تكليف آليات التنسيق هذه بإنشاء سلسلة جديدة تماماً من الإحصاءات الرسمية، وقد تنظر في الإشراف على التقدم المحرز في وضع هذه السلاسل الجديدة. وبقدر الإمكان، ينبغي إشراك جميع منتجي بيانات النازحين داخلياً في وضع سلاسل جديدة، بما في ذلك المنظمات الإنسانية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وفي الحالات التي يتم فيها إجراء عملية انتقالية من البيانات التشغيلية إلى نشر الإحصاءات الرسمية، ينبغي أن تشرف آليات التنسيق هذه أيضاً على العملية الانتقالية إلى حين إنشاء الإنتاج المنتظم للإحصاءات الرسمية.

345- ويمكن أن تركز آليات التنسيق لإنتاج إحصاءات النازحين داخلياً على ما يلي:

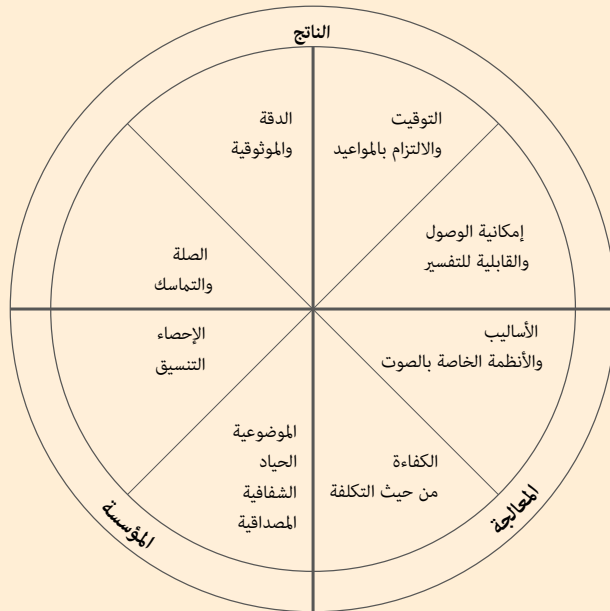
- (1) الشروع في عمليات تقييم الاحتياجات من إحصاءات النازحين داخلياً بين المستخدمين والمستخدمين المحتملين؛
- (2) إدراج إحصاءات النازحين داخلياً في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات أو في خطط إحصائية مماثلة متعددة السنوات أو سنوية؛
- (3) وضع منهجيات لجمع البيانات ومعالجتها؛
- (4) وضع تصنيفات وتعريف للنازحين داخلياً في جميع الخلاصات الإحصائية أو المواد المرجعية الأساسية الأخرى فيما يتعلق بالنظم الإحصائية الوطنية وفقاً لهذه التوصيات؛
- (5) وضع خطط عمل مشتركة للارتقاء بإحصاءات النازحين داخلياً.
- (6) تحديد احتياجات تنمية القدرات الإحصائية واتخاذ خطوات للحصول عليها من الحكومات وشركاء التنمية؛
- (7) الإبلاغ عن التقدم المحرز في إعداد إحصاءات النازحين داخلياً؛
- (8) الاضطلاع بالأنشطة المشتركة لجمع البيانات؛
- (9) الاتفاق على المخرجات الإحصائية، بما في ذلك المؤشرات والمنشورات؛

10) عمليات التقييم المشتركة لجودة البيانات، بما في ذلك وضع قوائم مرجعية للجودة خاصة بالنازحين داخلياً، بالإضافة إلى استخدام إرشادات وطنية لجودة البيانات.

346- وحيثما يكون من المزمع تحويل البيانات التشغيلية الخاصة بالنازحين داخلياً إلى إحصاءات رسمية، ينبغي أن تكون هناك خطة ضمان الجودة. وينبغي أن تتطلب هذه الخطة استعراضات دورية، لا سيما بعد إجراء أي إعادة هندسة أو تغييرات كبيرة في عمليات الإنتاج الإحصائي. وفيما يتعلق بالبلدان التي تكيف إجراءاتها للوفاء بهذه التوصيات بشأن إحصاءات النازحين داخلياً، سيكون من المثالي إجراء استعراض للجودة قبل اعتماد التوصيات وبعدها على السواء. وينبغي إتاحة نتائج تقييمات الجودة للمستخدمين لدعم تفسير النتائج. وينبغي التخطيط لاتخاذ إجراءات تصحيحية مع السلطات الإحصائية المعنية.

347- ويرد وصف لأداة إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات بإيجاز في الإطار 3-7؛ ويمكن أن تستخدمها السلطات الإحصائية لتقييم مدى كفاية إحصاءات النازحين داخلياً إذا لم تكن أدوات الجودة الوطنية موجودة بالفعل.

الإطار 3-7 أبعاد الجودة لمخرجات إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات



الصلة:	مدى تلبية المخرجات لاحتياجات المستخدمين، على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء.
الدقة:	مدى تقدير البيانات بصورة صحيحة أو وصف الخصائص المصممة لقياسها.
المصدقية:	قرب التقدير الأولي للإصدارات اللاحقة لنفس الفترة الزمنية.
التماسك:	الاتساق بين التقديرات الناتجة عن مصادر البيانات المتماثلة والمختلفة.
التوقيت:	الفترة الزمنية الفاصلة بين توافر المخرجات والحدث الوارد وصفه في المخرجات.
الالتزام بالمواعيد:	التقيد بجدول المخرجات المنشور.
إمكانية الوصول:	مدى سهولة اكتشاف المخرجات والبيانات الوصفية وتحديد موقعها أو الوصول إليها، وما مدى ملاءمة الوسائط المستخدمة لاحتياجات المستخدمين.
القابلية للتفسير:	سهولة فهم المخرجات واستخدامها، بما في ذلك مدى كفاية البيانات الوصفية بما في ذلك تعاريف المفاهيم والمجموعات المستهدفة والمؤشرات والمصطلحات الأخرى.

إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات، 2008، ص.23: <https://unstats.un.org/unsd/unsystem/documents/UNSQA-2018.pdf>

ج- التنسيق الدولي لإحصاءات النازحين داخلياً

348- يؤدي تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً على الصعيدين الدولي والوطني إلى تغذية بعضها بعضاً. ويتطلب التنسيق على الصعيد الدولي تنسيقاً فعالاً على الصعيد الوطني، لأن هذا هو المكان الذي تُنتج فيه الإحصاءات. ويتمثل أحد أهداف التنسيق الإحصائي على الصعيدين الدولي والإقليمي في دعم البلدان في إنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة يمكن مقارنتها عبر البلدان ومرار الوقت. وسيساعد الارتقاء بتنسيق إحصاءات النازحين داخلياً على الصعيد الدولي في مواءمة الطريقة التي يحدد بها المجتمع الدولي النزوح الداخلي وقيسه، ويسهل تحديد الاتجاهات العالمية أو الإقليمية الأوسع نطاقاً التي يمكن أن يسترشد بها الخطاب العام، ويدعم عملية صنع السياسات والتخطيط والاستجابات الفعالة، ويدعم تعبئة الموارد. وفي المقابل، يمكن أن يدعم التنسيق الدولي تنسيقاً وطنياً قوياً من خلال مواءمة الجهود الرامية إلى الارتقاء بإحصاءات النازحين داخلياً من خلال التعاون التقني وتبادل الأقران وتنمية القدرات وبناء اتفاق بشأن معايير وتصنيفات ومنهجيات مشتركة.

1- المنظمات والعمليات الدولية ذات الصلة

349- اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هي أعلى هيئة في النظام الإحصائي العالمي وتضطلع بدور رائد في التنسيق الإحصائي. وهي تشرف على عمل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والتي تشرف بدورها على لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، التي اعتمدت في عام 2005 المبادئ التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية. وتهدف اللجنة، التي تضم أكثر من 40 عضواً، إلى تعزيز التنسيق الدولي في مجال الإحصاءات، مع التركيز على ستة أنشطة رئيسية هي (151):

(أ) كفاءة أداء النظام الإحصائي؛

(ب) المعايير والمنصات المشتركة؛

(ج) وضع المنهجيات؛

(د) الدعم المشترك بين المؤسسات؛

(هـ) التوعية؛

(و) الدعوة للإحصاءات.

350- وفيما يتعلق بالإحصاءات الدولية بشأن النزوح الداخلي، يتوفر عدد قليل من البيانات الإحصائية الرسمية الوطنية التي يمكن أن تُبنى عليها التقديرات العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد حالياً وكالة راعية للإحصاءات الدولية بشأن النازحين داخلياً.

351- وتجمع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المقام الأول بيانات عن اللاجئين، إما مفرداً أو بالتعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين، ولكنها تجمع أيضاً بيانات عن النازحين داخلياً الذين تساعدهم المنظمة أو تحميهم. ولا تدرج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في بياناتها الخاصة بالنازحين داخلياً، سوى النازحين داخلياً بسبب النزاعات والذين تقدم لهم المفوضية الحماية والمساعدة (152). وفي الآونة الأخيرة، أنشأت المفوضية بالشراكة مع البنك الدولي مركزاً مشتركاً للبيانات بشأن النزوح القسري، والذي يدرج النازحين داخلياً في نطاق عملها (153).

352- وتجمع المنظمة الدولية للهجرة أيضاً بيانات عن النازحين داخلياً في مختلف البلدان، أحياناً بالتعاون مع الشركاء والحكومات، وبصورة أساسية من خلال مصفوفة تتبع النزوح. وعادة ما يشمل هذا النهج الأشخاص النازحين بسبب النزاعات والكوارث على السواء، وفي بعض البلدان تتمتع مصفوفة تتبع النزوح بتغطية جغرافية واسعة النطاق. وتستخدم مصفوفة تتبع النزوح نظاماً معيارياً، كما تفعل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يتألف من أدوات وأساليب مختلفة يمكن تنفيذها في مجموعات مختلفة وفقاً للمتطلبات العملية لسياق معين، بدلاً من منهجية واحدة موحدة. ونتيجة لذلك، تستخدم مصفوفة تتبع النزوح منهجيات ومواصفات مختلفة قليلاً في سياقات قطرية مختلفة، على الرغم من أنها تعتمد في الغالب على المقابلات الإعلامية الرئيسية على صعيد المجتمع من أجل رصد التدفقات.

353- وتجمع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بيانات عن النازحين داخلياً في سياق تخطيطها التشغيلي العام ومعلوماتها المرتبطة بالبرمجة. وعلى سبيل المثال، تجمع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ولا سيما برنامج الأغذية العالمي بيانات تغطي السكان النازحين داخلياً في سياق تنفيذ المنظمة لبرامجها للأطفال والبرنامج لتوزيع الغذاء. ويمكن أن تعمل فرق الأمم المتحدة القطرية أيضاً، بتركيزها على برمجة التنمية والتخطيط، على جمع البيانات التي تغطي النازحين داخلياً.

لا سيما في البلدان التي تعاني من أزمات تشريد طويلة الأمد. وتقوم عدة منظمات غير حكومية دولية، مثل مبادرات التأثير والمجلس الديمقراطي للاجئين والمجلس الترويجي للاجئين، بجمع البيانات الخاصة بالنازحين داخلياً على الصعيد الوطني، وغالباً نيابة عن وكالات الأمم المتحدة، وذلك في المقام الأول من خلال عمليات تقييم الاحتياجات ونظم رصد الحماية، في حين تجمع منظمات أخرى بيانات عن النازحين داخلياً في إطار جهودها المبذولة الأوسع نطاقاً في جمع البيانات لفهم احتياجات السكان الناجمة عن الأزمات وإبلاغ التدخلات البرمجية.

354- وأنشأ الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً مجموعة من شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في عام 2009 لدعم الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإمائية لإنتاج بيانات ذات نوعية جيدة وتحليل النزوح الداخلي على الصعيد القطري⁽¹⁵⁴⁾. ومن خلال الاستثمار في إنتاج الإرشادات وتقديم الدعم التقني المباشر وبناء القدرات، يركز جزء كبير من عمل الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً على دعم إعداد/تنسيق عمليات إنتاج البيانات الوطنية، بهدف تعزيز توافق الآراء والارتقاء بتنسيق الاستجابات القائمة على الأدلة على الصعيد الوطني. وتم الاعتراف بعمل الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً وإقراره من خلال العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، والتي تشجع الحكومات والشركاء في المجال الإنساني والإمائي على طلب خدمات الدعم الخاصة بها حسب الحاجة⁽¹⁵⁵⁾. والدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً ليس لها دور تنسيق عالمي؛ وهي تركز فقط على تقديم دعم محايد للشركاء داخل البلد، وبناء القدرات وتبادل الخبرات.

355- ويقوم مركز رصد النزوح الداخلي الذي تأسس في عام 1998 بجمع وتحليل البيانات بشأن النزوح من مصادر متعددة لإنتاج تقديرات عالمية بشأن النزوح⁽¹⁵⁶⁾. ويهدف هذا المركز إلى رصد وضع النازحين داخلياً في جميع أنواع حالات النزوح بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية وتعريف اتفاقية كمبالا. وتقدم بعض البلدان أرقامها الوطنية بشأن النزوح الداخلي إلى مركز رصد النزوح الداخلي، ولكن التقديرات العالمية المنتجة تستند إلى مصادر بيانات أخرى متنوعة على الصعيدين الوطني والدولي. ولا تزال البيانات غير القابلة للمقارنة وغير المكتملة للعديد من البلدان تمثل تحدياً فيما يتعلق بتقديم تقديرات ذات جودة عالية وتحليل النزوح الداخلي⁽¹⁵⁷⁾. وقد تم الاعتراف بتفويض مركز رصد النزوح الداخلي لتقديم تقديرات وتحليلات عالمية، وإنشاء وتحديث قاعدة بيانات عالمية، وتمت المصادقة عليه من خلال العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، والتي تشجع الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإمائية على تبادل البيانات معها⁽¹⁵⁸⁾.

356- وتنطوي متطلبات الإبلاغ في إطار العمليات الدولية الجارية أيضاً على القدرة على إنتاج إحصاءات مفيدة عن النازحين داخلياً. وتشمل هذه العمليات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سندي لحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد يؤدي العمل على تنفيذ الاتفاقيات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة أيضاً إلى إنتاج بيانات مفيدة عن النازحين داخلياً. وينبغي أن تكون المنظمات التي تعمل على التنسيق الدولي لإحصاءات النازحين داخلياً على دراية بالبيانات المنتجة في إطار هذه العمليات وأن تضمن، وعند الاقتضاء، ارتباطها بآليات التنسيق المرتبطة بهذه العمليات.

357- وهناك أيضاً منظمات وعمليات يمكن أن تشارك، على الصعيد الإقليمي، في تعزيز تنسيق جمع البيانات الإحصائية. من بين ذلك، اتفاقية كمبالا للاتحاد الأفريقي، الوارد وصفها في الفصل الثاني، التي من المرجح أن تكون الأكثر تقدماً في تطوير سياسات النازحين داخلياً واستجاباتهم. وفي أبريل/نيسان 2017، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في أفريقيا خطة عمل لتنفيذها. ويغطي أحد عناصر الخطة إنشاء آليات لرصد حالات النزوح الداخلي والإبلاغ عنها⁽¹⁵⁹⁾. ولا تزال الخطة قيد التطوير، ولكن المزيد من التنسيق والتوحيد لمتطلبات الإبلاغ من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية سيساعد على إنتاج إحصاءات رسمية أفضل عن النزوح الداخلي في القارة.

358- والمنظمات الإقليمية الأخرى للدول، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة المحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية مثل اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، لديها القدرة أيضاً على تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي لجمع البيانات الإحصائية، بما في ذلك عن النازحين داخلياً.

359- وليس المقصود من ذلك أن تكون هناك قائمة شاملة لجميع الجهات الفاعلة والعمليات على الصعيدين الدولي والإقليمي التي قد تتقاطع مع تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً أو تؤثر على تنسيقها. ولكن عند رسم صورة عامة لأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين، يتضح أن المستويات المتفاوتة من التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الدولية التي تجمع بيانات النازحين داخلياً على الصعيد الوطني، فضلاً عن التنسيق المخصص على الصعيد الدولي، يمكن أن تؤدي إلى مصادر متنافسة لبيانات النازحين داخلياً، ومن ثم التحديات في جمعها وتحليلها. وترد أدناه توصيات بشأن تحسين هذه الحالة.

2- المبادئ ذات الصلة فيما يتعلق بجمع الإحصاءات الدولية

360- مع وجود العديد من المؤسسات الدولية المشاركة في جمع إحصاءات وبيانات النازحين داخلياً وتبويبها ونشرها، من المهم مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية. ومن الأهمية بمكان المبدأ 4، الذي ينص على أن «المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمصادر والأساليب والإجراءات المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الدولية يتم اختيارها للوفاء بالمعايير العلمية المهنية وجعلها شفافة للمستخدمين». ويشمل ذلك إتاحة الانتفاع بالبيانات الوصفية وتوثيق كيفية جمع البيانات. وتشمل الممارسات الجيدة المنشورة في هذه المبادئ ما يلي:

(أ) اعتماد إطار ضمان الجودة للمنظمة؛

(ب) السعي باستمرار إلى تحسين نوعية الإحصاءات وشفافيتها عن طريق إدخال ابتكارات منهجية ونظمية؛

(ج) تعزيز الكفاءة المهنية للموظفين من خلال تشجيعهم على حضور الدورات التدريبية ونشر الأوراق العلمية والمشاركة في الحلقات التدرسية والمؤتمرات.

(د) توثيق ونشر المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والبيانات الوصفية التي تستخدمها المنظمة؛

(هـ) توثيق كيفية جمع المنظمة للبيانات ومعالجتها ونشرها (بما في ذلك المعلومات بشأن آليات التحرير المطبقة على البيانات الخاصة بالبلد وأساليب تجميعها لحساب التقديرات الإقليمية والعالمية)؛

(و) إعطاء الفضل في نشر الإحصاءات الدولية للمصدر الأصلي واستخدام معايير الاقتباس المتفق عليها عند إعادة استخدام الإحصاءات التي جمعها في الأصل الآخرون.

361- تنشأ العديد من بيانات النازحين داخلياً بالضرورة من بيانات غير رسمية. وقدمت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية توصيات بشأن استخدام المصادر غير الرسمية في الإحصاءات الدولية (160). وتقر التوصيات بأن الإحصاءات الرسمية هي الأفضل، ولكنها تشير إلى أن «هناك حالات تحتاج فيها المنظمات الدولية إلى استخدام مصادر غير رسمية لسد الفجوات أو لتحسين جودة البيانات وقابليتها للمقارنة». ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بإحصاءات النازحين داخلياً حيث لا توجد بيانات رسمية في كثير من الأحيان أو حيث تُدرج سلاسل جديدة. والممارسات التالية هي الاستخدامات الموصى بها للبيانات غير الرسمية على الصعيد الدولي:

(أ) توفير خلفية أو سياق للبيانات المستمدة من المصادر الرسمية؛

(ب) تقييم مدى معقولية البيانات الواردة من المصادر الرسمية؛

(ج) تطبيق التحولات على البيانات الرسمية الوطنية لصالح القابلية للمقارنة على الصعيد الدولي أو لغرض إنتاج مؤشرات جديدة؛

(د) إنشاء سلسلة بيانات دولية في المجالات التي لا تغطيها المصادر الرسمية القائمة؛

(هـ) إسناد البيانات الوطنية حيث لا توجد بيانات رسمية وطنية أو حيث تثبت رداءتها؛

(و) إسناد القيم المفقودة ضمن سلسلة زمنية وطنية رسمية.

362- وتؤكد الممارسات الموصى بها بشأن استخدام المصادر غير الرسمية في الإحصاءات الدولية (161) أيضاً على الممارسات الجيدة التالية:

(أ) توثيق كيفية جمع البيانات ومعالجتها ونشرها، بما في ذلك المعلومات بشأن آليات التحرير المطبقة على البيانات الخاصة بالبلد؛

(ب) إعطاء الفضل في نشر الإحصاءات الدولية للمصدر الأصلي واستخدام معايير الاقتباس المتفق عليها عند إعادة استخدام الإحصاءات التي جمعها في الأصل الآخرون.

3- تجميع الإحصاءات للمقارنات الدولية

- 363- الإحصاءات الرسمية على الصعيد الدولي هي الإحصاءات التي تنتجها إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية والتي تتاح للمنظمات الوطنية ذات الصلة للتحقق منها وتعتبرها تلك المنظمات (الوطنية) مقبولة⁽¹⁶²⁾. وتستخدم هذه المنظمات، على الصعيد الوطني، الإحصاءات الرسمية التي تقدمها مؤسسة الإحصاء الوطنية أو غيرها من المنظمات في النظام الإحصائي الوطني ولكنها سَتُعدّل لتنسيق البيانات عبر البلدان أو لتصحيح القيم الخاطئة تصحيحاً جلياً⁽¹⁶³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالة عدم وجود مصدر وطني، قد تقوم إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية بتقدير البيانات باستخدام نموذج معين. وذلك، فإن الإحصاءات الرسمية الدولية ليست مجرد استنساخ للإحصاءات الرسمية على المستوى الوطني.
- 364- وينبغي أن تستخدم الوكالات الدولية الإحصاءات الرسمية، حيثما كانت متاحة، على الصعيد الوطني، بوصفها أساساً لتجميع الإحصاءات الرسمية على الصعيد الدولي. وفي حالة وجود فجوات في الإحصاءات الرسمية، يمكن استخدام مصادر أخرى، أما في حالات إحصاءات النازحين داخلياً، فالجوات كثيرة وغالباً ما تُستخدم النتائج المستندة إلى البيانات التشغيلية.
- وينبغي لمنتهجي البيانات التشغيلية أن يبذلوا قصارى جهدهم لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في هذا التقرير من أجل تحسين اتساق ونوعية بياناتهم حسب الاقتضاء. ويقدم إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات توصيات بشأن التقديرات المتنافسة التي تقدمها المنظمات الدولية: «ينبغي ألا يكون هناك، داخل المنظمات الدولية، أو داخل الوكالات التابعة للأمم المتحدة على الأقل، سوى مصدر واحد محدد للبيانات فيما يتعلق بأي مؤشر من المؤشرات أو بإحصاءات معينة. ولا يحول ذلك دون إمكانية قيام وكالة أخرى بعرض تقدير سابق شريطة الاعتراف بأن التقدير أولي وليس نهائياً.
- كما أنه لا يهدف لإمكانية قيام وكالة بإعادة نشر بيانات حصلت عليها من منظمة أخرى أو إعادة تشكيل بيانات لتصنيفات خاصة بالوكالة، شريطة ألا تُغيّر البيانات وأن يُعترف بالمصدر النهائي الأصلي.
- 365- وفي بعض الحالات، عُيّنَت المنظمات الدولية بوصفها الوصي الرسمي على الإحصاءات الدولية بشأن موضوع معين. وفي الوقت الذي وُضعت فيه هذه التوصيات، لم تكن هناك وكالة راعية للإحصاءات الدولية بشأن النازحين داخلياً. ونظراً إلى طبيعة إحصاءات النازحين داخلياً، سيطلب هذا الدور خبرة وقدرة وموارد كبيرة وذات صلة. وترد أدناه توصية بهذا الشأن (انظر الفقرتين 384 و385).

د- موجز التوصيات

- 366- أورد هذا الفصل وصفاً لآليات التنسيق فيما يتعلق بجمع إحصاءات النازحين داخلياً والبيانات التشغيلية على المستويات الوطنية والآليات الأكثر محدودية للتنسيق الدولي والإقليمي. وينبغي أن تهدف آليات التنسيق إلى مساعدة مختلف الجهات الفاعلة التي تجمع البيانات على الوفاء بالمعايير الإحصائية على الصعيدين الدولي والوطني والارتقاء بنوعية الإحصاءات الرسمية. ويجب أن تكون العملية شفافة من أجل بناء الثقة بين الأطراف المعنية. وتهدف التوصيات الواردة أدناه، بل وعملية فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً برمتها، إلى تعزيز التنسيق بشأن هذه المسألة، لإنتاج أدق وأشمل الإحصاءات الممكنة عن النازحين داخلياً.

1- الارتقاء بالتنسيق الإحصائي على الصعيد الوطني

- 367- ينبغي تكليف النظام الإحصائي الوطني بإنتاج إحصاءات عن النازحين داخلياً بموجب التشريعات واللوائح ومعايير الجودة ذات الصلة. وينبغي تحديد الكيانات أو الوكالات داخل النظام الإحصائي الوطني لتنسيق وضع الإحصاءات الرسمية للنازحين داخلياً وإنتاجها وتوزيعها على الصعيدين الوطني والمحلي والاتصال مع المنظمات الدولية. وقد تضطلع وكالات مختلفة بمسؤوليتها عن أجزاء مختلفة من عملية الإنتاج، وعلى سبيل المثال، قد تضطلع هيئات مختلفة بعمليات إصدار النتائج ونشرها.
- 368- وينبغي إدراج إحصاءات النازحين داخلياً في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات أو في غيرها من الخطط الإحصائية المتعددة السنوات للمساعدة في تعميم إنتاج الإحصاءات الرسمية للنازحين داخلياً والارتقاء بجودتها وتوافرها. وسيؤدي إدراج إحصاءات النازحين داخلياً في الخطط الإحصائية الوطنية إلى تعزيز الروابط مع الحكومات الوطنية واستخدامها في صنع السياسات الوطنية.

- 369- وينبغي تعميم الإحصاءات بشأن النزوح الداخلي في المنشورات الإحصائية المنتظمة وإدماجها في الإحصاءات المرتبطة بالقطاعات الأخرى، مثل تلك المرتبطة بالصحة والتعليم والعمالة والضمان الاجتماعي والحماية ونوع الجنس. وسيُمكن ذلك من تجميع الموارد لجمع البيانات وإدراج جمع الإحصاءات المرتبطة بالنزوح في النظم القائمة لجمع البيانات، مثل نظم معلومات الإدارة الصحية، ونظم معلومات إدارة التعليم، المسوحات الإحصائية المنتظمة للأسر المعيشية، وسجلات السكان.
- 370- وينبغي إدراج إحصاءات النازحين داخلياً في الآليات الوطنية القائمة لتنسيق الإحصاءات أو، إذا لزم الأمر وعلى صعيد ذلك، يمكن إنشاء آليات تنسيق خاصة بالنازحين داخلياً من أجل الارتقاء بنوعية بيانات النازحين داخلياً للوفاء بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة ومعايير الجودة الوطنية و/أو الدولية فيما يتعلق بالإحصاءات الرسمية ولتعزيز إحصاءات النازحين داخلياً. وينبغي أن تسعى آليات التنسيق هذه إلى إشراك منتجي الإحصاءات الرسمية والبيانات التشغيلية ذات الصلة التي يمكن أن تسهم في الإحصاءات الرسمية.
- 371- وقد يتطلب تنسيق إحصاءات النازحين داخلياً مذكرة تفاهم أو اتفاقاً آخر بين السلطات الإحصائية وجهات الاتصال الإنسانية ذات الصلة (مثل الأفرقة العاملة في إدارة المعلومات في إطار المجموعات أو الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أو الأفرقة القطرية الإنسانية) لتيسير العمليات المرتبطة بتبادل البيانات، حيثما كان ذلك ممكناً ومرغوباً فيه. وينبغي أن يشمل ذلك السرية، والمواءمة، وإنتاج البيانات المشترك، فضلاً عن تقاسم القدرات والموارد.
- 372- وقد يكون من الضروري تحسين الموارد البشرية والعمليات التجارية والقدرات التكنولوجية للوحدات الإحصائية المسؤولة عن إنتاج إحصاءات النازحين داخلياً في كل من الوزارات ومكاتب الإحصاء الوطنية. وينبغي للجهات المانحة التي تقدم الدعم في مجال بناء القدرات للسلطات الوطنية أن تنظر في إضافة إحصاءات النازحين داخلياً كأولوية للتحديث.
- 373- وخلال النزاعات أو الكوارث الكبرى، قد لا يكون من الممكن أن تنسق مؤسسات الإحصاء الوطنية أو أحد أعضاء النظام الإحصائي الوطني جمع الإحصاءات وإنتاجها. وفي هذه الحالة، قد تضطلع الوكالات الإنسانية بمسؤولية جمع البيانات أو تنسيقها وإتاحة النتائج، إلى أن يحين الوقت الذي تتوافر فيه قدرة الحكومة الوطنية.
- 374- وينبغي للمنظمات، لدى جمعها وتجهيزها لأي بيانات تشغيلية يُقصد بها النشر أو التوزيع، أن تتقيد قدر الإمكان بالتوصيات الواردة في هذه الوثيقة والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بانفتاح جمع البيانات ومعالجتها، وقابلية التشغيل البيئي عبر الزمن والجغرافيا. ومع ذلك، ينبغي للجهات الفاعلة المشاركة في جمع إحصاءات وبيانات النازحين داخلياً أن تسلم أن الإحصاءات التشغيلية والرسمية تضطلع بأدوار متكاملة ولكنها مختلفة، ومن ثم لا ينبغي أن تهدف دائماً إلى التقارب، لا سيما عندما تكون البيانات مخصصة لأغراض داخلية أو غير إحصائية.
- 375- وينبغي لجميع التشكيلات المشاركة في إنتاج الإحصاءات الرسمية أن تتبع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة وحماية البيانات الوطنية ذات الصلة والمعايير والتشريعات الإحصائية. وينبغي أن تكون وكالات الأمم المتحدة على دراية بمعايير الجودة الإحصائية ذات الصلة المطبقة عليها في إطار الأمم المتحدة لضمان جودة الإحصاءات. وينبغي أن تفي التشريعات الإحصائية الوطنية بالتوصيات الإحصائية الدولية. وينبغي لها، لدى قيامها بذلك، أن تزيل الحواجز القانونية التي تحول دون تبادل البيانات بين الوكالات والسلطة الإحصائية الوطنية، مع حماية مقدمي البيانات وسرية وخصوصية المعلومات المتعلقة بالأفراد. وينبغي أن تتضمن القوانين أحكاماً تسمح للوكالات الإحصائية بالانتفاع بالبيانات المستمدة من السجلات الإدارية، حيثما لا توجد مثل هذه الأحكام. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين لا ينبغي أن تنص على أحكام تسمح للسلطات الإحصائية بتبادل بيانات السجلات الفردية مع السلطات الأخرى.
- 376- وينبغي نشر الإحصاءات الرسمية للنازحين داخلياً وتعميمها وإتاحتها لجميع المستخدمين على قدم المساواة. وينبغي أن تتضمن المواقع الإلكترونية لمؤسسات الإحصاء الوطنية إحصاءات النازحين داخلياً. وينبغي وضع منشورات النازحين داخلياً وقواعد بياناتهم الإحصائية في المواقع الإحصائية الوطنية على شبكة الإنترنت. وينبغي أن تحتوي قواعد البيانات الوطنية دائماً على أحدث نسخة من أحدث الإحصاءات المنشورة المتاحة. وينبغي للمنظمات المسؤولة عن نشر إحصاءات النازحين داخلياً أن تنشر تقويماً للإصدارات يحدد تواريخ النشر العام للبيانات والمنشورات.
- 377- وينبغي تقديم الدعم للمستخدمين واستخدام مجموعة متنوعة من الأشكال على منصة النشر. وينبغي بذل الجهد اللازم لزيادة إمكانية الوصول إلى النتائج من خلال تعزيز تقنيات التصور المبتكرة لعرض المعلومات الإحصائية بطريقة سهلة الاستخدام. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما يجري إدخال سلاسل إحصائية جديدة لأول مرة، مثل تلك المرتبطة بالنازحين داخلياً. ويمكن الاطلاع على مزيد من التوصيات المتعلقة بسياسة النشر في الفقرات من 333 إلى 342.

378- وينبغي إيلاء أولوية قصوى لسرية البيانات التي يقدمها النازحون داخلياً وينبغي عدم الإفصاح عن البيانات الفردية لأي مستخدم دون أن يخضع لإخفاء هويته إخفاء شاملاً للغاية وغير ذلك من أشكال حماية البيانات، مع إيلاء اعتبار إضافي لحماية الفئات الأكثر عرضة للتأثر في حالات النزاع. وقد يتمكن المستخدمون من تحميل مجموعات البيانات الفردية عن طريق استخراج البيانات مباشرة من قواعد البيانات، ولكن ينبغي موازنة ذلك بالحاجة إلى الالتزام بالتشريعات والأخلاقيات المتعلقة بحماية خصوصية وسرية مقدمي البيانات. وفي بعض الحالات، قد تكون هناك حاجة إلى تدابير خاصة لحماية البيانات ويمكن النظر في جيوب البيانات. وعادة ما يتم تضمين أحكام خاصة بالسباق لحماية البيانات ومشاركتها في سياسة نشر البيانات الجزئية الخاصة بمؤسسات الإحصاء الوطنية/النظام الإحصائي الوطني.

2- الارتقاء بالتنسيق الإحصائي على الصعيدين الدولي والإقليمي

379- ينبغي للسلطات الإحصائية الإقليمية والدولية أن تسلط الضوء على إعطاء الأولوية لإحصاءات النازحين داخلياً في النظم الإحصائية الوطنية، بغية دعم تعميم إحصاءات النازحين داخلياً في برامج العمل الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية. وينبغي بذل الجهود لإشراك الوزراء وكبار المسؤولين على الصعيدين الدولي والإقليمي للمساعدة في رفع مستوى إحصاءات النازحين داخلياً كأولوية.

380- وينبغي للمنظمات الدولية التي تجمع البيانات التشغيلية عن النازحين داخلياً أن تعمل على الارتقاء بتنسيق أنشطتها (مع الحكومة عند الاقتضاء، مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى وفيما بينها) على المستوى الميداني، بما في ذلك تجنب الازدواجية وإرهاق المجيبين بالأعباء. وينبغي للجهات الفاعلة، لدى التنسيق على الصعيد الدولي، أن تهدف إلى تحسين قابلية التشغيل البيني للبيانات، ومواءمة المنهجيات وتبادل المعلومات (بما في ذلك البيانات الوصفية)، والعمل على تنفيذ المعايير المتفق عليها، على النحو المبين في هذه التوصيات. ويمكن تحسين اتساق التقديرات الدولية المتعلقة بالنازحين داخلياً التي تنشرها الوكالات الدولية عن طريق نشر بيانات وصفية واضحة إلى جانب التقديرات، والتقيّد بالتوصيات ذات الصلة الواردة في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً. وينبغي أن يستند إنتاج إحصاءات الأشخاص النازحين داخلياً على الصعيد الدولي إلى مبادئ الأمم المتحدة التي تحكم الأنشطة الإحصائية الدولية.

381- وفي إطار نشر إحصاءات النازحين داخلياً على المستوى العام، ينبغي للحكومات إتاحة إحصاءات النازحين داخلياً، بما في ذلك البيانات الوصفية، للشركاء الدوليين المعنيين، ولكن يجب عليها أيضاً أن تضمن استخدام البيانات الفردية التي يتم جمعها عن الأشخاص والكيانات القانونية التي تخضع لقواعد السرية الوطنية حصرياً لأغراض إحصائية أو للأغراض التي تنص عليها التشريعات (انظر الفقرات من 320 إلى 323).

382- وعلى الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تهدف إلى التنسيق بشأن توفير الدعم التقني وأنشطة بناء القدرات. وينبغي أن يشمل ذلك مساعدة النظم الإحصائية الوطنية في إدارة وتلبية المطالب العامة فيما يتعلق بالبيانات، على سبيل المثال من خلال إنشاء قواعد بيانات أو مواقع إلكترونية يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت. كما ينبغي أن يشمل ذلك توفير التدريب على الطرق الفعالة لتقديم التحليلات التقنية للإحصاءات، لتسهيل المشاركة في هذه الأنواع من البيانات والطلب عليها.

383- وينبغي تعيين وصي على الإحصاءات الدولية بشأن النازحين داخلياً بحيث تقوم المزيد من البلدان بتنفيذ هذه التوصيات في إنتاج الإحصاءات بشأن النازحين داخلياً. وينبغي أن تُوزَّع هذه المسؤولية باستخدام عملية تشاورية وشفافة في الوقت المناسب.

384- ولدى تعيين وصي على الإحصاءات الدولية بشأن النازحين داخلياً، ينبغي أن يلتزم بالاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات التالية:

- أن يكون القيم على المعايير المبينة في هذه التوصيات والواردة بمزيد من التفصيل في دليل المجمعين المرتبط بها. ويشمل ذلك الالتزام بالتوصيات المرتبطة بدور الوصي، فضلاً عن دعوة الآخرين للالتزام بالمعايير ودعمهم للوفاء بذلك، وتعزيز التطورات المنهجية التي تلبى الاحتياجات الناشئة وتراعي التحسينات العامة في أساليب جمع البيانات ذات الصلة ومعالجتها.
- أن يجمع الإحصاءات الوطنية الرسمية للنازحين داخلياً وينشرها (المؤشرات المتفق عليها مع البيانات الوصفية المشفوعة المفصلة) في منصة إلكترونية وعلى فترات منتظمة.
- أن يعمل على إتاحة البيانات الجزئية غير السرية، قدر المستطاع، بما في ذلك من خلال نشر تلك البيانات على الصعيد العالمي في منصة إلكترونية وعلى فترات منتظمة.

- أن يسعى إلى توفير بناء القدرات حسب الحاجة وأن يكون وصياً على مواد بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ هذه التوصيات.
- 385- وبالنظر إلى طبيعة الإحصاءات بشأن النازحين داخلياً والدور المتطلب المبين أعلاه، يمكن إنشاء فريق دعم رسمي من الوكالات أو المنظمات لتبادل الخبرات وتقديم الدعم للوكالة الوصية الرائدة.
- 386- وفي إطار المتابعة لاعتماد هذه التوصيات ونشرها، ينبغي لأعضاء فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً أن يطلعوا أصحاب المصلحة المعنيين على زيادة الوعي بالتوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً والمساعدة في استنشاق الطلبات على المزيد من الإحصاءات الرسمية ذات الجودة الأفضل بشأن النازحين داخلياً. وينبغي أن يشمل ذلك كبار المسؤولين الحكوميين، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، والهيئات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تجمع البيانات التشغيلية ولكنها لا تركز بصورة مباشرة على جمع إحصاءات النازحين داخلياً. وينبغي أن يشمل أيضاً الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ العمليات الدولية الأخرى، مثل جدول أعمال التنمية المستدامة، وإطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاقيات العالمية بشأن اللاجئين والهجرة.

التعليقات الختامية

- 1 فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، التوصيات الـ+دولية بشأن إحصاءات اللاجئين، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، 2018 (متاحة عبر الرابط التالي:
<https://ec.europa.eu/eurostat/documents/3859598/9315869/KS-GQ-18-004-EN-N.pdf/d331c9cc-1091-43c2-b589-2c250bcc281>).
- 2 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، Add.2./53/1998/E/CN.4، 2004، (متاحة عبر الرابط التالي:
[https://cms.emergency.unhcr.org/documents/11982/44794/UN,+Guiding+Principles+on+Internal+Displaceme.\(nt,+1998/47806967-dd92-4d67-ad47-578aa8b5d11f](https://cms.emergency.unhcr.org/documents/11982/44794/UN,+Guiding+Principles+on+Internal+Displaceme.(nt,+1998/47806967-dd92-4d67-ad47-578aa8b5d11f)).
- 3 على سبيل المثال، يرجى الرجوع إلى الموقع التالي:
<https://ec.europa.eu/eurostat/web/quality/principle14> and https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Beginners:Statistical_concept_-_What_are_official_statistics%3F
- 4 الإحصاءات الرسمية هي إحصاءات تُنتج في إطار نظام إحصائي وطني. وتشمل النظم الإحصائية الوطنية، والمنظمات والوحدات الإحصائية داخل البلد التي تشترك في جمع الإحصاءات الرسمية ومعالجتها ونشرها نيابة عن الحكومة الوطنية. وعادة ما تُجمع الإحصاءات الرسمية في إطار قانوني ووفقاً للمبادئ الأساسية التي تضمن الحد الأدنى من المعايير المهنية، مثل الاستقلالية والموضوعية.
 الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تقرير تقني عن إحصاءات النازحين داخلياً، الممارسات الحالية والتوصيات للتحسين، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، 2018 (متاحة عبر الرابط التالي:
[https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Technical-Report/national-reporting/\(Technical-report-on-statistics-of-IDPs-E.pdf](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Technical-Report/national-reporting/(Technical-report-on-statistics-of-IDPs-E.pdf)).
- 5 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عاملنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، 1/A/RES/70 (متاحة عبر الرابط التالي:
https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
- 6 مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، جنيف، 2015 (متاحان عبر الرابط التالي:
http://www.unisdr.org/files/43291_sendaiframeworkfordrren.pdf
http://www.unisdr.org/files/43291_sendaiframeworkfordrren.pdf
- 7 الأمم المتحدة، اتفاقية باريس، باريس، 2015 (متاحة عبر الرابط التالي:
http://unfccc.int/files/essential_background/convention/application/pdf/english_paris_agreement.pdf
- 8 مبادرة نانسن، خطة حماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، 2015 (متاحة عبر الرابط التالي:
<https://nanseninitiative.org/wp-content/uploads/2015/02/PROTECTION-AGENDA-VOLUME-1.pdf>
- 9 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، خطة عمل من أجل الإنسانية (متاحة عبر الرابط التالي:
<http://www.agendaforhumanity.org/>
<http://www.agendaforhumanity.org/>
- 10 مفوضية الاتحاد الأفريقي، خطة عام 2063: أفريقيا التي ننبو إليها (متاحة عبر الرابط التالي:
<https://au.int/en/agenda2063/overview>
- 11 المجلس الأوروبي، قمة فاليتا بشأن الهجرة: 11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، 2019 (متاحة عبر الرابط التالي:
<http://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2015/11/11-12/>
- 12 الأمم المتحدة، الخطة الحضريّة الجديدة، 2016 (متاحة عبر الرابط التالي:
<http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUAEnglish.pdf>
- 13 الجمعية العامة للأمم المتحدة، إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة، 709/A/70، 2016، الفقرات 81-84 (متاحة عبر الرابط التالي:
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/A_70_709.pdf
- 14 الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018 (متاح عبر الرابط التالي:
https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180713_agreed_outcome_global_compact_for_migration.pdf
- 15 الأمم المتحدة، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. الجزء الثاني: الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (متاح عبر الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf
https://www.unhcr.org/gcr/GCR_English.pdf

- 16 كمثل على عمليات السياسات الهامة بشأن إحصاءات الهجرة، عُقد المنتدى الدولي لإحصاءات الهجرة في باريس يومي 15 و 16 كانون الثاني/يناير 2018.
- 17 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، تقرير عن إحصاءات الزواج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن إحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، 9/2015/E/CN.3، 2015 (متاح عبر الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/786341?ln=en>).
- 18 يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <http://ec.europa.eu/eurostat/web/expert-group-on-refugee-statistics/home> for more information and documentation.
- 19 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، E/16/2018/CN.3، 2017 (متاح عبر الرابط التالي: <https://undocs.org/E/CN.3/2018/16>).
- 20 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، تقرير عن الدورة التاسعة والأربعين (6-9 آذار/مارس 2018)، 37/2018/24-E/CN.3/E/2018، 2018 (متاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/statcom/49thsession/documents/Report-on-the-49th-session-E.pdf>).
- 21 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، تقرير عن الدورة التاسعة والأربعين (6-9 آذار/مارس 2018)، 37/2018/24-E/CN.3/E/2018، 2018، الصفحتان 21 و 22 (متاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/statcom/49th-session/documents/Report-on-the-49th-session-E.pdf>).
- 22 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، تقرير عن الدورة التاسعة والأربعين (6-9 آذار/مارس 2018)، 37/2018/24-E/CN.3/E/2018، 2018، الصفحة 22 (متاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/statcom/49th-session/documents/Report-on-the-49th-session-E.pdf>).
- 23 تضم ممثلين من المؤسسات الإحصائية الوطنية / الإقليمية في البلدان التالية: أفغانستان وأذربيجان والبوسنة والهرسك وكولومبيا وكوت ديفوار وجورجيا وإقليم كردستان العراق وكوسوفو والمكسيك ونيجيريا والفلبين والصومال وأوغندا وأوكرانيا.
- 24 المجموعة الفرعية المنبثقة عن فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، اختصاصات فريق العمل التقني لوضع الصيغة النهائية على القياس الإحصائي للحلول فيما يتعلق بالتوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً، كانون الثاني/يناير 2019.
- 25 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، «مسرد المصطلحات الإحصائية»، 2004 (متاح عبر الرابط التالي: <https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=4350>).
- 26 شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998 (متاحة عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf).
- 27 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدورة التاسعة والأربعون، 35/1993/E/CN.4، 21، كانون الثاني/يناير 1993، الفقرة 33 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/uBDWXL>). اعتمد ذلك في الفصل الثالث من هذا التقرير لأغراض إحصائية للسماح بعبور الحدود مؤقتاً (انظر الفقرة 122).
- 28 الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اعتمده الجمعية العامة في 16 أيلول/سبتمبر 2005، 2005 A/Res/60/L.1، الفقرة 132 (متاح عبر الرابط التالي: https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_60_1.pdf).
- 29 الجمعية العامة للأمم المتحدة، حماية الأشخاص النازحين داخلياً ومساعدتهم، L.46/REV.1/72/A/C.3، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (متاح عبر الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/1318990?ln=en>). وكذلك القرارات السابقة.
- 30 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNCHR)، تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس م. دينق، المقدم عملاً بقرار اللجنة 39/1997، إضافة: مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، Add.2/53/1998/E/CN.4، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، 11 شباط/فبراير 1998 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/GJU2Sz>).
- 31 كالين، ف.، مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي: تعليقات توضيحية، الطبعة الثانية، دراسات في السياسات القانونية عبر الوطنية، رقم 38، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، واشنطن العاصمة، 2008، الصفحتان 3-4 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/UUSD4g>).
- 32 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، حماية النازحين داخلياً، ورقة سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 1999 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/iHcwzj>).
- 33 الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في 16 أيلول/سبتمبر 2005، 60/1. نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 1/A/RES/60، 2005، الفقرة 132 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://undocs.org/A/RES/60/1>), وكذلك، على سبيل المثال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007، 153/62. توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً، A/153/RES/62، 2008، الفقرة 10 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/2PGDA6>) ومجلس حقوق الإنسان، القرار 32/6. ولاية ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 32/A/HRC/RES/6، 2007، الفقرة 5 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/dXtAWH>).

- 34 اعتمدتها القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كامبالا، أوغندا، في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009 ودخلت حيز النفاذ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2012، واعتباراً من 15 حزيران/يونيو 2017 وقع عليها 40 بلداً وصدق عليها 27 بلداً (يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <https://www.unhcr.org/en-au/50f9551f9.pdf>).
- 35 أسبلت، م. وبرادلي، م. «تعزيز الحماية للنازحين داخلياً في أفريقيا: تدخل اتفاقية كامبالا حيز النفاذ»، في 6 كانون الأول/ديسمبر 2012 (متاحة على الرابط التالي: <https://goo.gl/FTY6kD>).
- 36 المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بروتوكول بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً ومساعدتهم، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، المادة 3-6 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/FQUvP3>).
- 37 الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، الإعلانات والقرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية، 11/OEA/Ser.P/AG/doc.5232، حزيران/يونيو 2011، القرار 2667 (متاح عبر الرابط التالي: <http://goo.gl/eQzC1q>)، ومجلس أوروبا، توصية (2006)6 لجنة وزراء الدول الأعضاء بشأن النازحين داخلياً (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/W29Xxn>).
- 38 المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بروتوكول بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً ومساعدتهم، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، المادة 3-6 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/FQUvP3>).
- 39 اتفاقية كامبالا، البند 5(5) (متاح عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/en-au/50f9551f9.pdf>).
- 40 اتفاقية كامبالا، البند 13(1) (متاح عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/en-au/50f9551f9.pdf>).
- 41 للاطلاع على قاعدة البيانات العالمية لقوانين وسياسات النازحين داخلياً، يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <http://www.globalprotectioncluster.org/globaldatabase-on-idp-laws-and-policies/> داخلياً، 2004، وقانون الوقاية والحماية والمساعدة في كينيا للنازحين داخلياً، وقانون المجتمعات المتضررة، 2012، وسياسة اليمن الوطنية لمعالجة النزوح الداخلي، 2013.
- 42 دوكي، ف. ج.، «مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي: التأسيس القضائي والتطبيق اللاحق في كولومبيا»، في الحماية القضائية للنازحين داخلياً: التجربة الكولومبية، طبعة ريفادينيرا، ر. أ.، مطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، 2009 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/sh8CiM>).
- 43 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، وولتر كالين، A/21/HRC/13، كانون الثاني/يناير 2010، صفحة 5 (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/nQLg1J>).
- 44 السلطات الوطنية، العراق: السياسة الوطنية بشأن النزوح، تموز/يوليه 2008 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.refworld.org/docid/5a26b2264.html>).
- 45 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدورة التاسعة والأربعون، 4، 35/1993/E/CN.4، January 1993 21، الفقرة 33 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/uBDWXL>).
- 46 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرنسيس م. دينغ، المقدم وفقاً لقرار اللجنة 39/1997. إضافة: مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، Add.2/53/1998/E/CN.4، في 11 شباط/فبراير 1998، صفحة 5 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/GJU2Sz>).
- 47 المبدأ التوجيهي 4(1) (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/GJU2Sz>).
- 48 تنص الفقرة 4 من المبادئ التوجيهية على أنه «ينبغي نشر هذه المبادئ التوجيهية وتطبيقها على أوسع نطاق ممكن». (متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/en-us/protection/idps/43ce1cf2/guiding-principles-internal-displacement.html>)؛ انظر أيضاً الصفحة 12 من مطبعة معهد بروكينغز، حماية النازحين داخلياً: دليل لصانعي القانون والسياسات، مطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 2008 (متاح على الرابط التالي: <https://goo.gl/3xy7w5>).
- 49 كالين، ف.، مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي: تعليقات توضيحية، الطبعة الثانية، دراسات في السياسات القانونية عبر الوطنية، رقم 38، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، واشنطن العاصمة، 2008، الصفحتان 3-4 (متاحة على الرابط التالي: <https://goo.gl/3xy7w5>).
- 50 للاطلاع على ملخص للسوابق القضائية من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) بشأن العنصر «القسري» للنزوح القسري من المادة 17 من البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف، يرجى الرجوع إلى ملخص فينسينت شيتيل في الفصل بشأن «نقل المدنيين وترحيلهم» في اتفاقيات جنيف: تعليق، طبعة كلافام، أ.، جايتا ب. وساسولي، م.، مطبعة جامعة أكسفورد، 2015، الصفحتان 1190-1191 (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/nVVd91>).
- 51 مؤسسة بروكينغز، حماية النازحين داخلياً: دليل لصانعي القانون والسياسات، مطبعة مؤسسة بروكينغز، واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 2008، الصفحتان 12-13 (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/3xy7w5>).
- 52 المرسوم الرئاسي 4633 لعام 2011، المادة 8.

- 53 المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وبروتوكول بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً ومساعدتهم، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، المادة 14(ج) (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/FQUvP3>).
- 54 اتفاقية كامبالا، المادتان 5(5) و11(5) (متاحتان عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/en-au/50f9551f9.pdf>).
- 55 مركز رصد النزوح الداخلي، المجلس النرويجي للاجئين ومبادرة نانسن، على الهامش: الرعاة في كينيا - من النزوح إلى إيجاد الحلول، دراسة مفاهيمية عن النزوح الداخلي للرعاة، مركز رصد النزوح الداخلي، جنيف، آذار/مارس 2014 (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/k3k47Z>). يرجى الرجوع إلى الصفحات 20-31 للاطلاع على تعريف الرعاة النازحين داخلياً وتحليلهم.
- 56 يُستبدل المفهوم المعدل للنازح داخلياً بمصطلح «مكان» مع «مساحة المعيشة» من أجل احتضان البيئة الاجتماعية الاقتصادية للرعاة الذين، نظراً إلى قدرتهم على التنقل، ليس لديهم بالضرورة منزل أو مكان إقامة معتادة بالمعنى القانوني الوارد في المبادئ التوجيهية. ويقترح الأكاديميون في مجال الجغرافيا البشرية أن «المكان هو أداة اجتماعية»، ومن ثم ينطبق هذا التعريف أيضاً على البدو الرحل؛ «بل على العكس من ذلك أو مع عدم اعتبار ذلك، فإن التنقل هو جزء لا يتجزأ من كيفية تعريف بعض الأماكن وتشغيلها». يرجى الرجوع إلى أغنيو، ج، «الفراغ والمكان»، طبعة أغنيو، ج، وليفينكستون، د، كتيب ساج للمعرفة الجغرافية، ساج، لندن، 2011، صفحة 25.
- 57 وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية في حكومة الفلبين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز رصد النزوح الداخلي، ونظام التحليل الإحصائي، والصورة المتطورة للنزوح في أعقاب إعصار هايان: لمحة عامة قائمة على الأدلة، وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية في حكومة الفلبين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز رصد النزوح الداخلي، ونظام التحليل الإحصائي، أيار/مايو 2014 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/rGMqYB>).
- 58 القانون رقم 1Q-668، أيار/مايو 1999.
- 59 القانون رقم 28223، نيسان/أبريل 2004.
- 60 القانون رقم 287، لعام 1997.
- 61 Ley رقم 30754، نيسان/أبريل 2018 (متاح عبر الرابط التالي: <https://busquedas.elperuano.pe/normaslegales/ley-marco-sobrecambio-climatico-ley-n-30754-1638161-1/>).
- 62 الخدمات الاستشارية للمركز الدولي للتقارب بين الثقافات بشأن القانون الدولي الإنساني، «النازحون داخلياً والقانون الدولي الإنساني - صحيفة وقائع»، كانون الأول/ديسمبر 2017 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/euTnGC>).
- 63 المادة 3 من قانون 1448 لعام 2011.
- 64 أرقام مستمدة من وحدة الضحايا، 1 تموز/جوليه 2017 (للاطلاع على مزيد من البيانات يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <https://www.unidadvictimas.gov.co/en>).
- 65 المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، بروتوكول بشأن حماية ومساعدة النازحين داخلياً، بروتوكول بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً ومساعدتهم، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، المادة 1(5) (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/FQUvP3>). يُقصد بالنازحين داخلياً أيضاً الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا أو أجبروا على الهروب أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، ولا سيما نتيجة للآثار المترتبة عن مشاريع التنمية الواسعة النطاق أو بغية تجنب ذلك...».
- 66 اتفاقية كامبالا، البند 10، 2009 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/en-au/50f9551f9.pdf>).
- 67 الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن عمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية، 2007، HRC/4/18/A (متاحة عبر الرابط التالي: https://www2.ohchr.org/english/issues/housing/docs/guidelines_en.pdf).
- 68 السياسة الوطنية لجمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن النزوح الداخلي، 2013، المادة 1(3) ب (متاحة عبر الرابط التالي: https://www2.ohchr.org/english/issues/housing/docs/guidelines_en.pdf) available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/afghanistan/document/afghanistan-nationalpolicy-internally-displaced-persons>.
- 69 يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <https://www.undrr.org/terminology> لوصف المصطلحات المستخدمة في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- 70 يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <https://www.undrr.org/terminology> لوصف المصطلحات المستخدمة في مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.
- 71 كالين، ف، مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي:
- التعليقات التوضيحية، الطبعة الثانية، دراسات في السياسة القانونية عبر الوطنية رقم 38، الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، واشنطن العاصمة، 2008، الصفحتان 3-4 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/UUSD4g>).
- 72 قانون جمهورية أذربيجان بشأن وضع اللاجئين والنازحين قسراً (النازحون داخل البلاد)، 1999، المادة 1.
- 73 قانون بشأن اللاجئين من البوسنة والهرسك والنازحين في البوسنة والهرسك، 1999، المادة 4 (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/rPiJpe>).

- 74 الهيئات التشريعية الوطنية والسلطات الوطنية، نيبال: السياسات الوطنية بشأن النازحين داخلياً، 2063 (2007)، الهيئات التشريعية الوطنية والسلطات الوطنية، 2007، المادة 3 (أ) (متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.refworld.org/docid/5a7adffda4.html>)
- 75 الجمعية العامة للأمم المتحدة، الاتفاقية والبروتوكول المتعلقةين بوضع اللاجئين، 1951 (متاحان عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/en-us/3b66c2aa10>).
- 76 مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بنود التوقف: مبادئ توجيهية بشأن طلبهم، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، جنيف، 26 أبريل 1999، الفقرة 21 (متاحة عبر الرابط التالي: <http://www.refworld.org/docid/3c06138c4.html>).
- 77 السياسات الوطنية لجمهورية أفغانستان الإسلامية بشأن النزوح الداخلي، 2013، المادة 3(1) (متاح عبر الرابط التالي: <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/afghanistan/document/afghanistan-nationalpolicy-internally-displaced-persons>).
- 78 قانون بشأن اللاجئين من البوسنة والهرسك والنازحين في البوسنة والهرسك، 1999، المادة 4 (متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/rPiJpe>).
- 79 قانون جورجيا بشأن النازحين داخلياً - مضطهدون من الأراضي المحتلة في جورجيا، 2014، المادة 6(2) (متاحة عبر الرابط التالي: <http://mra.gov.ge/res/docs/201406171444442634.pdf>). «يحق للقاصر الحصول على وضع نازح داخلياً إذا كان أحد والديه أو كلاهما بوضع نازح داخلياً و/أو كان كذلك في الماضي، فقط بناءً على موافقة الوالد (الوالدين) أو ممثله (ممثلها) القانوني الآخر».
- 80 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، ومطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، أبريل/نيسان 2010 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/BydBcF>).
- 81 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، ومطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، أبريل 2010، ص. 5 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/BydBcF>).
- 82 حكومة سريلانكا، السياسات الوطنية بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنزوح المتأثر بالنازحات (متاح عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/sri-lanka/national-policy-durable-solutions-conflict-affected-displacement>).
- 83 يستند إطار حكومة زيمبابوي لإعادة توطين النازحين داخلياً، على سبيل المثال، إلى إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة، بالإضافة إلى دمج المبادئ التوجيهية الثلاثة بشأن النزوح الداخلي المتعلق بالحلول. (متاح عبر الرابط التالي: <https://www.refworld.org/pdfid/5aabelcd4.pdf>).
- 84 قانون كينيا لوقاية النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة وحمايتهم ومساعدتهم، 2012 (متاح عبر الرابط التالي: http://www.parliament.go.ke/sites/default/files/2017-05/PreventionProtectionandAssistancetoInternallyDisplacedPersonsandAffectedCommunities_No56of2012_.pdf).
- 85 بذلت مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين من الشركاء في المجالين الإنساني والإمائي الجهود اللازمة لتطوير مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو التوصل إلى حلول دائمة. للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه العملية يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.jips.org/en/profiling/durable-solutions> وللحصول على نتائج هذا العمل يرجى زيارة الموقع التالي: <http://inform-durablesolutions-idp.org/>.
- 86 القياس الإحصائي للتغلب على مكامن الضعف المرتبطة بالنزوح الداخلي، تقرير أعدته لورين هيري لفريق العمل المعني بإيجاد الحلول اللازمة لفريق العمل الفرعي المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، 21 أغسطس/آب 2019.
- 87 عندما يشير هذا التقرير عموماً إلى «التعريف الدولي» للنزوح الداخلي، فإنه يشير إلى تعريف مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للنزوح الداخلي بوصفه التعريف الأكثر استخداماً وشمولاً.
- 88 باستخدام المتغيرات التصنيفية الأساسية الموصى بها بشأن «السبب الرئيسي للنزوح» (انظر الفصل 5)، مما يسمح بالتصنيف حسب سبب النزوح وفقاً للتصنيف الوارد في المبادئ التوجيهية، قد تقرر البلدان والممارسون تصنيف النازحين داخلياً بحسب سبب نزوحهم خلافاً لطريقة تجميع الفئات المختلفة تبعاً للاحتياجات التحليلية والسياقية.
- 89 انظر الفقرات من 73 إلى 79 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 90 للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هؤلاء السكان يرجى الرجوع إلى المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث (www.disasterdisplacement.org/). المنصة المعنية بالنزوح الناتج عن الكوارث هي مبادرة رسمية تتناول الاحتياجات من حيث الحماية للأشخاص الذين نزحوا عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ.
- 91 انظر الفقرة 75 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 92 انظر الفقرات 109 و121 إلى 125 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 93 انظر مثلاً من هرجيسا، الصومال: مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تنميط النزوح الداخلي في هرجيسا، 2015 (<https://www.jips.org/uploads/2018/Profiling-Report-Somalia-Hargeisa-2015.pdf>) available at <https://www.jips.org/uploads/2018/Profiling-Report-Somalia-Hargeisa-2015.pdf>.

94 المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تقرير إحصاءات النزوح، والمعهد التركي للإحصاء، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التقدم المحرز في العمل على إحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً، E/2016/CN.3، الفقرة 13 (متاحة عبر الرابط التالي:

//:https

(digitallibrary.un.org/record/816864).

95 خففت كولومبيا مؤخراً من حدة هذه المسألة عن طريق حساب العديد التراكمي للنازحين داخلياً وتقسيم العديد إلى سنوات بحيث يمكن، عند نشرها، رؤية كيف انخفضت أعداد التدفقات بمرور الوقت.

96 انظر الفقرة 28 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.

97 انظر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعترف بأن الكوارث البيئية الحدوث، وكذلك الكوارث المفاجئة، هي سبب للنزوح الذي يؤثر على ملايين الأشخاص: الجمعية العامة للأمم المتحدة، تعزيز وحماية حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين المتمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، Add.2/399/A/74، نوفمبر/تشرين الثاني 2019. يستند ذلك إلى القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كانكون، المكسيك، 2010 (انظر <http://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf>) والإرشادات التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها، والتنقل المقرر، وتغير المناخ: ترسيخ الممارسات الجيدة والاستعداد للمستقبل، 2014 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/54082cc69.pdf>).

98 انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتوصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية، التنقيح 1، الأمم المتحدة، نيويورك، 1998، صفحة 9، الفقرة 33 (متاحة عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf).

https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_58rev1e.pdf

99 ذلك مشابه للأشخاص الذين لا مأوى لهم في التعداد السكاني - وعادة ما يتم تخصيصهم للمكان الذي يتواجدون فيه حين جمع البيانات.

100 تستند هذه التوصيات إلى عمل فريق فرعي مخصص، بما في ذلك نتائج خبير استشاري اختر مشروع التدبير على ثلاث مجموعات من البيانات المتاحة لتقديم إرشادات لهذه التوصيات والأقسام ذات الصلة من دليل المجمعين. بيد أنه نظراً إلى عدم توافر البيانات، لا ينبغي اعتبار التدبير المقترح نهائياً في الوقت الحاضر. وهناك حاجة إلى مزيد من الاختبارات على مجموعات البيانات المستقبلية التي يتم إنتاجها من خلال تنفيذ هذه التوصيات للاسترشاد بها في تحسين التدبير المزمع اتخاذه في المستقبل.

101 مكتبة مؤشرات الحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات (متاحة عبر الرابط التالي: <http://inform-durablesolutions-idp.org/>).

102 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، ومطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، أبريل/نيسان 2010 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/BydBcF>).

103 مزيد من المعلومات بشأن هذه العملية يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <https://www.jips.org/tools-and-guidance/durable-solutions-indicators-guide/> وللإطلاع على نتائج هذا العمل يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <http://inform-durablesolutions-idp.org/>.

104 فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تصنيف البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/disaggregation).

105 للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الموقع التالي:

<https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/meetings/2017/new-york--egm-migration-data>

106 انظر الفصل الخامس، الفقرات من 320 إلى 445 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.

107 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً، ومطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، أبريل 2010، ص. 38 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/BydBcF>).

108 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين: تحديد حدود المجتمع المضيف لأغراض تقييم الاحتياجات والاستهداف ورصد البرامج، 2019.

109 دارت نقاشات مماثلة بشأن قياس اندماج المهاجرين واللاجئين. انظر مجلس أوروبا، القياس ومؤشرات التكامل، مجلس أوروبا، باريس، 1997 (متاح عبر الرابط التالي:

https://www.coe.int/t/dg3/migration/archives/documentation/Series_Community_Relations/Masurement_indicators_integration_en.pdf).

110 لاحظ أن اثنين من المعايير الفرعية الإضافية يشكلان جزءاً من معيار «السلامة والأمن» الأساسي، على النحو الوارد في الجدول 4-2.

111 التصنيف على النحو المبين في المبادئ التوجيهية (انظر الفصل الثاني). بناءً على هذا التصنيف الموصى به، قد تقرر البلدان والممارسون تصنيف النازحين داخلياً بحسب سبب النزوح خلافاً للطريقة المتبعة في تجميع الفئات المختلفة استناداً إلى الاحتياجات التحليلية والسياقية.

112 للاطلاع على مزيد من المعلومات والإرشادات بشأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، يرجى الرجوع إلى اللجنة الدولية

للصليب الأحمر، المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، يناير/ كانون الثاني 2004 (متاحة عبر الرابط التالي: https://www.unicef.org/protection/IAG_UASCs.pdf) والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والدليل الميداني للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، مايو/أيار 2017 (متاح عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/handbook-web-2017-0322.pdf>). ومع ذلك، لدى العديد من الدول إرشادات محددة بشأن الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. لذلك، قد تكون الإرشادات والتعاريف الوطنية ذات الصلة قابلة للتطبيق في سياقات معينة.

113 انظر الفصل الرابع من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.

114 الأمم المتحدة، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمسكن، التنقيح 3، الأمم المتحدة، نيويورك، 2015، الصفحة 3، الفقرة 1.10

(متاحة عبر الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesM/Series_M67Rev3en.pdf).

115 انظر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التقرير التقني عن إحصاءات النازحين داخلياً: الممارسات الحالية والتوصيات للتحسين، مكتب

المنشورات في الاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، 2018، ص. 38، الجدول 4-2 (متاحة عبر الرابط: <https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Technical-Report/national-reporting/Technical-report-on-statistics-of-IDPs-E.pdf>).

116 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. توصيات لتعدادات السكان والمسكن لعام 2020، الأمم المتحدة،

نيويورك، 2015 (متاحة عبر الرابط التالي: https://www.uncece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/2015/ECECES41_EN.pdf).

117 أشار مراجعو هذا النص في البلدان إلى الفرصة التي أتاحت لجولة تعداد عام 2020 لتقديم إرشادات وأسئلة نموذجية وتعزيز التعاون

بين المؤسسات الإحصائية في هذا الشأن. وجرى تبادل تعليقات مماثلة فيما يتعلق بمسوحات إحصائية.

118 انظر أيضاً الفصل الرابع، القسم ج. 2 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.

119 انظر أيضاً الفصل الرابع، القسم ج. 3، الفقرات من 196 إلى 216، والأقسام د-1، د-3، والفقرات من 217 إلى 260 من التوصيات

الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.

120 تم تعريف السجل في مرجع وإدارة التسميات على أنه «قاعدة بيانات يجري تحديثها باستمرار (غالباً لأغراض إدارية، مثل سجلات

السكان أو سجلات المباني) والتي يمكن من خلالها استخراج الإحصاءات وتجميعها وحسابها» (يرجى الرجوع إلى الموقع التالي:

http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/nomenclatures/index.cfm?TargetUrl=DSP_GLOSSARY_NOM_DTL_VIEW&StrNom=Coded2&StrLanguageCode=EN&IntKey=16702785&RdoSearch=BEGIN&TxtSearch=register&CboTheme=&IsTer=&I

[ntCurrentPage=1&ter_valid=0](http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/nomenclatures/index.cfm?TargetUrl=DSP_GLOSSARY_NOM_DTL_VIEW&StrNom=Coded2&StrLanguageCode=EN&IntKey=16702785&RdoSearch=BEGIN&TxtSearch=register&CboTheme=&IsTer=&I)).

121 تحتفظ الحكومات في العديد من البلدان بسجلات النازحين داخلياً لأغراض تقديم الخدمات، إلخ. وتشمل البوسنة والهرسك وكولومبيا

وأوكرانيا.

ومن المرجح أن تكون كولومبيا هي البلد الأكثر استخداماً لهذه السجلات لأغراض إحصائية، ولا سيما لتقييم ما إذا كان قد تم التغلب على مكامن

الضعف المرتبطة بالنزوح أم لا. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، التقرير التقني عن إحصاءات

النازحين داخلياً: الممارسات الحالية والتوصيات للتحسين، مكتب المطبوعات بالاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، 2018 (متاحة عبر الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Technical-Report/national-reporting/](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Technical-Report/national-reporting/Technical-report-on-statistics-of-IDPs-E.pdf)

[Technical-report-on-statistics-of-IDPs-E.pdf](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Technical-Report/national-reporting/Technical-report-on-statistics-of-IDPs-E.pdf)).

122 الأمم المتحدة، مبادئ وتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية، تنقيح 3، 2014 (متاحة عبر الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/CRVS/](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/CRVS/(M19Rev3-E.pdf)

[M19Rev3-E.pdf](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/CRVS/(M19Rev3-E.pdf)).

123 الأمم المتحدة، مبادئ وتوصيات لنظام الإحصاءات الحيوية، تنقيح 3، 2014 (متاحة عبر الرابط التالي:

[https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/CRVS/](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/CRVS/(M19Rev3-E.pdf)

[M19Rev3-E.pdf](https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Principles_and_Recommendations/CRVS/(M19Rev3-E.pdf)).

124 المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، الأساس المنطقي لمجموعة توفير الإحصاءات، المؤتمر الدولي للاجئين، 7-9 أكتوبر 2015 (متاح عبر الرابط

التالي: https://www.efta.int/sites/default/files/documents/statistics/training/EASO_RationaleForGPS.pdf).

<https://displacement.iom.int/>

<https://www.jips.org/profiling/about-profiling/>

<https://docs.wfp.org/api/documents/7e86e5a6a70447aba713e3cd4e759d8d/download/>

128 نوقش ذلك مزيد من التفصيل في التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين (الفقرة 229 وما يليها) وبيّن كيف يمكن استخدام

البيانات القابلة للتشغيل البيئي بشأن النازحين داخلياً واللاجئين لإضافتها إلى الإحصاءات بشأن النازحين، على الصعيدين الوطني والدولي.

129 يمكن الرجوع إلى مثال على ذلك في إقليم كردستان العراق، حيث يمكن استخدام رقم التعريف من نظام التوزيع العام لربط البيانات

الخاصة بأسر النازحين داخلياً من مصادر بيانات مختلفة، مثل السجلات والمسوحات الإحصائية.

130 انظر أيضاً مصفوفة تتبع النزوح (<https://displacement.iom.int/>) للحصول على معلومات محددة بشأن هذه الأداة.

- 131 أنشئت مؤسسات مستقلة لضمان الاستقلال المهني عن الحكومات. وعادة ما يكون لديها مجلس إدارة مستقل وترتيبات لإعداد التقارير تختلف عن تلك الخاصة بالإدارات الحكومية. وتقدم الحكومات التمويل وفي بعض الحالات يعززه شركاء التنمية.
- 132 وضعت الأمم المتحدة قانوناً عاماً للإحصاءات الرسمية للرجوع إليه (متاح عبر الرابط التالي: https://www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/publications/2016/ECECESSTAT20163_E.pdf).
- 133 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، توصية مجلس الممارسات الإحصائية الجيدة، 2015 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0417>).
- 134 مجموعة باريس 21، التقرير المرحلي للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، 2019 (متاح عبر الرابط التالي: <https://paris21.org/sites/default/files/2019-05/NSDS%20Status%20Report%20May%202019.pdf>).
- 135 أقرت المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة آخر مرة في عام 2014؛ انظر أيضاً القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي بناءً على توصية اللجنة الإحصائية في الجلسة العامة 46 المعقودة في 24 يولييه/تموز 2013 (متاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx>).
- 136 يرجى الرجوع، على سبيل المثال، إلى المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء (المعتمدة في 2011؛ والمتاحة عبر الرابط التالي: <http://ec.europa.eu/eurostat/web/quality/european-statistics-code-of-practice>)؛ والميثاق الأفريقي للإحصاء (المعتمد في عام 2009؛ والمتاح عبر الرابط التالي: <https://www.au.int/web/en/treaties/african-charter-statistics>)؛ ومدونة الممارسات الإحصائية الجيدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المعتمدة في عام 2011؛ والمتاحة عبر الرابط التالي: <http://repositorio.cepal.org/handle/11362/16423>)؛ ومدونة رابطة جنوب شرق آسيا للممارسات المتبعة في النظام الإحصائي المجتمعي (المعتمدة في عام 2012؛ والمتاحة عبر الرابط التالي: <http://www.asean.org/wp-content/uploads/images/resources/Statistics/2014/Code%20of%20Practice-ADOPTED-CLEAN.pdf>).
- 137 يرجى الرجوع إلى المناقشة التفصيلية بشأن أطر الجودة البديلة لإحصاءات اللاجئين الواردة في الفصل السادس، الفقرات من 592 إلى 608، من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 138 يرجى الرجوع إلى المناقشة التفصيلية الواردة في الفقرات من 527 إلى 534 من الفصل السادس من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 139 تقرير الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالبيانات المفتوحة، 26/2020/E/CN.3، 2020، (المتاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/2020-26-OpenData-E.pdf>).
- 140 للحصول على أمثلة للمبادئ التوجيهية الرئيسية، يرجى الرجوع إلى المعهد الإحصائي الدولي، إعلان حول الأخلاق المهنية، 2010 (<https://www.isi-web.org/images/about/Declaration-EN2010.pdf>) والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والمدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، 2011.
- 141 انظر المبدأ 3 الوارد في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، إدارة السرية الإحصائية والوصول إلى البيانات الجزئية - مبادئ وإرشادات الممارسات الجيدة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.
- 142 انظر المناقشة في الفقرتين 584 و585 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 143 يرجى الرجوع، على سبيل المثال، إلى سياسات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية (متاحة عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/44570>).
- 144 لجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، إطار الأمم المتحدة لضمان الجودة الإحصائية: بما في ذلك إطار الأمم المتحدة العام لضمان الجودة الإحصائية، 2016 (متاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/unsystem/Documents-March2017/UNSystem-2017-3-QAF.pdf>).
- 145 للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الفقرات من 544 إلى 563 من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات اللاجئين.
- 146 معهد بروكينغز، التصدي للنزوح الداخلي: إطار المسؤولية الوطنية، مطبعة معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة، 2005، المعيار 7، ص.18. يعد تعيين جهة اتصال مؤسسية وطنية لتنسيق وتسهيل توفير الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً التزاماً قانونياً فيما يتعلق بالدول التي صادقت على بروتوكول منطقة البحيرات الكبرى بشأن النازحين داخلياً واتفاقية كمبالا.
- 147 انظر مذكرة توجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن استخدام نهج المجموعات (متاحة عبر الرابط التالي: [https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/IASC%20Guidance%20Note%20on%20using%20the%20Cluster%20Approach%20to%20Strengthen%20Humanitarian%20Response%20\(November%202006\).pdf](https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/IASC%20Guidance%20Note%20on%20using%20the%20Cluster%20Approach%20to%20Strengthen%20Humanitarian%20Response%20(November%202006).pdf)).
- 148 <https://www.humanitarianresponse.info/en/programme-cycle/space/document/humanitarian-profilesupport-guidance>

149 يمكن الاطلاع على لمحة عامة مفيدة للتحديات التي ينطوي عليها الحصول على بيانات تمثيلية بشأن النازحين داخلياً في بعل ن، وروكين، ل، «الحصول على بيانات تمثيلية بشأن النازحين داخلياً: التحديات والفرص»، السلسلة التقنية للإحصاءات الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: 1/2017 (متاحة عبر الرابط التالي:

<https://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/598088104/obtaining-representative-data-idps-challenges-recommendations.html>.

150 لجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، إطار الأمم المتحدة لضمان الجودة الإحصائية: بما في ذلك الإطار العام لضمان الجودة الإحصائية لوكالات الأمم المتحدة، 2016 (متاح عبر الرابط التالي

<https://unstats.un.org/unsd/unsystem/Documents-March2017/UNSystem-2017-3-QAF.pdf>).

<https://unstats.un.org/unsd/unsystem/Documents-March2017/UNSystem-2017-3-QAF.pdf>

https://unstats.un.org/unsd/acsub-public/workpartner_ccsa.htm 151

152 يشمل ذلك الأشخاص الذين هم في «أوضاع شبيهة بأوضاع النازحين داخلياً»، وهو مصطلح وصفي للمجموعات التي تبقى في بلد جنسيتها أو إقامتها المعتادة وتواجه مخاطر حماية مماثلة لتلك التي يتعرض لها النازحون داخلياً، ولكن لا يمكن الإشارة إلى ذلك على هذا النحو لأسباب عملية أو لأسباب أخرى.

153 <https://www.worldbank.org/en/programs/forceddisplacement/brief/unhcr-world-bank-group-joint-datacenter-on-forced-displacement-fact-sheet>

154 للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: www.jips.org. تدير الدائرة المشتركة المعنية بتحديد خصائص النازحين داخلياً لجنة تنفيذية تضم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الديماركي للاجئين، والمجلس الترويجي للاجئين، ومركز رصد النزوح الداخلي، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً.

155 قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 3.L/63/Rev.1/68/A/C.3 في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، و 165/A/RES/70 في ديسمبر/كانون الأول 2015، و 3.L/46/REV.1/72/A/C.3 في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بشأن الحماية والمساعدة المقدمتين للنازحين داخلياً، وكذلك قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 14.L/2-A/HRC في يونيو/حزيران 2012 و 32/11/A/HRC/RES في تموز/يوليو 2016 بشأن حقوق الإنسان للنازحين داخلياً.

156 للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الموقع التالي: <http://www.internal-displacement.org/>.

157 انظر، على سبيل المثال، التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام 2018. الجزء الثالث: للاطلاع على شرح للتحديات والتحديات الرئيسية الواردة في البيانات يرجى الرجوع إلى قاعدة بيانات الموارد العالمية (المتاحة عبر الرابط التالي: <http://www.internal-displacement.org/global-report>).

158 الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اعتمده الجمعية العامة في 19 ديسمبر/كانون الأول 2017 72/A/RES/182 (متاح عبر الرابط التالي: <https://undocs.org/pdf?symbol=en/A/RES/72/182>)، والجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 1 تموز/يوليو 2016.

11/32. ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، 11/A/HRC/RES/32 (متاح عبر الرابط التالي:

http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/32/11

بحلول الوقت الذي يتم فيه تقديم التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً، سيكون هناك أيضاً قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، لذلك سٌحُدَّت هذه الحاشية في نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

159 الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، من 3 إلى 5 أبريل/نيسان 2017 (متاحة عبر الرابط التالي:

https://www.au.int/web/sites/default/files/newsevents/conceptnotes/32304-cn-concept_note_-_cosp_meeting_2017.pdf).

160 لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، والممارسات الموصى بها بشأن استخدام المصادر غير الرسمية في الإحصاءات الدولية، 2013 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/ccsa/documents/practices.pdf>).

161 لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، والممارسات الموصى بها بشأن استخدام المصادر غير الرسمية في الإحصاءات الدولية، 2013 (متاحة عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/ccsa/documents/practices.pdf>).

162 يُفسر «عدم وجود تعليق من جانب المنظمة الوطنية ذات الصلة عندما تتاح لها فرصة كبيرة للقيام بذلك على أن الإحصاءات مقبولة لدى تلك المنظمة. لا تعتبر قيمة البيانات المتنازع عليها من قبل منظمة وطنية رسمية ولكن يمكن نشرها مع القيم الرسمية بشرط أن تكون مصحوبة ببيانات وصفية مناسبة لإبلاغ المستخدمين بالنزاع». وفي الحالات التي «يتم فيها الحصول على البيانات من مصادر أخرى أو يتم تقديرها من قبل الوكالة الدولية، ينبغي أن يطلب من الوكالة الوطنية التي تكون الإحصاءات ذات صلة بأنشطتها» الموافقة على التقدير. (إطار الأمم

المتحدة لضمان جودة الإحصاءات، 2018، متاح عبر الرابط التالي:

[.https://unstats.un.org/unsd/unsystem/documents/UNSQAf-2018.pdf](https://unstats.un.org/unsd/unsystem/documents/UNSQAf-2018.pdf)

¹⁶³ لجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، إطار الأمم المتحدة لضمان الجودة الإحصائية: بما في ذلك الإطار العام لضمان

جودة الإحصاءات فيما يتعلق بوكالة الأمم المتحدة، 2016، ص.8 (متاح عبر الرابط التالي:

[.https://unstats.un.org/unsd/unsystem/Documents-March2017/UNSystem-2017-3-QAF.pdf](https://unstats.un.org/unsd/unsystem/Documents-March2017/UNSystem-2017-3-QAF.pdf)

التواصل مع الاتحاد الأوروبي

بالتواصل الشخصي

هناك في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي المئات من مراكز Europe Direct للمعلومات. يمكنك الحصول على عنوان المركز الأقرب إليك عبر الرابط التالي: https://europa.eu/european-union/contact_en

على الهاتف أو عن طريق البريد الإلكتروني

Europe Direct هي خدمة تجيب على أسئلتك بشأن الاتحاد الأوروبي. يمكنك الاتصال بهذه الخدمة:

- عن طريق الهاتف المجاني: 11 10 9 8 7 6 800 (قد يتقاضى بعض المشغلين رسوماً مقابل هذه المكالمات)، أو

- على الرقم القياسي التالي: +32 69699922 أو

- بالبريد الإلكتروني عبر الرابط التالي: https://europa.eu/european-union/contact_en

البحث عن معلومات بشأن الاتحاد الأوروبي

عبر الإنترنت

تتوافر معلومات بشأن الاتحاد الأوروبي بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي على موقع Europa الإلكتروني عبر الرابط التالي: https://europa.eu/european-union/index_en

منشورات الاتحاد الأوروبي

يمكنك أن تحمّل منشورات من الاتحاد الأوروبي أو أن تطلبها مجاناً وبأسعار معقولة عبر الرابط التالي: <https://publications.europa.eu/en/publications>. ويمكنك الحصول عن نسخ متعددة من المنشورات المجانية عن طريق الاتصال بـ Europe Direct أو بمركز المعلومات المحلي الخاص بك (يرجى زيارة الموقع التالي: https://europa.eu/european-union/contact_en)

قانون الاتحاد الأوروبي والوثائق ذات الصلة

للوصول إلى المعلومات القانونية من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك جميع قوانين الاتحاد الأوروبي الصادرة منذ عام 1952 بجميع إصداراتها باللغات الرسمية، يرجى الانتقال إلى EUR-Lex عبر الرابط التالي:

بيانات مفتوحة صادرة عن الاتحاد الأوروبي

تتيح بوابة البيانات المفتوحة للاتحاد الأوروبي (<http://data.europa.eu/euodp/en>) الوصول إلى مجموعات البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. ويمكن تحميل البيانات وإعادة استخدامها مجاناً، لأغراض تجارية وغير تجارية.

التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً

فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين
داخلياً

تقدم التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً مجموعة من التوصيات المحددة التي يمكن للبلدان والمنظمات الدولية استخدامها لتحسين إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالنازحين داخلياً والارتقاء بكامل جودتها وتنسيقها ونشرها.

ولا يوجد حتى الآن إطار إحصائي دولي معترف به عالمياً بشأن تجميع الإحصاءات الرسمية عن النازحين داخلياً. ووضعت مجموعة من الممارسات مرور الوقت على الصعيدين الوطني والدولي ولكنها تختلف اختلافاً كبيراً من الناحيتين النظرية والعملية نظراً إلى مجموعة من الوقائع العملية والتقنية والسياساتية عبر سياقات النزوح المختلفة. وثمة ضرورة لإنتاج إحصاءات أفضل جودة بشأن النزوح القسري لدعم السياسات والإجراءات الوطنية والدولية. كما أنها مطلوبة لتنفيذ ورصد العديد من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وهناك حاجة أيضاً إلى إحصاءات موثوقة وشاملة بشأن النزوح الداخلي لرصد التقدم المحرز نحو الدعوة الطموحة للأمين العام للأمم المتحدة للحد من النزوح الداخلي الجديد والممتد بنسبة 50 في المئة على الأقل بحلول عام 2030.

ووضعت التوصيات الدولية بشأن إحصاءات النازحين داخلياً في إطار ولاية فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً الذي أنشأته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين لعام 2016. وأعدت هذه التوصيات بفضل جهد مشترك وموحد لخبراء من النظام الإحصائي الوطني والمنظمات الدولية، وجميعهم أعضاء في فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والنازحين داخلياً.

وفيما يتعلق بإحصاءات النازحين داخلياً، استثمر الفريق أولاً في استعراض تقني وتقييم للممارسات الحالية، والتي أُدرجت في التقرير التقني عن إحصاءات النازحين داخلياً: التوصيات والممارسات الحالية فيما يتعلق بالتحسين (2018) والتي استندت إلى ذلك لاحقاً لوضع التوصيات الواردة في هذا المنشور. واعتمدت هذه التوصيات للجنة الإحصائية للأمم المتحدة في آذار/مارس 2020.

وللاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالي:

[/http://ec.europa.eu/eurostat](http://ec.europa.eu/eurostat)



Oficina de Publicaciones
de la Unión Europea